SHAHID KHAMES INSTITUTE FOR STRATEGIC STUDIES

العدد ١٠٩

مجلة أسبوعية تحليلية

د. حسنين محسن مخيف
اقتصادي وباحث اكاديمي

د. صفاء الشمري
دكتوراه فلسفة في القانون

حيدر عبدالجبار البطاط
بكالوريوس هندسة / ميكانيك

م. مصطفى كامل الشريف
كاتب و محلل

أ.د سلام منعم زامل
استاذ الاقتصاد الصناعي

د. حكيم هويدي شجر
دكتوراه تقنيات الذكاء الاصطناعي

محمد آل سفير
اعلامي و محلل وناشط سياسي

فرج الخزاعي
عضو نقابة الصحفيين

حسين حميد العوفي
باحث وكاتب

ناجي الغزي
باحث سياسي واقتصادي

حيدر حسين سويري
بكالوريوس الرياضيات جامعة بغداد

د. عدي عدنان البلداوي
كاتب وباحث في الفكر والثقافة

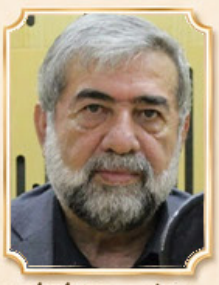

د. نسيب حطيط
رئيس مركز النسيب للدراسات

محمد علي الحريشي
كاتب و باحث من اليمن

جليل هاشم البكاء
كاتب واعلامي، استاذ جامعي

أ.د سلام منعم زامل	قطاع النفط في العراق قاطرة للتنمية الاقتصادية! أم تحديا لتحقيق التنويع الاقتصادي؟
م. مصطفى كامل الشريف	مشروع قانون لحماية الاتصالات الحكومية ومنع اعتماد العراق على خدمة ستارلينك
حيدر عبدالجبار البطاط	أمريكا – احتلال جزيرة خرج وطنب الكبرى والصغرى؛ إيران احتلال الكويت والبحرين و جزء و تطويق الإمارات؟
د. صفاء الشمري	الذهب لا يغسل الفساد... بل يكشف إخفاق منظومة مكافحة غسل الأموال وضرورة مساءلة المقصري
د. حسنين محسن مخيف	اقتصاد العطاء المطلق: تحليل مالي وإداري لنموذج المواكب الحسينية دون دعم حكومي
ناجي الغزي	الاستراتيجية الإمبريالية الأمريكية: هل تقود واشنطن مشروعاً لإضعاف روسيا وإيران والصين؟
حسين حميد العوفي	من الريعية إلى الاستدامة إستراتيجية بناء المصدات المالية والتحول الطاقوي في العراق
فرج الخزاعي	زيارة الزيدي إلى واشنطن: بين الآمال العراقية والاشتراطات الأمريكية
محمد آل سفير	ما رأي زعيم التيار الصدري في الحكومة الجديدة؟ وهل يشكل هذا القرار اساسا لمكافحة الفساد؟
د. حكيم هويدي شجر	واشنطن في الفخ الإيراني: كيف تحوّل «الحسم الخاطف» إلى حرب بلا مخرج؟
جليل هاشم البكاء	- استثناء إسرائيل في الرد الإيراني يقلق تل أبيب - بوصلة المواقف
محمد علي الحريشي	لقد حصحص الحق في وضع نهاية للعدوان السعودي الذي يدفع ثمن غطرسته
د. نسيب حطيط	هل شرّع لبنان دخول "الشرع" لقتال المقاومة؟
د. عدي عدنان البلداوي	مدرسة أمريكية في كربلاء
حيدر حسين سويري	حصانة الـخمس نجوم".. حين يطالب السارق باعتذار من الضحية!

قطاع النفط في العراق
قاطرة للتنمية الاقتصادية؟
أم تحدياً لتحقيق التنويع الاقتصادي؟

أ.د سلام منعم زامل

دور النفط في الاقتصاد العراقي

- المصدر الرئيس للإيرادات العامة
- توفير النقد الأجنبي ودعم ميزان المدفوعات
- تمويل الموازنة والمشاريع الخدمية والبنى التحتية
- تعزيز الاستقرار الاقتصادي والقدرة التمويلية للدولة
- دعم النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل

النفط في أرقام

- الاحتياطي المؤكد: 145 مليار برميل
- الإنتاج اليومي: 4.2 مليون برميل
- الإيرادات النفطية: 90%+ من إيرادات الموازنة
- مساهمة في الناتج المحلي: 35%–40%

أبرز تحديات الاعتماد المفرط على النفط

- تراجع مساهمة القطاعات غير النفطية في GDP
- ظاهرة "المرض" الهولندي"
- زيادة الاعتماد على الاستيراد والعجز التجاري
- إضعاف القطاعات الإنتاجية الأخرى (الصناعة والزراعة)
- التعرض لتقلبات أسعار النفط العالمية

فرص قطاع النفط للنمو والتنمية

- تعزيز الاحتياطيات الأجنبية واستقرار الاقتصاد الكلي
- خلق فرص عمل وزيادة القيمة المضافة
- جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية
- التوسع في الصناعات النفطية (البتروكيماوية والتكرير والطاقة)
- تمويل البنية التحتية والخدمات العامة

مسار تحويل النفط إلى رافعة للتنويع الاقتصادي

- إدارة رشيدة للإيرادات النفطية
- تأسيس صناديق سيادية للأجيال القادمة
- الاستثمار في رأس المال البشري والتعليم
- دعم القطاع الخاص والصناعات ذات القيمة المضافة
- تنويع الاقتصاد وزيادة القطاعات الإنتاجية

هدف نهائي: اقتصاد متنوع، منتج ومستدام
يقلل الاعتماد على النفط ويحقق تنمية شاملة

أثر تقلب الإيرادات النفطية على الاقتصاد

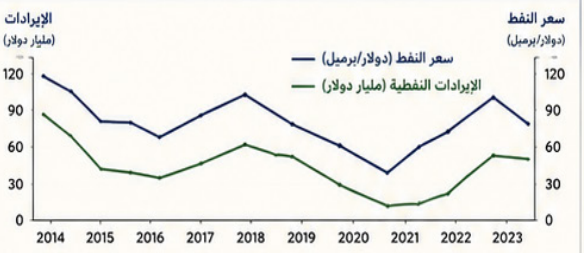

إنخفاض الأسعار = تراجع الإيرادات = عجز الموازنة = تأجيل المشاريع = تباطو النمو

الخلاصة

قطاع النفط في العراق هو فرصة كبيرة وتحدٍ حقيقي في آن واحد.
فهو قادر على قيادة التنمية إذا أحسن استثمار عوائده،
لكنه قد يصبح عائقاً أمامها إذا استمر الاعتماد عليه وحده.
النفط يجب أن يكون منطلقاً للتنمية، لا بديلا عن التنويع الاقتصادي.

مرتكزات النجاح

- تخطيط طويل الأجل ورؤية استراتيجية
- تنمية القطاعات غير النفطية
- تطوير البنية التحتية
- بيئة أعمال جاذبة للاستثمار
- سياسات اقتصادية متكاملة ومستقرة
- حوكمة وشفافية ومكافحة الفساد

"الثروة النفطية نعمة موقتة، أما بناء الإنسان وتنويع الاقتصاد فهو الضمانة الحقيقية|المستقبل العراق"

قطاع النفط في العراق قاطرة للتنمية الاقتصادية! أم تحديا لتحقيق

أ.د سلام منعم زامل

قطاع النفط في العراق بين قاطرة التنمية وفخ الاعتماد الريعي

يمثل قطاع النفط الركيزة الأساسية للاقتصاد العراقي، إذ يمتلك العراق واحداً من أكبر الاحتياطيات النفطية المؤكدة في العالم، ويُعد النفط المصدر الرئيس للإيرادات العامة وتمويل الموازنة الحكومية، فضلاً عن دوره في توفير النقد الأجنبي، ودعم ميزان المدفوعات، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي. وقد أسهمت العوائد النفطية، على مدى عقود طويلة، في تمويل مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة وتأمين جزء كبير من الإنفاق الحكومي، الأمر الذي جعل هذا القطاع يحتل موقعاً محورياً في بنية الاقتصاد الوطني ومسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية. غير أن هذه الأهمية تثير تساؤلاً جوهرياً هل يمثل النفط بالفعل قاطرة للتنمية الاقتصادية في العراق، أم أن الاعتماد المفرط عليه تحوّل إلى عائق أمام بناء اقتصاد متنوع ومستدام؟ إن الإجابة عن هذا السؤال لا تتعلق بحجم الاحتياطيات أو مستوى الإنتاج فقط، بل ترتبط بكيفية إدارة العوائد النفطية وتوجيهها، وتحويلها من مورد ريعي مؤقت إلى قاعدة استثمارية قادرة على دعم الاقتصاد على المدى الطويل.

مقومات النفط في قيادة التنمية

لا شك في أن قطاع النفط يمتلك مقومات كبيرة تؤهله لقيادة التنمية الاقتصادية إذا أُحسن استثمار موارده. فالإيرادات النفطية تمثل مورداً مالياً ضخماً يمكن توجيهه نحو تطوير البنية التحتية، وتحسين الخدمات العامة، ودعم التعليم والصحة، وتمويل المشاريع الاستثمارية، وتوسيع شبكات النقل والطاقة والاتصالات. كما يمكن لهذه الإيرادات أن تهيئ بيئة أفضل لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتمنح الدولة قدرة أكبر على تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويسهم القطاع النفطي أيضاً في تعزيز الاحتياطيات الأجنبية، وتحسين القدرة التمويلية للدولة، ودعم استقرار العملة، وتقليل الضغوط على الحسابات الخارجية. ويزداد أثره الإيجابي عندما لا يقتصر النشاط النفطي على استخراج الخام وتصديره، بل يمتد إلى الصناعات المرتبطة به، مثل التكرير والبتروكيمياويات والأسمدة والصناعات التحويلية وخدمات الطاقة. فالتوسع في هذه المجالات يرفع القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، ويقلل استيراد المشتقات والمنتجات النفطية، ويوفر فرص عمل جديدة، ويسهم في نقل التكنولوجيا وتطوير الخبرات المحلية. ومن ثم، يمكن للقطاع النفطي أن يصبح قاعدة لبناء منظومة صناعية متكاملة، بدلاً من أن يبقى نشاطاً استخراجياً محدود الارتباط ببقية قطاعات الاقتصاد.

تقلبات الأسعار وهشاشة الموازنة

لكن هذه الإمكانات لم تُستثمر حتى الآن بالمستوى الذي يسمح بتحويل النفط إلى قاعدة حقيقية للتنمية. فقد أدى الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية إلى جعل الاقتصاد العراقي شديد الحساسية تجاه تقلبات الأسواق العالمية. فعندما ترتفع أسعار النفط، تتوسع الموازنة ويزداد الإنفاق الحكومي، وعندما تنخفض، تتراجع الإيرادات، ويتسع العجز، وتتأجل المشاريع التنموية، وتنخفض معدلات النمو، وتظهر ضغوط مالية واجتماعية واسعة. إن هذا الارتباط المباشر بين الموازنة وأسعار النفط يجعل التخطيط الاقتصادي عرضة للتذبذب، ويحول السياسات العامة إلى ردود فعل قصيرة الأجل، بدلاً من أن تكون جزءاً من رؤية تنموية مستقرة. كما يدفع الحكومات، في فترات الوفرة، إلى زيادة الإنفاق الجاري، ولا سيما الرواتب والتعيينات والدعم التشغيلي، من دون بناء أصول إنتاجية قادرة على توليد إيرادات مستقبلية. وعندما تتراجع الأسعار، تجد الدولة نفسها أمام التزامات ثابتة وموارد متناقصة.

تراجع القطاعات الإنتاجية

إلى جانب ذلك، أسهمت هيمنة القطاع النفطي في إضعاف مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى، ولا سيما الصناعة والزراعة. فقد تراجعت القدرة التنافسية لهذه القطاعات، وازداد الاعتماد على الاستيراد لتلبية احتياجات السوق المحلية، واتسعت الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج. وأدى ذلك إلى اختلالات هيكلية حدّت من قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو متوازن، وقللت من فرص خلق الوظائف خارج القطاع الحكومي. ويعبّر الاقتصاديون عن جزء من هذه الظاهرة بمفهوم «المرض الهولندي»، إذ يؤدي تدفق الإيرادات الريعية إلى إضعاف القطاعات غير النفطية، ورفع كلفة الإنتاج المحلي، وزيادة الاعتماد على الواردات، وتراجع الحوافز الموجهة نحو الاستثمار والإنتاج. وفي مثل هذا النموذج، يصبح الاقتصاد غنياً من حيث الموارد، لكنه ضعيف من حيث التنوع والمرونة والقدرة على مواجهة الصدمات. ومن هنا، فإن الدور الحقيقي لقطاع النفط لا ينبغي أن يقتصر على كونه مصدراً للإيرادات، بل يجب أن يتحول إلى وسيلة استراتيجية لتمويل الانتقال نحو اقتصاد متنوع. وقد أثبتت التجارب الدولية أن الدول النفطية التي حققت تنمية مستقرة هي تلك التي أحسنت إدارة ثرواتها الطبيعية، واستثمرت عوائدها في تنمية رأس المال البشري، وتطوير البنية التحتية، ودعم الابتكار، وتمكين القطاع الخاص، وإنشاء صناعات ذات قيمة مضافة.

الصندوق السيادي والقواعد المالية

يُعد تأسيس صندوق سيادي فاعل من أهم الأدوات اللازمة لحماية جزء من الإيرادات النفطية، واستثمارها لمصلحة الأجيال القادمة، وتوفير مصدر مستقر للتمويل طويل الأجل. فمثل هذه الصناديق تساعد على تقليل أثر تقلبات الأسعار، وتمنع استهلاك الثروة بالكامل في النفقات الجارية، وتدعم الاستقرار المالي عندما تتراجع الإيرادات. ومن الضروري كذلك اعتماد قواعد مالية واضحة تحدد سقف الإنفاق الجاري، وتربط التوسع في الموازنة بمتوسطات طويلة الأجل لأسعار النفط، لا بالارتفاعات المؤقتة. كما ينبغي نشر بيانات الإيرادات والإنفاق والعقود بصورة دورية، وإخضاع المشاريع الكبرى للتقييم الاقتصادي قبل تنفيذها، حتى لا تتحول الوفرة النفطية إلى مشاريع متعثرة أو نفقات لا تحقق عائداً اجتماعياً أو إنتاجياً. فالمؤسسات القوية هي التي تحول الثروة إلى تنمية، لا مجرد توافر الموارد. وفي حالة العراق، يتطلب تحقيق هذا التحول تبني سياسات اقتصادية متكاملة تقوم على تحسين إدارة الموارد النفطية، وتعزيز الحوكمة والشفافية، ومكافحة الفساد، ورفع كفاءة المؤسسات العامة. فضعف الإدارة والهدر المالي وسوء التخطيط يمكن أن يحوّل الثروة النفطية من فرصة للتنمية إلى مصدر لتمويل الاختلالات وتعميق التبعية للريع.

تنمية القطاعات غير النفطية

لا بد من توجيه جزء واضح ومستقر من العوائد النفطية نحو تنمية القطاعات غير النفطية، ولا سيما الزراعة والصناعة والنقل والخدمات والسياحة والاقتصاد الرقمي. ويتطلب ذلك توفير بيئة أعمال جاذبة، وتبسيط الإجراءات، وحماية المستثمرين، وتحسين النظام المصرفي، وتوسيع فرص التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وربط التعليم والتدريب المهني بحاجات سوق العمل. ويجب أيضاً إعادة النظر في هيكل الإنفاق العام، بحيث ينتقل التركيز تدريجياً من النفقات التشغيلية إلى النفقات الاستثمارية المنتجة. فالهدف ليس تقليص دور الدولة بصورة مفاجئة، بل تحويلها من موزع للريع إلى منظم للتنمية، ومحفز للاستثمار، وضامن للعدالة الاجتماعية. كما ينبغي أن تقترن سياسة التنويع بإصلاح إداري وقانوني يضمن الاستقرار، ويعالج الاحتكار، ويحد من البيروقراطية، ويعزز المنافسة.

فرصة كبيرة وتحدٍّ حقيقي

في ضوء ما تقدم، يمكن القول إن قطاع النفط في العراق يمثل فرصة كبيرة وتحدياً حقيقياً في آن واحد. فهو يمتلك الإمكانات التي تجعله قاطرة للتنمية إذا استُثمرت عائداته بكفاءة ووفق رؤية استراتيجية طويلة الأجل، لكنه قد يتحول إلى عائق إذا استمر الاعتماد عليه بصورة مفرطة من دون تنويع القاعدة الاقتصادية. ومن ثم، فإن مستقبل الاقتصاد العراقي لا يرتبط بزيادة إنتاج النفط أو صادراته فحسب، بل بقدرة الدولة على تحويل هذه الثروة إلى محرك لبناء اقتصاد متنوع ومنتج وقادر على الاستدامة. فالنجاح الحقيقي لا يُقاس بعدد البراميل المصدرة، وإنما بحجم ما يتحول منها إلى تعليم أفضل، وصناعة أقوى، وزراعة أكثر كفاءة، وبنية تحتية حديثة، وفرص عمل مستقرة.

م. مصطفى كامل الشريف

مشروع قانون
لحماية الاتصالات الحكومية
ومنع اعتماد العراق على خدمة ستارلينك

سيادة رقمية ... أمن وطني ... قرار عراقي

الخطر الحقيقي

الخدمة المجانية اليوم قد تتحول غداً إلى بنية تشغيلية لا تستطيع المؤسسة الاستغناء عنها

السيناريو الذي يجب قطع الطريق أمامه

المسار الثاني (الأكثر خطورة)

عروض تفضيلية للمؤسسات الحكومية والأمنية

- دعم فني وتركيب مجاني
- تخفيضات كبيرة
- أجهزة مجانية

قد يتحول إلى اعتماد استراتيجي يصعب التخلص منه لاحقاً

المسار الأول

خدمة تجارية المواطنين والشركات

- خدمة إنترنت
- أسعار تجارية

من الاستخدام التجريبي إلى الاعتماد التشغيلي

اعتماد تشغيلي كامل لا يمكن الاستغناء عنه

اتصالات احتياطية للوزارات السيادية ← شبكات البيانات الحكومية الحساسة ← محطات الطاقة والنفط والمياه ← المطارات والموانئ والمنشآت الحيوية ← وحدات أمنية وعسكرية متحركة ← غرف العمليات والطوارئ ← مقرات حكومية قانونية وحدودية

لماذا لا يكفي وجود مكتب إداري؟

- ✕ لا يمنح السيطرة على الأقمار الصناعية
- ✕ لا يمنح السيطرة على إدارة الشبكة
- ✕ لا يمنح السيطرة على تفعيل الأجهزة
- ✕ لا يمنح السيطرة على البرمجيات والتحديثات
- ✕ لا يمنح السيطرة على مفاتيح الإدارة
- ✕ لا يمنح القدرة على منع الإيقاف الخارجي
- ✕ لا يمنح استقلالاً في معالجة البيانات التشغيلية

المخاطر على السيادة الوطنية

- وقف الخدمة أو تقليلها في الأزمات
- ربط استمرار الخدمة بقرارات خارجية
- رفع الأسعار أو إيقاف التخفيضات
- تقييد التغطية أو الحسابات أو الأجهزة
- فقدان الاستقلال التشغيلي
- تأثير خارجي في القرار السيادي

أدوات تحكم المشغل الخارجي

- تفعيل أو تعليق الأجهزة والحسابات
- تحديد مناطق التغطية المسموح بها
- تخصيص السعات والأولويات
- تطبيق التحديثات البرمجية
- فرض أو تغيير سياسات الاستخدام
- تقديم الدعم الفني أو حجبه
- جمع بيانات تشغيلية عن الأجهزة والاتصالات وأنماط الاستخدام

أحكام مشروع قانون حماية الاتصالات الحكومية والسيادة الرقمية

1. **حظر الاستخدام الحكومي الحساس** — منع الوزارات والأجهزة الأمنية والعسكرية من استخدام خدمات الإنترنت الفضائي الأجنبية في الاتصالات الرسمية أو التشغيلية.
2. **منع الربط بالشبكات الحكومية** — حظر ربط الأجهزة بأي من: شبكات القيادة والسيطرة، مراكز البيانات، قواعد البيانات، المطارات، النفط، الطاقة، المياه، وغيرها.
3. **منع قبول العروض التفضيلية والمنح** — منع قبول أجهزة أو اشتراكات أو خدمات مجانية أو مدعومة من مزودي الاتصالات الفضائية الأجانب داخل الجهات الحكومية.
4. **جرد الأجهزة الموجودة** — تقديم كشف كامل عن الأجهزة ومصدرها وتاريخها وأماكن استخدامها، والحسابات المرتبطة والبيانات المارة منها.
5. **مواقفات أمنية مسبقة** — عدم شراء أو استلام أو تشغيل أي جهاز فضائي أجنبي إلا بعد موافقة أمنية وفنية وقانونية مسبقة.
6. **حظر الاعتماد المنفرد** — عدم السماح بأن تكون الخدمة الأجنبية وسيلة الاتصال الوحيدة أو الرئيسية، مع وجود بدائل وطنية جاهزة.
7. **عقوبات رادعة** — فرض عقوبات إدارية وقانونية على كل مسؤول يسمح بإدخال أو تشغيل خدمة فضائية أجنبية بدون ترخيص سيادي.
8. **استثناءات ضيقة للكوارث** — سماح مؤقت فقط في حالات الكوارث، مع عزل الأجهزة ووقف أي تبادل لبيانات مصنفة.
9. **بناء البديل الوطني** — إلزام الحكومة بتطوير شبكات وطنية احتياطية وآمنة للمؤسسات الحكومية.

البدائل الوطنية يجب أن تكون جاهزة

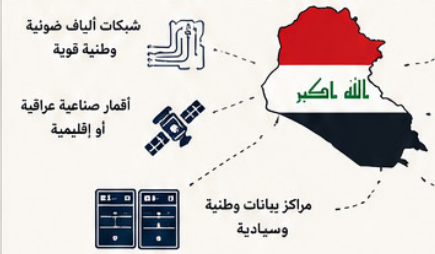

- شبكات ألياف ضوئية وطنية قوية
- أقمار صناعية عراقية أو إقليمية
- مراكز بيانات وطنية وسيادية
- شبكات حكومية آمنة ومعزولة
- بنية تحتية احتياطية للطوارئ
- كوادر وطنية وتقنيات متقدمة

دراسة فرض رسم سيادي على الأجهزة والاشتراكات

تخصص الإيرادات لـ:

- ✓ تطوير البنية التحتية للإنترنت
- ✓ مد الألياف الضوئية للمناطق النائية
- ✓ إنشاء مراكز بيانات وطنية
- ✓ بناء شبكات حكومية آمنة
- ✓ برامج السيادة الرقمية والأمن السيبراني
- ✓ دعم البدائل الوطنية للاتصالات الفضائية

يمكن أن يصل في بعض الإستخدامات إلى 100%

إعفاءات محددة للاستخدامات الإنسانية والعلمية و المناطق التي لا تتوفر فيها أي خدمة أرضية.

الخلاصة

لا يجوز أن تصبح اتصالات مؤسسات الدولة وأجهزتها الأمنية والعسكرية ومرافقها الحيوية رهينة خدمة أجنبية يمكن التحكم بها من الخارج. حماية السيادة الرقمية تبدأ من التشريع... قبل فوات الأوان.

مشروع قانون لحماية الاتصالات الحكومية ومنع اعتماد العراق على خدمة ستارلينك

م. مصطفى كامل الشريف

بعد توقيع رخصة تشغيل خدمة ستارلنك في العراق، لم تعد المسألة نقاشاً نظرياً حول احتمال دخول الشركة إلى السوق، بل أصبحت واقعاً يستدعي تحركاً عاجلاً لحماية مؤسسات الدولة وسيادتها الرقمية والأمنية. فقد سبقت عملية التوقيع تحذيرات بضرورة إخضاع الاتفاق لضمانات سيادية وفنية واضحة، غير أنها، وفق ما ظهر، لم تحظَ بالاستجابة الكافية من هيئة الإعلام والاتصالات ووزارة الاتصالات والجهات المعنية. واليوم تنتقل المسؤولية إلى مجلس النواب، ليس لمراجعة ما جرى فحسب، بل لمنع أخطر السيناريوهات المحتملة: انتقال استخدام ستارلنك من المجال المدني والتجاري إلى الوزارات والمؤسسات الأمنية والعسكرية، تحت عناوين الدعم والتخفيضات والخدمات المجانية.

من الخدمة المدنية إلى الاعتماد المؤسسي

يمكن أن تتوسع الخدمة عبر مسارين متوازيين. الأول مدني وتجاري، يقوم على تقديم الإنترنت الفضائي للمواطنين والشركات، ولا سيما في المناطق النائية. أما المسار الثاني، وهو الأكثر حساسية، فيبدأ بعروض تفضيلية للمؤسسات الحكومية والأمنية والعسكرية، مثل توفير الأجهزة مجاناً، أو منح اشتراكات تجريبية، أو تخفيض الأسعار، أو تقديم التركيب والصيانة والدعم الفني دون مقابل. وقد تُطرح هذه العروض تحت عناوين إيجابية، مثل دعم المؤسسات العراقية، وربط المناطق الحدودية، وتعزيز اتصالات الطوارئ، ومساعدة المواقع التي تعاني انقطاع الشبكات. إلا أن الخدمة المجانية اليوم قد تتحول غداً إلى بنية تشغيلية لا تستطيع المؤسسة الاستغناء عنها، فتنتقل الدولة من استخدام أداة أجنبية إلى الاعتماد الاستراتيجي على مشغل خارجي.

قد تبدأ إحدى الجهات بعدد محدود من الأجهزة للاختبار، ثم يتسع الاستخدام ليشمل المقرات النائية، وغرف العمليات، والوحدات المتنقلة، والمطارات، والموانئ، والمنشآت النفطية، ومحطات الطاقة والمياه، وشبكات إدارة الأزمات. ومع الوقت، قد تُبنى الخطط التشغيلية على استمرار الخدمة، ويتراجع الاستثمار في البدائل الوطنية، ويتدرب الموظفون على أنظمتها، فتفقد المؤسسة استقلالها تدريجياً.

أين تكمن سلطة المشغل؟

لا يقتصر دور مشغل الإنترنت الفضائي على بيع سرعة الاتصال، بل يمتد، بحسب البنية الفنية والعقود، إلى إدارة عناصر مؤثرة، مثل تفعيل الأجهزة وتعليقها، وإدارة الحسابات، وتحديد مناطق التغطية، وتخصيص السعات، وتطبيق التحديثات البرمجية، وتغيير شروط الاستخدام، وتقديم الدعم الفني أو حجبه. ولا يتطلب الخطر السيادي اعتراض محتوى الاتصالات مباشرة. فبيانات المواقع، وأوقات النشاط، وانتقال الأجهزة، وحجم الاستخدام، وأنماط الاتصال والانقطاع، يمكن أن تحمل قيمة أمنية واستخبارية عند تجميعها وتحليلها. لذلك، فإن إدخال هذه الأجهزة إلى مؤسسات حساسة ليس إجراءً تقنياً بسيطاً، بل قرار ذو أثر سيادي ممتد.

من الاعتماد التقني إلى الضغط السياسي

في الظروف الاعتيادية قد تبدو الخدمة مفيدة ومستقرة، لكن الاختبار الحقيقي يبدأ عند وقوع أزمة سياسية، أو فرض عقوبات، أو تصاعد خلاف بين العراق والولايات المتحدة أو أي جهة تملك تأثيراً قانونياً أو سياسياً على الشركة. إذا أصبحت مؤسسات عراقية حساسة معتمدة على الخدمة، فقد تواجه رفع الأسعار، أو وقف التخفيضات، أو الامتناع عن تفعيل أجهزة إضافية، أو خفض السعات، أو تقييد التغطية، أو تعليق حسابات محددة، أو تعطيل الخدمة جزئياً أو كلياً. وقد لا تحتاج الجهة الخارجية إلى توجيه أمر مباشر؛ إذ يكفي أن يدرك صانع القرار أن جزءاً من اتصالات الدولة يمكن التحكم به من الخارج. وهنا يظهر أخطر أشكال النفوذ: أن تعدّل الدولة قراراتها بنفسها خوفاً من فقدان خدمة عجزت عن الاستغناء عنها. فالاعتماد التقني، حين يتصل بالوزارات السيادية والبنى التحتية الحرجة، قد يتحول إلى قيد غير معلن على القرار الوطني.

المكتب الإداري لا يصنع سيادة رقمية

وجود مكتب للشركة داخل العراق لا يعالج أصل المشكلة. فالمكتب يستطيع إدارة الاشتراكات والعقود وخدمة الزبائن، لكنه لا يمنح العراق السيطرة على الأقمار الصناعية، أو البرمجيات، أو مفاتيح الإدارة، أو سياسات التفعيل، أو ضمان استمرار الخدمة أثناء الأزمات. السيادة الرقمية لا تتحقق بعنوان تجاري في بغداد، بل بامتلاك الدولة سلطة قانونية وفنية قابلة للتنفيذ على عناصر التشغيل الأساسية، ووجود بدائل وطنية، ومنع أي طرف خارجي من احتكار وسيلة اتصال حرجة.

تشريع لحماية الاتصالات الحكومية

المطلوب من مجلس النواب سن قانون لحماية الاتصالات الحكومية والسيادة الرقمية، لا يقتصر على ستارلنك، بل يشمل جميع خدمات الاتصالات والإنترنت الفضائية الأجنبية التي لا تخضع لسيطرة عراقية فعلية. ينبغي أن يحظر القانون استخدام هذه الخدمات في الاتصالات الرسمية أو التشغيلية للوزارات السيادية، والأجهزة الأمنية والعسكرية، والجهات المرتبطة بالبنى التحتية الحرجة. كما يجب منع ربط أجهزتها بشبكات القيادة والسيطرة، ومراكز البيانات الحكومية، وقواعد البيانات الوطنية، وأنظمة التحكم الصناعي، وشبكات النفط والطاقة والمياه والمطارات والموانئ. ويجب أيضاً منع المؤسسات الحكومية من قبول أجهزة أو اشتراكات أو خدمات مجانية أو تفضيلية من مزودين أجانب خارج تعاقد سيادي معلن ومدقق. فكل منحة تقنية إلى جهة حكومية ينبغي أن تُعامل باعتبارها تعاقداً ذا أثر سيادي، حتى عندما لا تدفع المؤسسة مقابلاً مالياً مباشراً.

الجرد والموافقات وخطط الخروج

يتعين إلزام الوزارات والجهات الحكومية بإعداد جرد شامل لأجهزة الإنترنت الفضائي الموجودة لديها، يوضح مصدر الجهاز، والجهة التي موّلته، ومكان تشغيله، والحساب المرتبط به، والغرض من استخدامه، والشبكات المتصلة به، وطبيعة البيانات التي تمر عبره. كما يجب منع شراء أو استلام أو تشغيل أي جهاز اتصال فضائي أجنبي داخل مؤسسة حكومية من دون موافقات أمنية وفنية مسبقة. وحتى في الاستخدامات المدنية المحدودة، ينبغي ألا تتحول الخدمة الأجنبية إلى الوسيلة الرئيسية أو الوحيدة، بل يجب أن ترافقها خطة خروج واضحة وبدائل محلية جاهزة. ولا بد من فرض عقوبات إدارية وقانونية على كل مسؤول يسمح بإدخال هذه الأجهزة أو ربطها بشبكات حساسة من دون ترخيص صريح. أما الاستثناءات، فيجب أن تكون ضيقة ومؤقتة، ومحصورة في الكوارث الإنسانية، مع عزل الأجهزة عن الشبكات الحكومية، ومنع تداول البيانات المصنفة، وإنهاء الاستخدام فور زوال الضرورة.

بناء البديل الوطني

لا يكفي الحظر وحده، لأن ضعف البنية التحتية يفتح الباب أمام الاعتماد الخارجي. لذلك ينبغي إلزام الحكومة بتطوير شبكات وطنية احتياطية وآمنة، ومد الألياف الضوئية، وإنشاء مراكز بيانات وطنية، وتوسيع الاتصالات في المناطق النائية، وتمويل برامج الأمن السيبراني والسيادة الرقمية.

أمريكا وإيران

الجزر والمضايق على حافة الانفجار

من خارك وطنب الكبرى والصغرى إلى الكويت والبحرين وتطويق الإمارات

حيدر عبدالجبار البطاط

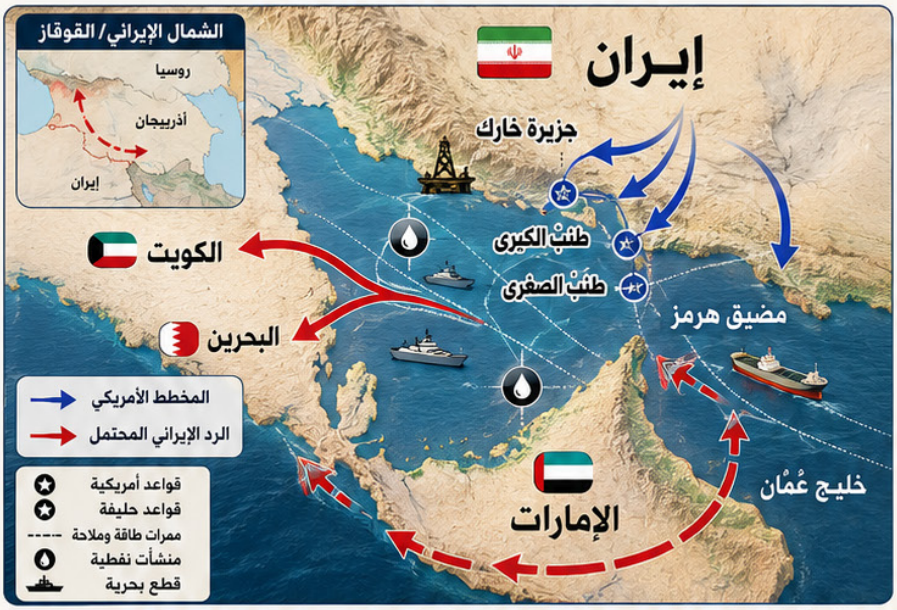

المفاتيح الجغرافية

- **جزيرة خارك:** شريان تصدير النفط الإيراني
- **طنب الكبرى وطنب الصغرى:** عقدة استراتيجية قرب مضيق هرمز
- **مضيق هرمز:** ممر حيوي للطاقة والملاحة
- **الخليج وخليج عُمان:** ساحة الاشتباك البحري المحتمل

التحالفات والتقاطعات

- **روسيا:** تأكل نفوذها في الشرق الأوسط
- **تركيا:** رفض تقسيم إيران والقلق من الورقة الكردية
- **أذربيجان والشمال الإيراني:** ساحة ضغط حساسة
- **الناتو وأوكرانيا:** تشتت الجهد الغربي بين جبهات متعددة
- **الشيشان / قديروف:** ضغط على الساحة الأوروبية

الرد الإيراني المحتمل

- ضربة استباقية لتغيير قواعد الاشتباك
- تهديد الكويت والبحرين
- تطويق الضغط على الإمارات
- خنق القواعد والممرات ورفع كلفة الحرب
- الاستناد إلى شراكات مع موسكو وبكين

المخطط الأمريكي

1. ضغط بحري وجوي متصاعد
2. استهداف خارك والطنبين
3. شلّ أوراق الملاحة الإيرانية
4. تهيئة لهجوم أوسع على العمق الإيراني

النتائج المحتملة

- صدمة في أسواق النفط
- تهديد سلاسل الإمداد والشحن
- اتساع ساحات المواجهة من الخليج إلى القوقاز وأوروبا
- إعادة رسم موازين النفوذ الإقليمي

السيناريوهات المتوقعة

انفجار إقليمي	اشتباك محدود	ردع متبادل
اتساع الجبهات وتعطل الطاقة والملاحة	ضربات على الجزر والمرافئ والممرات	حشود وضغط دون حرب شاملة

جدول توازنات القوى

المحور	المخطط الأمريكي	الموقف المضاد
مضيق هرمز والجزر	السيطرة على خارك والطنبين	ضربات استباقية وتطويق القواعد
الشمال الإيراني	توظيف الورقة الكردية والتنسيق مع أذربيجان	تقارب روسي-تركي-إيراني لمنع التقسيم
الميدان الأوروبي	دعم أوكرانيا وتوسيع الضغط	تشتت الناتو ورفع كلفة التدخل

الخلاصة

الأزمة لم تعد مجرد توتر بحري، بل صراع على الجزر والمضايق ومسارات الطاقة وموازين النفوذ.

والسؤال الحاسم: من يضغط على الزناد أولاً؟

أمريكا – احتلال جزيرة خرج وطنب الكبرى والصغرى؛ إيران – احتلال الكويت والبحرين و جزء و تطويق الإمارات؟

حيدر عبدالجبار البطاط

حين تصمت الدبلوماسية، وتبدأ حشود الجيوش بالتمركز قرب المضايق الحيوية، لا يعود السؤال مقتصراً على احتمال اندلاع الحرب، بل يتحول إلى سؤال أكثر خطورة: من يملك الجرأة على توجيه الضربة الأولى، ومن يستطيع تحمّل نتائجها إذا خرج الصراع عن السيطرة؟ يقف العالم اليوم على صفيح ساخن، في ظل تحركات عسكرية وسياسية متسارعة توحي بأن قواعد اللعبة القديمة لم تعد تضبط التوازنات. فبين الانتشار الأميركي في مياه الخليج، وتصاعد التوتر في القوقاز، واستمرار الحرب في شرق أوروبا، تتشكل بيئة دولية معقدة، يمكن أن تدفع الشرق الأوسط إلى مواجهة واسعة تعيد رسم موازين القوة، وربما تفتح الباب أمام مشاريع تقسيم وضغط جغرافي وسياسي على إيران. ومع أن كثيراً من المعلومات المتداولة يندرج ضمن التقديرات والسيناريوهات غير المؤكدة، فإن تزامن الجبهات واتساع نطاق التحركات يفرضان قراءة لاحتمالات التصعيد، بعيداً عن التهويل، ومن دون التقليل من خطورة اللحظة.

أولاً: المخطط الأميركي والسيطرة على الممرات الحيوية

تشير تقديرات متداولة إلى أن واشنطن قد لا تكتفي بسياسة الحصار الاقتصادي والضغط الجوي، بل قد تدرس خيارات بحرية وبرية محدودة أو خاطفة تستهدف شل قدرة إيران على استخدام موقعها الجغرافي كورقة ضغط. وتحتل جزيرة خرك موقعاً بالغ الأهمية في منظومة تصدير النفط الإيراني، بينما تقع جزيرتا طنب الكبرى وطنب الصغرى قرب أحد أهم الممرات البحرية في العالم، وهو مضيق هرمز. ومن هنا، فإن أي محاولة للسيطرة على هذه المواقع أو تعطيلها ستُعد ضربة مباشرة إلى البنية الاقتصادية والعسكرية الإيرانية. غير أن مثل هذا السيناريو لن يكون عملية سهلة أو محدودة النتائج. فالسيطرة على جزر استراتيجية لا تعني مجرد رفع علم فوق قطعة أرض، بل تتطلب تأمين خطوط الإمداد، وحماية القوات، ومواجهة ردود صاروخية وبحرية محتملة، فضلاً عن تحمّل اضطراب أسواق الطاقة والملاحة الدولية. كما أن أي إنزال بحري يمكن أن يتحول إلى مقدمة لعملية أوسع تستهدف اختراق العمق الإيراني أو فرض طوق عسكري حول السواحل والمنشآت الحساسة. إلا أن الانتقال من الضغط إلى الحرب البرية سيعني دخول المنطقة في مرحلة غير مسبوقة، لأن إيران ليست ساحة معزولة، بل دولة واسعة ذات قدرات عسكرية وشبكة تحالفات وأذرع إقليمية.

ثانياً: الرد الإيراني واحتمال الضربة الاستباقية

أمام تهديد وجودي من هذا النوع، يبرز سؤال جوهري: هل تنتظر طهران اكتمال الحصار، أم تبادر إلى قلب الطاولة قبل بدء الهجوم؟ تطرح بعض مراكز الدراسات سيناريو الرد الاستباقي، الذي قد يشمل توسيع نطاق المواجهة في الخليج، واستهداف القواعد والمنشآت العسكرية واللوجستية المستخدمة ضد إيران. وقد تسعى طهران، في حال شعرت بأن الحرب أصبحت وشيكة، إلى إرباك انتشار خصومها وتهديد خطوط الإمداد والموانئ والممرات البحرية. لكن الحديث عن اقتحام دول خليجية أو احتلال أراضٍ فيها يبقى سيناريو بالغ التطرف، وقد يفتح على إيران جبهات إضافية لا تحتاج إليها. لذلك، يبدو الاحتمال الأكثر واقعية هو استخدام أدوات الضغط الصاروخية والبحرية والإلكترونية، مع تفعيل الحلفاء الإقليميين، بدلاً من خوض عمليات احتلال تقليدية واسعة. وفي حال تلقت إيران دعماً سياسياً أو استخبارياً من موسكو وبكين، فقد تسعى إلى فرض معادلة ردع تجعل تكلفة الهجوم عليها أكبر من المكاسب المتوقعة. ويمكن أن يشمل ذلك تهديد حركة الملاحة في مضيق هرمز وخليج عُمان، وتعطيل القواعد القريبة، ورفع كلفة الطاقة على الأسواق الغربية. إن الهدف هنا لن يكون تحقيق سيطرة دائمة على الخليج، بل إقناع الخصم بأن أي حرب لن تبقى داخل الحدود الإيرانية، وأن آثارها ستمتد إلى الاقتصاد العالمي وأمن الطاقة والقواعد العسكرية المنتشرة في المنطقة.

ثالثاً: القوقاز والورقة الكردية والموقف التركي

لا يتحرك الصراع في الخليج بمعزل عن بقية الجبهات. فالتوتر في القوقاز، والحرب الروسية الأوكرانية، والملف الكردي، كلها عناصر يمكن أن تتقاطع مع أي مواجهة كبرى ضد إيران. وقد جاءت دعوات بعض القيادات الشيشانية إلى توسيع المواجهة الروسية مع الدول الداعمة لأوكرانيا لتعكس رغبة في زيادة الضغط على حلف شمال الأطلسي وتشتيت تركيزه. غير أن هذه التصريحات لا تعني بالضرورة وجود قرار روسي بفتح حرب مباشرة مع الناتو، لكنها تكشف عن مستوى التصعيد في الخطاب وعن استعداد أطراف متعددة لاستخدام كل الساحات في لعبة الضغط المتبادل. وفي شمال إيران، تمثل الورقة الكردية أحد أكثر الملفات حساسية. فقد تحاول قوى خارجية توظيف الجماعات الانفصالية أو المعارضة المسلحة لإرباك طهران وفتح جبهة داخلية عليها، ولا سيما إذا تزامن ذلك مع توتر في العلاقات مع أذربيجان. لكن تركيا تنظر بحذر شديد إلى أي مشروع تقسيم في إيران، لأنها تخشى انتقال عدوى الانفصال إلى داخلها وإلى عموم المنطقة. ومن هنا، قد تتقاطع مصالح أنقرة مع موسكو وطهران في رفض تفكيك الجغرافيا الإيرانية، حتى لو استمرت الخلافات بينها في ملفات أخرى. هذا التقاطع لا يعني بالضرورة قيام تحالف استراتيجي كامل بين روسيا وتركيا وإيران، لكنه قد ينتج تنسيقاً اضطرارياً هدفه منع تغيير الحدود بالقوة، وضبط نشاط الجماعات المسلحة، والحفاظ على توازنات القوقاز والشرق الأوسط.

رابعاً: صراع النفوذ بين واشنطن وموسكو

بالنسبة إلى روسيا، لا يمثل إضعاف إيران أو خسارة مواقع النفوذ قرب المضايق مجرد تراجع سياسي محدود، بل تهديداً لامتدادها الاستراتيجي في الشرق الأوسط وشرق المتوسط. فإيران تشكل شريكاً مهماً لموسكو في مواجهة الضغط الغربي، كما أن أمن الممرات البحرية وأسواق الطاقة يؤثران مباشرة في الاقتصاد الروسي وموقعه الدولي. أما الولايات المتحدة، فترى أن تقليص نفوذ إيران سيعيد ترتيب الإقليم لمصلحتها، ويحد من قدرة خصومها على تهديد القواعد والممرات والمصالح الغربية. ومع ذلك، فإن أي مواجهة واسعة قد تمنح روسيا والصين فرصة لاستنزاف واشنطن سياسياً وعسكرياً، كما قد تدفع دول المنطقة إلى إعادة تقييم تحالفاتها.

توازنات الجبهات المحتملة

يمكن تلخيص التوازنات الأساسية كما يأتي:

الخلاصة

لا تسير المنطقة نحو تصعيد تقليدي محدود، بل تقف أمام شبكة من السيناريوهات التي قد يقود أي خطأ في حساباتها إلى انفجار واسع. ومع ذلك، لا ينبغي التعامل مع كل تحرك عسكري أو تصريح سياسي بوصفه دليلاً قاطعاً على أن الحرب أصبحت حتمية. المؤكد أن ميزان الردع يتعرض لاختبار صعب، وأن جميع الأطراف تحاول تحسين مواقعها قبل التفاوض أو المواجهة. لكن الضربة الأولى، إن وقعت، لن تكون لحظة حسم سريع، بل قد تكون بداية لسلسلة من الردود المتبادلة يصعب إيقافها. والسؤال الأخطر ليس فقط: من يضغط على الزناد أولاً؟ بل: هل يملك أي طرف القدرة على التحكم في الحرب بعد انطلاقها، أم أن الجميع سيدخلون معركة يعرفون كيف تبدأ، ولا يعرف أحد كيف تنتهي؟

الذهب لا يغسل الفساد...

بل يكشف إخفاق منظومة مكافحة غسل الأموال وضرورة مساءلة المقصرين

د. صفاء الشمري

ضبط (40) سبيكة ذهبية (1 كغم لكل سبيكة) ومصوغات (5 كغم) ضمن قضية عدنان الجميلي وشركات استخدمت لتهريب الأموال إلى خارج العراق

ما الذي كشفته القضية؟

- تحويل أموال متحصلة من فساد إلى ذهب ومصوغات بقيمة كبيرة
- استخدام شركات وواجهات لنقل الأموال إلى خارج العراق بطرق غير مشروعة
- وجود ثغرات رقابية سمحت بمرور العمليات دون كشف مبكر

المعايير الدولية (FATF)

تقييم الدول يعتمد على:

- فعالية النظام الوطني في كشف غسل الأموال
- تعقب العائدات الإجرامية ومصادرتها
- منع استخدامها في الاقتصاد المشروع
- مستوى التنسيق وتبادل المعلومات بين الجهات المختصة

استمرار اكتشاف الأموال بعد غسلها يعني وجود ثغرات في المنظومة الرقابية والاستخبارات المالية

الأسئلة الجوهرية

- كيف أمكن شراء عشرات الكيلوغرامات من الذهب دون اكتشاف مبكر؟
- هل تم الإبلاغ عن العمليات المشبوهة؟
- هل جرى تحليل البلاغات في الوقت المناسب؟
- هل اتخذت تدابير تجميد الأموال أو الإحالة قبل اكتمال الجريمة؟
- أين كانت منظومة الاستخبارات المالية قبل وقوع الجريمة؟

كيف يتم غسل الأموال بالذهب؟

1. أموال غير مشروعة (فساد، اختلاس، تهريب...)
2. شراء ذهب ومصوغات بكميات كبيرة
3. نقل أو تهريب أو تحويل عبر شركات وواجهات
4. بيع الذهب أو تحويله إلى سيولة
5. إدخال الأموال في الاقتصاد المشروع

الإطار القانوني في العراق

قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (39) لسنة 2015

يشمل الأعمال والمهن غير المالية المحددة (DNFBPS) ومنها تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة.

الالتزامات الأساسية:

- العناية الواجبة والتحقق من الهوية
- التعرف على المستفيد الحقيقي
- الإبلاغ عن العمليات المشبوهة
- الاحتفاظ بالسجلات
- التعاون مع مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

منظومة مكافحة غسل الأموال في العراق

نجاح المنظومة يعتمد على:
التنسيق الفعال
تبادل المعلومات
التحليل الاستخباري
الرقابة الوقائية

مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ← البنك المركزي العراقي ← دائرة تسجيل الشركات ← الهيئة العامة للضرائب ← الهيئة العامة للجمارك ← هيئة المنافذ الحدودية ← الأجهزة الأمنية ← الادعاء العام ← السلطة القضائية

المطلوب: من رد الفعل إلى المحاسبة الفعلية

1. تشكيل لجنة وطنية مستقلة لإعادة تقييم أداء منظومة مكافحة غسل الأموال وفق معايير الكفاءة والفعالية الدولية
2. مراجعة آليات عمل مكتب مكافحة غسل الأموال وتقييم مستوى الأداء الإداري والفني وأنظمة التحليل المالي
3. تقييم كفاءة الرقابة على القطاعات غير المالية (تجار الذهب، شركات الصرافة، العقارات، المحامين...)
4. تحديد مواطن الخلل المؤسسي والفني والتنظيمي
5. اتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية بحق كل من يثبت تقصيره وفق القانون بعد استكمال التحقيق

الذهب... أكثر الأصول استخداماً لغسل الأموال

لماذا يستخدم الذهب في غسل الأموال؟

- سهولة تهريبه عبر الحدود
- مقبول عالمياً كأصل مالي
- صعوبة تتبع حركته
- سهل تحويله إلى سيولة
- سهل التخزين والنقل

إحصاءات عالمية

- **60%** من الدول التي لديها رقابة ضعيفة على المعادن الثمينة تواجه مخاطر غسل أموال مرتفعة
- **1.2 تريليون $** قيمة تداول الذهب سنوياً في سوق عالمي ضخم يستغل لغسل الأموال
- **30%** من الأموال المغسولة عالمياً تمر عبر تجارة المعادن الثمينة (تقدير FATF)

تأثير إخفاق مكافحة غسل الأموال

- تراجع تقييم العراق دولياً في تقارير الامتثال والفعالية
- تأثير سلبي على ثقة المصارف المراسلة
- ارتفاع كلفة التحويلات المالية الدولية
- إضعاف جاذبية الاستثمار وتقليل التدفقات المالية

الخلاصة

النجاح الحقيقي لا يتمثل في ضبط الأموال بعد غسلها وتحويلها إلى سبائك ذهبية أو تهريبها عبر شركات واجهة بل في منع غسيلها ابتداء وتجفيف مصادرها قبل دخولها الدورة الاقتصادية.

حماية الاقتصاد الوطني تبدأ من كفاءة مؤسسات الرقابة والاستخبارات المالية، وتنتهي بمساءلة كل من يثبت تقصيره وفق أحكام القانون، حفاظا على سمعة العراق المالية وتعزيزاً لالتزامه بالمعايير الدولية وسيادة القانون.

الذهب لا يغسل الفساد-بل يكشف إخفاق منظومة مكافحة غسل الأموال وضرورة مساءلة المقصرين

د. صفاء الشمري

إن إعلان السلطة القضائية، على لسان القاضي ضياء جعفر، عن ضبط أربعين سبيكة ذهبية بوزن كيلوغرام واحد لكل سبيكة، فضلاً عن مصوغات ذهبية يبلغ مجموع وزنها خمسة كيلوغرامات ضمن قضية عدنان الجميلي، بالتزامن مع استمرار التحقيقات بحق شركات استُخدمت في نقل الأموال إلى خارج العراق بوسائل غير قانونية، لا يمثل مجرد نجاح قضائي وتحقيقي، بل يفتح الباب أمام أسئلة جوهرية تتعلق بمدى فعالية المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقدرتها على اكتشاف الجرائم المالية قبل اكتمال مراحلها. فالمعطيات المتداولة في التحقيقات تشير إلى وجود أموال حُوّلت إلى ذهب، وشركات استُخدمت واجهاتٍ لإخراج الأموال من العراق بطرق غير مشروعة. وهذا يثير سؤالاً مشروعاً لا يمكن تجاوزه: أين كانت منظومة الوقاية والاستخبارات المالية قبل وصول هذه الأموال إلى مرحلة الإخفاء والتحويل إلى أصول قابلة للنقل والتداول؟

الذهب بوصفه أداة لغسل الأموال

من الناحية القانونية والعملية، يُعد شراء السبائك الذهبية بكميات كبيرة باستخدام أموال متحصلة من جرائم فساد أو من مصادر غير مشروعة واحداً من الأساليب الشائعة في عمليات غسل الأموال. فالذهب يتميز بسهولة التخزين والنقل وإعادة البيع، كما يمكن تحويله بسرعة إلى سيولة نقدية أو تهريبه عبر الحدود، مع صعوبة تتبع حركته إذا لم تكن الرقابة على تجارة المعادن الثمينة فعالة ومتصلة بمنظومة التحليل المالي. وقد عالج قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب العراقي رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥ هذه المخاطر، فلم يحصر الالتزامات بالمصارف والمؤسسات المالية، بل وسّع نطاقها ليشمل الأعمال والمهن غير المالية المحددة، المعروفة بمصطلح DNFBPs، وفي مقدمتها تجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة. وبموجب هذا الإطار، يفترض أن يلتزم المتعاملون في هذا القطاع بإجراءات العناية الواجبة، والتحقق من هوية الزبون والمستفيد الحقيقي، وفهم طبيعة العملية ومصدر الأموال، والإبلاغ عن العمليات المشبوهة، والتعاون مع مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجهات المختصة. وهنا يظهر السؤال القانوني الأهم: كيف أمكن شراء عشرات الكيلوغرامات من الذهب من دون أن تؤدي تلك العمليات إلى إنذار مبكر أو تدخل وقائي فعال؟ وهل التزم المتعاملون بواجب الإبلاغ عن العمليات المشبوهة؟ وإذا قُدمت بلاغات بالفعل، فهل جرى تحليلها في الوقت المناسب؟ وهل اتُّخذت إجراءات لتجميد الأموال أو إحالة المعلومات إلى السلطات المختصة قبل اكتمال دورة غسل الأموال؟

من الضبط المتأخر إلى الوقاية المبكرة

إن طرح هذه الأسئلة لا يستهدف إدانة جهة بعينها قبل استكمال التحقيقات، لكنه يفرض مراجعة موضوعية لأداء المنظومة الرقابية. فوظيفة وحدة الاستخبارات المالية لا تبدأ بعد ضبط الجريمة، بل قبل وقوعها أو في مراحلها الأولى، من خلال جمع البلاغات، وتحليل الأنماط المالية غير المعتادة، وربط المعلومات، وتحديد المستفيدين الحقيقيين، وإحالة الملفات التي تتوافر فيها مؤشرات الاشتباه إلى الجهات القضائية والأمنية. أما اكتشاف الأموال بعد أن تحولت إلى سبائك أو أصول قابلة للنقل، فيعني أن جزءاً مهماً من منظومة الإنذار المبكر لم يعمل بالكفاءة المطلوبة، أو أن المعلومات لم تُحلل، أو أن التنسيق بين المؤسسات لم يكن بالمستوى الذي يسمح بمنع الجريمة قبل اكتمالها. وتزداد خطورة الأمر مع استمرار الكشف عن شركات استُخدمت لنقل الأموال إلى خارج العراق بوسائل غير مشروعة. فهذه الوقائع تكشف عن احتمال وجود ثغرات في الرقابة على التحويلات المالية، والاعتمادات التجارية، وتسجيل الشركات، وتحديد المستفيد الحقيقي، ومتابعة الأنشطة غير المتناسبة مع طبيعة رأس المال المعلن أو حجم النشاط التجاري.

منظومة متعددة الجهات ومسؤولية مشتركة

إن مكافحة غسل الأموال ليست مسؤولية المصارف وحدها، ولا تقع على عاتق مؤسسة واحدة بمعزل عن سواها. إنها منظومة وطنية متكاملة تضم مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والبنك المركزي العراقي، ودائرة تسجيل الشركات، والهيئة العامة للضرائب، والهيئة العامة للجمارك، وهيئة المنافذ الحدودية، والأجهزة الأمنية، والادعاء العام، والسلطة القضائية. وأي خلل في تبادل المعلومات، أو ضعف في التحليل، أو تأخر في الإحالة، أو غياب للتنسيق بين هذه الجهات، ينعكس مباشرة على قدرة الدولة في اكتشاف العائدات غير المشروعة وتعقبها وتجميدها ومصادرتها. كما أن الرقابة على تجارة الذهب لا يمكن أن تكون منفصلة عن الرقابة على الشركات والحسابات والتحويلات والمنافذ الحدودية. فعملية غسل الأموال غالباً ما تمر عبر حلقات متعددة: شركة واجهة، وحساب مصرفي، وعقد تجاري، وشراء أصل ثمين، ثم نقل أو بيع أو تحويل جديد. وإذا نظرت كل جهة إلى جزء منفصل من العملية، من دون منصة معلومات مشتركة وتحليل موحد، فإن الصورة الكاملة قد تضيع.

معايير الفعالية لا كثرة التعليمات

من منظور المعايير الدولية، لا تقيّم مجموعة العمل المالي FATF الدول على أساس وجود القوانين والتعليمات أو كثرة الورش التدريبية فحسب، بل تنظر إلى فعالية النظام الوطني في اكتشاف غسل الأموال، وتعقب العائدات الإجرامية، وتجميدها ومصادرتها، ومنع إعادة دمجها في الاقتصاد المشروع. ولهذا، فإن استمرار اكتشاف الشبكات بعد اكتمال جزء كبير من دورة غسل الأموال، بدلاً من كشفها في مراحلها الأولى عبر منظومة الاستخبارات المالية، يمثل مؤشراً يستوجب مراجعة مؤسسية شاملة. والمطلوب ليس الاكتفاء بالإشادة بعمليات الضبط، بل تحليل أسباب الإخفاق الوقائي، وتحديد ما إذا كان الخلل فنياً أو إدارياً أو تنظيمياً أو ناتجاً عن ضعف التنسيق والرقابة. كما أن أي تراجع في تقييم العراق لدى المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، أو في مؤشرات الامتثال والفعالية، لا يبقى شأناً فنياً، بل ينعكس على سمعة النظام المالي، وثقة المصارف المراسلة، وجاذبية الاستثمار، وكلفة التحويلات والمعاملات العابرة للحدود.

نحو مساءلة مؤسسية مستقلة

تتطلب المرحلة الحالية الانتقال من ردود الأفعال إلى المساءلة المؤسسية. ويمكن أن يبدأ ذلك بتشكيل لجنة وطنية مستقلة تعيد تقييم أداء منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفق معايير الكفاءة والفعالية، وتراجع آليات عمل مكتب مكافحة غسل الأموال، ومستوى الأداء الإداري والفني، وكفاءة أنظمة التحليل المالي، وفاعلية الرقابة على القطاعات غير المالية، ومدى سرعة تبادل المعلومات بين الجهات المختصة. وينبغي أن يشمل التقييم أيضاً مدى التزام تجار الذهب والمعادن الثمينة بإجراءات العناية الواجبة والإبلاغ، وكفاءة الرقابة على الشركات والمستفيد الحقيقي، وفعالية الربط بين قواعد بيانات الضرائب والجمارك والمنافذ والمصارف وتسجيل الشركات. ولا تكتمل المراجعة من دون تحديد أوجه القصور واتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية بحق كل من يثبت تقصيره أو مسؤوليته، بعد استكمال إجراءات التحقيق والرقابة المختصة، وبما يحقق مبدأ المساءلة المرتبطة بالأداء والنتائج، لا بالأشخاص أو المواقع الوظيفية.

الخلاصة

إن النجاح الحقيقي لا يتمثل في ضبط الأموال بعد غسلها وتحويلها إلى سبائك ذهبية، أو بعد تمريرها عبر شركات وواجهات تجارية، بل في منع غسلها ابتداءً، وتجفيف منابعها قبل دخولها الدورة الاقتصادية. قضية السبائك الذهبية ليست مجرد قضية فساد مالي، بل اختبار حقيقي لفعالية المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال في العراق. فإذا استطاعت الأموال غير المشروعة أن تتحول إلى ذهب ثم إلى أصول قابلة للنقل والتداول، فإن ذلك يفرض مراجعة وطنية شاملة للأداء المؤسسي. إن حماية الاقتصاد الوطني تبدأ من كفاءة مؤسسات الرقابة والاستخبارات المالية، وتستمر عبر التنسيق الفعال وتبادل المعلومات والإنذار المبكر، وتنتهي بمساءلة كل من يثبت تقصيره وفق أحكام القانون، حفاظاً على سمعة العراق المالية، وتعزيزاً لالتزامه بالمعايير الدولية، وترسيخاً لمبدأ سيادة القانون.

اقتصاد العطاء المطلق:
تحليل مالي وإداري لنموذج المواكب الحسينية دون دعم حكومي

د. حسنين محسن مخيف

زيارة الأربعين.. أرقام تتحدث

- مساحة الانتشار: أكثر من 1,200 كم على عدة محاور
- مواكب وهيئات: أكثر من 30,000
- مدة الزيارة: 15 يوماً
- أكثر من 25 مليون زائر

لماذا يستمر هذا النموذج؟

الطبيعة المالية لنموذج «نفقات بدون إيرادات»

الدافع والحافز
- الأجر والثواب
- تعظيم المنفعة غير المادية
- الابتعاد عن العائد المادي

معادلة غير تقليدية

صفر من الإيرادات المالية = تدفقات نقدية وعينية هائلة للإنفاق

مصادر التمويل
- تبرعات مالية وعينية
- مدخرات تشخصية
- دعم مجتمعي تطوعي
- جمع علي مدار العام

إنفاق ضخم.. بلا دعم حكومي

- توفير ملايين الوجبات يومياً
- توزيع ملايين عبوات الماء
- توفير أماكن استراحة ومبيت
- خدمات طبية وأدوية مجانية
- خدمات نقل ومواصلات تطوعية

دون فرض أي رسوم أو ضرائب

الإدارة اللوجستية وتوزيع الموارد تحت الضغط العالي

سرعة الاستجابة
تلبية احتياجات الزوار بسرعة قياسية
- قدرة علي التكيف مع المتغيرات الميدانية

مرونة الأصول
استخدام الأصول الشخصية (بيوت، مزارع، مركبات)
توظيف موقت ومرن بتكلفة تشغيل منخفضة

كفاءة تخصيص الموارد
توفير الغذاء، الدواء، المأوي بتنسيق ذاتي عالي
الحد الأدنى من الهدر قياساً بحجم الأعداد

اللامركزية المطلقة
شبكة من الخلايا المستقلة (مواكب، حسينيات، منازل)
مرونة عالية تمنع الاختناقات الإدارية

حجم الإنفاق التقديري

- غذاء وماء و عصريات 60%
- نقل ومواصلات 20%
- خدمات طبية 10%
- مستلزمات أخرى 10%

جميع النفقات من تبرعات أهلية دون أي مساهمة حكومية مباشرة

الأثار الإقتصادية الكلية والجزئية

إعادة توجيه الادخار الفردي
- تحويل الادخار إلى استثمار اجتماعي
- سيولة حية تتحول إلى سلع وخدمات نافعة

تعزيز الإقتصاد التضامني
تقوية شبكات الأمان المجتمعي
تعزيز الثقة بين أفراد المجتمع
خفض تكاليف المعاملات

تنشيط الإقتصاد المحلي
- ارتفاع الطلب علي السلع والخدمات (غذاء، نقل، وقود، مستلزمات)
- ورواد الأسواق المحلية
- خلق فرص عمل موسمية

أبرز التحديات

إدارة تدفقات الموارد الضخمة
الحفاظ علي الجودة والنظافة
تأمين الاستدامة على مدار العام
التنسيق في حالات الطوارئ

سلسلة تدفق العمل في المواكب

تبرع الفرد بالمال أو العيني ← نقل الموارد إلى المواكب ← تجهيز وتخزين المواد ← تقديم الخدمات للزوار ← متابعة وتقييم وتطوير مستمر ← استمرارية العطاء سنة بعد سنة

الخلاصة

- تجسيد عملي للاقتصاد الإنساني والتضامني المستدام
- دروس اقتصادية وإدارية يمكن الاستفادة منها في إدارة الأزمات الكبرى
- أكبر تجربة إنسانية وتنظيمية سنوية بلا دعم حكومي مباشر
- يعتمد على رأس المال الروحي والعاطفي كمحرك أساسي للاستدامة
- يُدار بكفاءة عالية من قطاع أهلي تكافلي تطوعي
- نموذج فريد يتحدى النظريات الاقتصادية التقليدية

الحرب قد تكسر السدود... لكن العطاء يُعيد بناء الإنسان قبل الحجر

اقتصاد العطاء المطلق: تحليل مالي وإداري لنموذج المواكب الحسينية دون دعم حكومي

د. حسنين محسن مخيف

تمثل زيارة الأربعين في العراق واحدة من أكبر التجمعات البشرية السنوية في العالم، إذ يفوق عدد الزوار حاجز خمسة وعشرين مليون زائر، يتحركون ضمن إطار زمني ضيق لا يتجاوز خمسة عشر يوماً. وما يثير الدهشة أن الجزء الأكبر من الخدمات المقدمة للزائرين لا يقوم على تمويل حكومي مباشر، ولا تحكمه آليات السوق الربحية المعتادة، بل يعتمد على قطاع أهلي تكافلي واسع، يقوم على الإنفاق المفتوح والعطاء المجاني والعمل التطوعي. إن هذا النموذج يدفع إلى إعادة النظر في بعض المفاهيم الاقتصادية المتعلقة بالاستهلاك والتمويل والاستدامة. كما يطرح سؤالاً أساسياً: كيف يمكن لمنظومة اقتصادية بهذا الحجم أن تستمر وهي تعتمد على مبدأ «الأجر والثواب» بدلاً من الربح المادي؟

أولاً: الطبيعة المالية لنموذج النفقات بلا إيرادات

في الاقتصاد التقليدي، يقوم أي نشاط خدمي أو لوجستي على معادلة تربط بين التكلفة والإيراد، مع تحقيق هامش ربح يضمن استمراره. أما في اقتصاد المواكب الحسينية، فتنقلب هذه المعادلة بصورة شبه كاملة، إذ تتدفق أموال وسلع وخدمات كبيرة في اتجاه واحد، من المتبرع إلى الزائر، من دون انتظار مقابل مالي. فالطعام، والماء، والسكن، والنقل، والدواء، والخدمات الصحية، وغيرها من الاحتياجات، تُقدَّم مجاناً في معظم الأحيان. ولا ينظر المنفق إلى ما يقدمه بوصفه خسارة مالية، بل يراه فعلاً دينياً واجتماعياً يحقق له منفعة غير مادية، تتمثل في الأجر والثواب والشعور بالمشاركة في خدمة الزائرين. ويعتمد تمويل هذا النموذج على المدخرات الشخصية، والتبرعات النقدية والعينية، ومساهمات العائلات وأصحاب الأعمال والمتطوعين. وغالباً ما تُجمع الموارد على مدار العام، ثم تُنفق خلال مدة قصيرة وبكثافة مرتفعة. هنا يظهر مفهوم «رأس المال الروحي والعاطفي»، الذي يحل محل رأس المال الربحي بوصفه محركاً للسلوك الاقتصادي. فالدافع المعنوي يرفع استعداد الفرد للتضحية بجزء من دخله أو وقته أو ممتلكاته، من دون أن يطالب بعائد مالي. ومن منظور اقتصادي، يمثل ذلك شكلاً من أشكال تعظيم المنفعة غير المادية، حيث تكون القيمة النفسية والدينية والاجتماعية أهم من المنفعة النقدية المباشرة.

ثانياً: الإدارة اللامركزية للموارد

تحتاج خدمة ملايين الأشخاص خلال فترة قصيرة إلى قدرة كبيرة على التخطيط والتنسيق والتوزيع. وفي المشاريع التقليدية، تتطلب عملية بهذا الحجم ميزانيات حكومية ضخمة وجهازاً إدارياً مركزياً معقداً. غير أن اقتصاد المواكب يعتمد إلى حد بعيد على إدارة لامركزية تتكون من آلاف الوحدات المستقلة. لا توجد جهة واحدة تتحكم في جميع الموارد، بل شبكة واسعة من المواكب والحسينيات والمنازل المفتوحة والمبادرات الفردية. وتقرر كل وحدة ما تستطيع تقديمه من طعام أو ماء أو سكن أو نقل أو إسعافات، ثم تنسق بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع الوحدات القريبة منها. وتمنح هذه اللامركزية النظام مرونة عالية. فإذا زاد عدد الزائرين في منطقة ما، تستطيع المواكب القريبة تعديل حجم خدماتها، أو نقل جزء من مواردها، أو طلب دعم من مواكب أخرى. كذلك، تحقق المواكب قدراً ملحوظاً من كفاءة تخصيص الموارد، على الرغم من غياب التخطيط المركزي الشامل. فالمعلومات تنتقل بين أصحاب المواكب والمتطوعين بصورة مباشرة، ويجري تعديل نوع الخدمة وكميتها بحسب الحاجة الفعلية.

ثالثاً: توظيف الأصول الخاصة بصورة مؤقتة

من أهم خصائص هذا النموذج أن جزءاً كبيراً من الأصول المستخدمة لا يُنشأ خصيصاً للزيارة، بل يُعاد توظيفه مؤقتاً. فالبيوت تتحول إلى أماكن للمبيت، والمركبات الخاصة تُستخدم لنقل الزائرين، والمزارع والساحات تُخصص للاستراحة، والمطابخ المنزلية تدخل في عمليات إعداد الطعام. ويؤدي هذا الاستخدام المؤقت إلى تقليل الحاجة إلى استثمارات رأسمالية دائمة. فبدلاً من بناء منشآت ضخمة تعمل أياماً محدودة في السنة، يجري الاستفادة من أصول قائمة أصلاً. وتظهر هنا قدرة المجتمع على تحويل الملكية الخاصة إلى منفعة عامة لفترة محددة، من دون إلغاء حق المالك أو فرض استخدام إلزامي عليه. وهذا السلوك يعكس مستوى مرتفعاً من الثقة والتكافل، ويمنح النظام قدرة على التوسع السريع كلما ارتفع عدد الزائرين.

رابعاً: الآثار الاقتصادية الجزئية والكلية

على الرغم من أن النفقات تبدو استهلاكية ولا تحقق عائداً مباشراً للمنفقين، فإنها تترك آثاراً اقتصادية غير مباشرة. فعلى المستوى الجزئي، يشهد السوق المحلي ارتفاعاً في الطلب على المواد الغذائية، ومستلزمات الضيافة، وأدوات الطبخ، والمياه، والوقود، والنقل، والخدمات الصحية. ويؤدي هذا الطلب إلى تنشيط حركة التجار والمزارعين وأصحاب المركبات والورش الصغيرة. كما يخلق فرصاً موسمية للعمل والإنتاج، حتى وإن كان المستهلك النهائي يحصل على الخدمة مجاناً، لأن المواكب والمتبرعين يشترون السلع والخدمات مسبقاً من السوق. كذلك، يعزز هذا النموذج مفهوم الاقتصاد التضامني، إذ تتوسع شبكات الثقة والتعاون بين الأفراد. وفي الأدبيات الاقتصادية، تسهم الثقة المجتمعية في خفض تكاليف المعاملات، لأنها تقلل الحاجة إلى العقود المعقدة والرقابة المستمرة والضمانات الرسمية. كما يعيد اقتصاد المواكب توجيه جزء من الادخار الفردي والمكتنز إلى إنفاق اجتماعي حي. فالأموال التي قد تبقى خارج الدورة الاقتصادية تتحول إلى طلب فعلي على سلع وخدمات، ثم تصل إلى المنتجين والعمال وأصحاب المشاريع المحلية. ولذلك، لا يختفي الإنفاق، بل ينتقل من المدخر الفردي إلى السوق، ثم يعود إلى المجتمع في صورة خدمات مجانية.

خامساً: الاستدامة وحدود النموذج

تستند استدامة هذا النظام إلى قوة الدافع الديني والاجتماعي، واتساع قاعدة المشاركين، وعدم اعتماد الخدمة على ممول واحد. فكلما تعددت الجهات المساهمة، انخفض خطر توقف النظام بسبب عجز جهة معينة. ومع ذلك، لا يعني نجاح النموذج غياب التحديات. فازدياد أعداد الزائرين يرفع الضغط على الطرق والمياه والصرف الصحي والنفايات والخدمات الطبية. ولذلك، تبقى الحاجة قائمة إلى تنسيق أفضل بين الجهد الأهلي والمؤسسات الحكومية، من دون إلغاء استقلال المبادرات التطوعية أو تحويلها إلى جهاز بيروقراطي. ويجب أن يتركز دور الدولة على توفير البنية التحتية الأساسية، وضمان الأمن، وتنظيم المرور، ودعم الخدمات الصحية والبيئية، بينما يستمر القطاع الأهلي في تقديم الضيافة والخدمات التطوعية. فالتكامل بين الطرفين أكثر فاعلية من محاولة أحدهما إلغاء دور الآخر.

الخاتمة

يقدم اقتصاد المواكب الحسينية في زيارة الأربعين نموذجاً استثنائياً يتحدى النظريات الاقتصادية التي تقيس النجاح بالربح والخسارة المالية وحدهما. فهو يثبت أن رأس المال الروحي والعاطفي يمكن أن يبني منظومة واسعة للتمويل والإدارة والخدمة، وأن المنفعة غير المادية قد تكون دافعاً قوياً للسلوك الاقتصادي. كما يكشف هذا النموذج أن اللامركزية، والثقة، والتطوع، وإعادة توظيف الأصول الخاصة، يمكن أن تنتج قدرة لوجستية كبيرة خلال مدة قصيرة. ولا يقتصر تحليل هذه الظاهرة على بعدها العقائدي، بل يفتح مجالاً واسعاً لدراسة الاقتصاد التطوعي والتكافلي، ودوره في إدارة الأزمات، ودعم التماسك الاجتماعي، وتحريك الأسواق المحلية. إن زيارة الأربعين لا تقدم مشهداً دينياً وإنسانياً فحسب، بل تقدم أيضاً مختبراً اقتصادياً واجتماعياً فريداً، يوضح كيف يستطيع المجتمع أن ينظم موارده، ويعيد توزيعها، ويقدم خدمات ضخمة، من دون أن يكون الربح المالي هو المحرك الأساسي. وهذه التجربة تستحق دراسة علمية أعمق، لأنها تكشف عن إمكانات الاقتصاد التضامني في بناء مجتمعات أكثر تعاوناً وقدرة على مواجهة الضغوط.

الاستراتيجية الإمبريالية الأمريكية: هل تقود واشنطن مشروعاً لإضعاف روسيا وإيران والصين؟

ناجي الغزي

الرؤية الأمريكية بعد 1991

"أوراسيا هي قلب الصراع العالمي. من يملك التأثير الحاسم فيها يملك القدرة على التأثير في النظام الدولي بأكمله."

الحفاظ على التفوق العسكري والاقتصادي والتكنولوجي ← التحكم في ممرات الطاقة والأسواق والتكنولوجيا وسلاسل الإمداد ← تأسيس نظام دولي أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة ← منع ظهور أي قوة منافسة في أوراسيا

الصين... التحدي الاقتصادي والتكنولوجي

- ثاني أكبر اقتصاد في العالم ومنافس أساسي في التكنولوجيا المتقدمة
- **الهدف:** إبطاء صعودها ومنع قيادتها الاقتصادية و التكنولوجية
- **أدوات الاحتواء:**
  - إعادة تشكيل سلاسل الإمداد
  - الحرب التجارية والرسوم الجمركية
  - قيود على التكنولوجيا

روسيا... الهدف العسكري الأول

- الوريث الطبيعي للاتحاد السوفيتي وقدرات عسكرية ونووية متقدمة
- **الهدف:** إضعاف قدراتها وعزلها عن النظام الدولي
- **أدوات الاحتواء:**

إيران... العقدة الجيوسياسية للشرق الأوسط

- موقع استراتيجي يربط الخليج بأسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين
- **الهدف:** الحد من نفوذها ومنع تحولها إلى قوة مستقلة
- **أدوات الاحتواء:**
  - العزلة السياسية
  - الضغوط العسكرية
  - العقوبات الاقتصادية

من الاحتواء إلى صناعة التحالفات

سياسة الاحتواء ساهمت في تعزيز التقارب بين القوى التي سعت لإضعافها ← مشاريع مشتركة في الطاقة والنقل والدفاع ← الانتقال إلى العملات الوطنية في التجارة ← توسيع التعاون الاستراتيجي ← تعاون سياسي واقتصادي وعسكري متزايد

حدود مشروع الهيمنة

- روسيا تحتفظ بقدراتها
- الصين تواصل التوسع
- إيران طورت قدرات الردع
- ظهور تكتلات اقتصادية ومالية جديدة

النظام الأحادي القطبية أصبح أكثر صعوبة من أي وقت مضى

أوروبا... بين التبعية والخسائر

- فقدان الشراكات مع روسيا
- ارتفاع تكاليف الطاقة
- تراجع القدرة التنافسية للصناعة
- زيادة الاعتماد الأمني على واشنطن

الحرب كمعمل للتكنولوجيا

- ذكاء اصطناعي
- أقمار صناعية
- تحليل بيانات ضخمة
- طائرات مسيرة
- استهداف رقمي

الحروب أصبحت مسرحاً لاختبار الأنظمة العسكرية المتقدمة

مسار الاستراتيجية الأمريكية

- **1991** نهاية الاتحاد السوفيتي وبداية النظام الأحادي
- **1990s** توسع الناتو والعولمة الأمريكية
- **2000s** حروب الشرق الأوسط وتأمين الطاقة
- **2010s** الحرب بالوكالة والعقوبات
- **2020s** الصراع التكنولوجي والاقتصادي

الخلاصة

الصراع الدائر اليوم ليس أزمات منفصلة، بل مرحلة انتقالية بين عالم أحادي القطبية وعالم متعدد الأقطاب تتوزع فيه القوة بين عدة مراكز دولية.
مستقبل الاقتصاد والسياسة العالمية سيتحدد بقدرة الدول على بناء اقتصاد منتج ومستدام لا يعتمد على مصدر واحد للدخل.

الاستراتيجية الإمبريالية الأمريكية: هل تقود واشنطن مشروعاً لإضعاف روسيا وإيران والصين؟

ناجي الغزي

النظام العالمي بعد الحرب الباردة: من الأحادية القطبية إلى تعدد مراكز القوة

منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، لم يعد السؤال الأساسي في السياسة الدولية يدور حول الجهة التي سترث النظام العالمي، بل حول الطريقة التي ستدير بها الولايات المتحدة غياب المنافس الذي وازن نفوذها طوال الحرب الباردة. فقد رأت واشنطن في تلك اللحظة فرصة لإقامة نظام أحادي القطبية، تكون فيه قوتها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية المرجع الأبرز في إدارة التوازنات الدولية. ومن هنا تبلورت استراتيجية جيوسياسية طويلة الأمد تقوم على منع ظهور قوة قادرة على تحدي التفوق الأميركي، سواء في أوروبا أو آسيا أو الشرق الأوسط. ولم يكن الهدف احتلال الأراضي مباشرة، بل إدارة موازين القوى وبناء التحالفات واستخدام الضغوط لمنع تشكل مركز دولي منافس.

أوراسيا قلب الصراع العالمي

تنطلق هذه الرؤية من حقيقة جغرافية واستراتيجية ثابتة، وهي أن أوراسيا تضم معظم سكان العالم، وأهم احتياطيات الطاقة، وأوسع الأسواق، وأكبر المراكز الصناعية والعسكرية. ومن يمتلك نفوذاً حاسماً داخل هذه الكتلة يستطيع التأثير في التجارة العالمية، ومسارات الطاقة، وشبكات النقل، والتوازنات السياسية والأمنية. لذلك لم يكن التركيز الأميركي موجهاً نحو السيطرة المباشرة على أوراسيا، بقدر ما كان يهدف إلى منع ظهور قوة مهيمنة داخلها. فقيام محور يجمع الموارد الروسية والقدرات الصناعية الصينية والموقع الإيراني قد يحد من قدرة واشنطن على إدارة النظام الدولي منفردة.

روسيا والتحدي العسكري

مثلت روسيا الوريث الاستراتيجي للاتحاد السوفيتي، وظلت الدولة الوحيدة التي تمتلك ترسانة نووية قادرة على موازنة القوة الأميركية. ولهذا اتجهت السياسات الغربية إلى توسيع حلف شمال الأطلسي شرقاً، وتعزيز الوجود العسكري قرب الحدود الروسية، ودعم الدول الواقعة ضمن المجال الذي تعده موسكو جزءاً من أمنها القومي. ومن هذا المنظور، يمكن قراءة الحرب في أوكرانيا باعتبارها أكثر من نزاع حدودي، إذ تحولت إلى ساحة استنزاف طويلة للقدرات العسكرية والاقتصادية والسياسية الروسية، بالتوازي مع فرض عقوبات هدفت إلى تقليص اندماج موسكو في الاقتصاد العالمي والحد من نفوذها الخارجي. ومع ذلك، كشفت الحرب حدود العزل الكامل؛ إذ حافظت روسيا على قدراتها الأساسية، ووجهت جزءاً من تجارتها نحو آسيا، ولم تخرج من معادلة القوة الدولية.

إيران والعقدة الجيوسياسية

تمثل إيران موقعاً بالغ الأهمية في التوازنات الإقليمية، فهي تطل على الخليج العربي وخليج عُمان، وترتبط بآسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين، وتقع قرب أهم ممرات الطاقة والتجارة في العالم. كما تمتلك شبكة علاقات تمنحها تأثيراً في عدد من ساحات الشرق الأوسط. لذلك لم يقتصر الخلاف معها على برنامجها النووي أو سياساتها الإقليمية، بل ارتبط بمحاولة الحد من استقلال قرارها السياسي والعسكري، ومنع تحولها إلى قوة إقليمية مؤثرة في أمن الخليج وشرق المتوسط ومسارات الطاقة. ومن هنا استمرت العقوبات والضغوط بوصفها جزءاً من استراتيجية احتواء أوسع. لكن استمرار الضغط دفع طهران إلى تطوير أدوات ردع غير تقليدية، وتعزيز قدراتها الصاروخية والمسيّرة، وتوسيع تعاونها مع روسيا والصين. وبذلك أصبحت إيران طرفاً يصعب فصله عن التحولات الكبرى في ميزان القوى الآسيوي والدولي.

الصين والتحدي الاقتصادي والتكنولوجي

إذا كانت روسيا تمثل التحدي العسكري، فإن الصين أصبحت تمثل التحدي الاقتصادي والصناعي والتكنولوجي الأكبر. فخلال ثلاثة عقود، تحولت بكين إلى ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وأصبحت مركزاً رئيسياً للتصنيع والتجارة وسلاسل الإمداد، كما دخلت في منافسة مباشرة مع الولايات المتحدة في الذكاء الاصطناعي، والاتصالات، وأشباه الموصلات، والطاقة، والتقنيات المتقدمة. ومع صعود الصين، انتقل الصراع من الأسواق التقليدية إلى التحكم في التكنولوجيا والمعايير الصناعية وسلاسل التوريد. فلم تعد المنافسة مقتصرة على الرسوم الجمركية والصادرات، بل أصبحت مرتبطة بامتلاك التقنيات المستقبلية والتحكم في البنية الرقمية والمعايير الاقتصادية. ولهذا اتجهت واشنطن إلى تقييد وصول الشركات الصينية إلى بعض التقنيات الحساسة، وتعزيز تحالفاتها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وفي المقابل، تعمل الصين على توسيع مبادرة الحزام والطريق، وتنمية تجارتها بالعملات الوطنية، وبناء شبكات تقلل اعتمادها على المؤسسات الغربية.

من الاحتواء إلى تعزيز التقارب

كان أحد أهداف الاستراتيجية الأميركية منع تشكل محور يجمع روسيا والصين وإيران. لكن المفارقة أن الضغوط الغربية دفعت هذه الدول إلى توسيع تعاونها السياسي والاقتصادي والعسكري، وزيادة استخدام العملات الوطنية، وتطوير مشاريع مشتركة في الطاقة والنقل والدفاع. ولا يعني ذلك أنها أصبحت تحالفاً متجانساً، إذ ما تزال بينها اختلافات، غير أن الضغط المشترك عزز التنسيق وفتح مساحات أوسع للتعاون. وهكذا أسهمت سياسة الاحتواء، بصورة غير مباشرة، في تقريب القوى التي كان الهدف منع تقاربها.

الحرب مختبراً للتكنولوجيا

تشهد الحروب الحديثة تحولاً جذرياً. فلم تعد القوة العسكرية تقاس بعدد الدبابات والطائرات وحده، بل أصبحت مرتبطة بالذكاء الاصطناعي، والأقمار الصناعية، وتحليل البيانات، والطائرات المسيّرة، والحرب الإلكترونية، وأنظمة الاستهداف الدقيقة. وأصبحت شركات التكنولوجيا جزءاً من المنظومة العسكرية، إذ تُختبر الأنظمة الجديدة في ساحات القتال، وتتطور الأسلحة بسرعة نتيجة التفاعل بين الجيوش والشركات ومراكز البحث. وهذا يمنح القوى المتقدمة ميزة كبيرة، لكنه يجعل الحروب أكثر اعتماداً على البرمجيات والبيانات.

هل أصبحت الحروب أقل كلفة سياسياً؟

من أخطر التحولات أن صناع القرار لم يعودوا يدفعون الثمن السياسي المباشر للحروب كما في الماضي. فالاعتماد على الطائرات المسيّرة، والعمليات الاستخباراتية، والحروب بالوكالة، والعقوبات، والتمويل عبر الاقتراض، جعل كلفة الحرب أقل ظهوراً أمام الرأي العام، رغم تراكم آثارها الاقتصادية والإنسانية. وهذا يمنح الحكومات مساحة أوسع للاستمرار في الصراعات من دون ضغط شعبي فوري. إلا أن الكلفة لا تختفي، بل تنتقل إلى التضخم، والدين العام، واضطراب الطاقة، والهجرة، وتراجع الخدمات، وتآكل الثقة بالمؤسسات.

أوروبا بين التبعية والخسائر

تبدو أوروبا من أكثر الأطراف تأثراً بهذه التحولات. فقد خسرت جانباً مهماً من شراكاتها الاقتصادية مع روسيا، وارتفعت تكاليف الطاقة، وتراجعت القدرة التنافسية لبعض الصناعات، بينما ازداد اعتمادها الأمني على الولايات المتحدة وحلف الناتو. وفي المقابل، لم تحقق القارة استقلالاً استراتيجياً يسمح لها بصياغة سياسة مختلفة جذرياً عن الخيارات الأميركية، فبقيت بين حاجتها إلى الحماية ورغبتها في صون مصالحها الاقتصادية.

حدود مشروع الهيمنة

تكشف التطورات أن الحفاظ على نظام أحادي القطبية أصبح أكثر صعوبة مما كان عليه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. فروسيا ما تزال قوة عسكرية كبرى، والصين تواصل توسعها الاقتصادي والتكنولوجي، وإيران طورت قدرات ردع جعلت التعامل معها أكثر تعقيداً. وفي الوقت نفسه، تتوسع التكتلات الاقتصادية والمالية، وتزداد محاولات تقليل الاعتماد على الدولار والمؤسسات الغربية. وهذا لا يعني انتهاء النفوذ الأميركي، بل يشير إلى أن قدرة واشنطن على الانفراد بإدارة النظام الدولي أصبحت أكثر عرضة للتحدي. لا يمكن تفسير الصراعات الجارية بوصفها أزمات منفصلة، بل هي تعبير عن مرحلة انتقالية بين عالم أحادي القطبية تشكل بعد الحرب الباردة، وعالم أكثر تعدداً تتوزع فيه القوة بين مراكز دولية مختلفة. فروسيا والصين وإيران ليست مجرد خصوم سياسيين للولايات المتحدة، بل تمثل ركائز أساسية في عملية إعادة تشكيل ميزان القوى العالمي. ويبقى السؤال الذي سيحدد ملامح العقود المقبلة: هل يستطيع مشروع الهيمنة الأحادية الاستمرار، أم أن العالم يتجه إلى نظام أكثر توازناً وتعدداً؟.

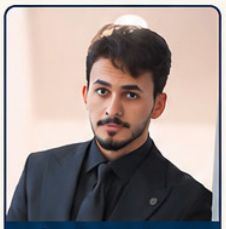

حسين حميد العوفي

من الريعية إلى الاستدامة
إستراتيجية بناء المصدات المالية والتحول الطاقـوي في العراق

الفكرة الرئيسية

الاعتماد الكامل على النفط جعل الاقتصاد العراقي رهينة لتقلبات الأسواق العالمية.
التحول نحو الاستدامة يتطلب بناء مصدات مالية قوية وتبني إستراتيجية للتحول الطاقوي وتنويع الاقتصاد.

أولاً: مخاطر الاعتماد على النفط

- تقلبات الأسعار العالمية تؤدي إلى عجز مالي وتراجع الاستثمارات.
- الموازنة تعتمد على النفط بأكثر من 90% من الإيرادات العامة.
- تأثير مباشر على الرواتب، المشاريع، والاستقرار الاجتماعي.
- التحول العالمي نحو الطاقة النظيفة يقلل الطلب على النفط مستقبلاً.

ثانياً: بناء المصدات المالية

ثالثاً: التحول الطاقوي

- توسيع مشاريع الطاقة الشمسية والرياح
- استثمار الغاز المصاحب والحد من حرقه
- تطوير شبكات الكهرباء والبنية التحتية
- دراسة وتبني اقتصاد الهيدروجين الأخضر

رابعاً: تنويع الاقتصاد

- **التجارة والاستثمار**: تعزيز الصادرات غير النفطية وجذب الاستثمارات الأجنبية
- **اقتطاع الخاص**: تمكينه وتوفير بيئة استثمارية جاذبة
- **اقتصاد المعرفة**: الاستثمار في التعليم والبحث والابتكار
- **السياحة**: استثمار المواقع الأثرية والدينية والطبيعية
- **الزراعة**: تحديث القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي
- **الصناعة**: تطوير الصناعات التحويلية وبناء سلاسل قيمة

خامساً: خارطة الطريق للتحول

نتائج التحول

- ✓ اقتصاد أكثر استقراراً ومرونة.
- ✓ تقليل الاعتماد على النفط.
- ✓ توفير فرص عمل مستدامة.
- ✓ جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- ✓ تحسين مستوى المعيشة للأجيال القادمة.

الخلاصة

مستقبل العراق لا يُصنع بسعر البرميل، بل بقدرة الدولة على بناء اقتصاد متنوع، مصدات مالية قوية، وقطاع طاقوي مستدام يواكب التحولات العالمية.

من الريعية إلى الاستدامة إستراتيجية بناء المصدات المالية والتحول الطاقوي في العراق

حسين حميد العوفي

العراق خارج برميل النفط:

الهشاشة المالية والتحول الطاقوي وبناء المصدّات السيادية ليس أخطر ما يواجه العراق انخفاض أسعار النفط أو تقلبات الأسواق العالمية، بل استمرار الاعتقاد بأن النفط سيبقى قادراً على إنقاذ الدولة كلما دخلت أزمة جديدة. فقد تحول هذا الاعتقاد، مع مرور الزمن، إلى عقيدة اقتصادية وسياسية حكمت إدارة البلاد، حتى أصبحت الموازنة العامة، ورواتب الموظفين، والمشاريع الخدمية، والإنفاق الاجتماعي، بل والاستقرار السياسي، رهينة سعر برميل يتحدد خارج الحدود العراقية. لقد أثبتت العقود الماضية أن الوفرة النفطية لا تضمن الاستقرار، وأن ارتفاع الإيرادات لا يعني بالضرورة تحقيق تنمية مستدامة. ففي كل موجة صعود للأسعار، تتوسع الدولة في الإنفاق الجاري والتعيينات والالتزامات المالية، من دون بناء قاعدة إنتاجية قادرة على الصمود عند تراجع الإيرادات. وحين تنخفض الأسعار، تبدأ مرحلة الاقتراض، وتأجيل المشاريع، وتقليص الإنفاق الاستثماري، واستنزاف الاحتياطيات، فتعود الأزمة وكأنها جزء ثابت من النظام الاقتصادي.

الهشاشة المالية أمام انخفاض الأسعار

تتجلى هشاشة المالية العامة العراقية في ارتفاع سعر النفط اللازم لتحقيق التوازن في الموازنة. فالحاجة إلى سعر يقارب ٩٢,٤٣ دولاراً للبرميل تعني أن الموازنة شديدة الحساسية لأي هبوط في السوق العالمية، ولا سيما أن أكثر من ٩٠٪ من الإيرادات العامة يرتبط بالنفط، فيما تبقى مساهمة الضرائب والجمارك والقطاعات الإنتاجية محدودة. وتكشف المقارنة الإقليمية عمق المشكلة؛ إذ تستطيع اقتصادات نفطية أكثر تنوعاً تحقيق توازنها المالي عند أسعار أدنى بكثير، بفضل اتساع إيراداتها غير النفطية وامتلاكها صناديق سيادية ومصدات مالية. أما العراق، فإن أي تراجع حاد في الأسعار ينعكس سريعاً على الرواتب والخدمات والاستثمارات الحكومية. وتزداد الأزمة بسبب جمود النفقات التشغيلية، ولا سيما الأجور والتقاعد والمنافع الاجتماعية. فهذه النفقات لا يمكن تخفيضها بسهولة لأسباب اجتماعية وسياسية، مما يجعل الموازنة أداة لتمويل الاستهلاك أكثر من كونها أداة للاستثمار. وعند هبوط الإيرادات، يكون الإنفاق الاستثماري أول الضحايا، فتتأجل مشاريع الكهرباء والطرق والمدارس والمستشفيات، وتتراجع فرص النمو والعمل.

الاحتياطيات وسعر الصرف

تمثل الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي خط الدفاع الأخير عن الاستقرار النقدي. فعندما تنخفض الإيرادات النفطية، تتراجع التدفقات الدولارية الداخلة إلى الدولة، بينما يبقى الطلب على الدولار مرتفعاً لتمويل الاستيراد. وللحفاظ على سعر الصرف الرسمي، قد يضطر البنك المركزي إلى السحب من احتياطياته. ومع شح الدولار وتشدد متطلبات الامتثال، تتسع الفجوة بين السعر الرسمي والسوق الموازية، فتزداد المضاربة والدولرة، وتتراجع القوة الشرائية للدينار، وتنتقل الضغوط إلى الأسعار المحلية. كما يؤدي تآكل الاحتياطيات إلى ارتفاع كلفة الاقتراض وتراجع ثقة المستثمرين بالاقتصاد العراقي.

الأجور والأمن الاجتماعي الزائف

استخدمت الدولة التوظيف الحكومي، بعد عام ٢٠٠٣، وسيلة لامتصاص البطالة وشراء السلم الاجتماعي، فتحولت تدريجياً من صانع للقيمة إلى صانع للأجور. وقد أدى ذلك إلى تضخم الجهاز الوظيفي وانتشار البطالة المقنعة، حتى أصبحت الرواتب والتقاعد تستهلك الجزء الأكبر من النفقات التشغيلية. هذا النموذج يوفر استقراراً مؤقتاً، لكنه يحمل خطراً عميقاً؛ لأن معيشة ملايين المواطنين ترتبط مباشرة بقدرة الدولة على دفع الرواتب. وعند تراجع أسعار النفط، تتحول الأزمة المالية بسرعة إلى أزمة اجتماعية وسياسية. وهكذا تنشغل الحكومات بإدارة السيولة وإطفاء الحرائق بدلاً من بناء اقتصاد منتج، وتبقى الأولوية لتأمين النفقات الجارية على حساب الصناعة والزراعة والتعليم والبحث العلمي. ولا يكتمل الإصلاح من دون معالجة فاتورة الأجور، ووقف التعيينات العشوائية، وكشف الازدواج الوظيفي والوظائف الوهمية عبر الأتمتة والهوية الوطنية ونظم الدفع الإلكتروني. كما ينبغي إعادة توزيع الموظفين من الدوائر المتخمة إلى القطاعات الخدمية والتنموية التي تعاني نقصاً، بما يرفع الإنتاجية ويحمي الحقوق المكتسبة من دون توسيع دائم للالتزامات المالية.

التحول العالمي نحو الطاقة النظيفة

تزداد خطورة الاعتماد الريعي في ظل التحول العالمي نحو السيارات الكهربائية، والطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والهيدروجين، وتقنيات خفض الانبعاثات. فهذه التحولات لم تعد شعارات بيئية، بل أصبحت سياسات اقتصادية مدعومة باستثمارات ضخمة ستؤثر تدريجياً في الطلب العالمي على النفط. ويمتلك العراق احتياطيات قد تكفي، وفق التقديرات الواردة في الدراسة، لنحو ٨٠ إلى ٨٥ عاماً، لكن بقاء النفط تحت الأرض لا يضمن استمرار قيمته الاقتصادية. فإذا بلغ الطلب العالمي ذروته وبدأ بالتراجع، ستشتد المنافسة بين المنتجين، وستكون الدول الأعلى انبعاثاً والأقل كفاءة أكثر عرضة لخسارة الأسواق. كما يواجه العراق تناقضاً داخلياً؛ فهو يحرق جزءاً من الغاز المصاحب، ثم يستورد الوقود لتشغيل محطات الكهرباء، ويستهلك كميات كبيرة من النفط والغاز في منظومة منخفضة الكفاءة. وهذا يعني خسارة مورد قابل للتصدير أو التصنيع، مع زيادة التلوث والانبعاثات.

التحول المحلي للطاقة

يبدأ الإصلاح من استثمار الغاز المصاحب بالكامل، وبناء منظومة لجمعه ومعالجته ونقله، واستخدامه في محطات كهرباء حديثة أكثر كفاءة. فكل وحدة غاز تُسترجع تعني تقليل الاستيراد، وخفض كلفة الكهرباء، ودعم الصناعات البتروكيمياوية، وتحسين الأمن الطاقوي. أما الركيزة الثانية فهي التوسع في الطاقة الشمسية. فالعراق يمتلك معدلات مرتفعة من الإشعاع الشمسي، وتبلغ ذروة الطلب على الكهرباء في أشهر الصيف، وهي الفترة نفسها التي ترتفع فيها القدرة على التوليد الشمسي. ويمكن لأنظمة الربط مع الشبكة أن تحول المنازل والمصانع من مستهلكين فقط إلى منتجين، شريطة توفير القروض الميسرة، والإعفاءات للمعدات المعتمدة، ونظام واضح لاحتساب الطاقة المصدرة.

التموضع في سوق الطاقة الجديدة

لا ينبغي أن يقتصر دور العراق مستقبلاً على تصدير النفط الخام. فامتلاكه الغاز والمساحات الصحراوية والموقع الجغرافي يتيح له الاستثمار في الهيدروجين الأزرق بوصفه مرحلة انتقالية، ثم الهيدروجين الأخضر المعتمد على الطاقة المتجددة. ويتطلب ذلك تطوير تقنيات احتجاز الكربون، وخفض حرق الغاز، وتقليل الكثافة الكربونية لبرميل النفط العراقي، وإنشاء منظومة وطنية لقياس الانبعاثات والإفصاح عنها. فالمنافسة المستقبلية لن تعتمد على السعر وحده، بل على البصمة الكربونية والالتزام بمعايير الاستدامة والحوكمة.

الصناديق السيادية والعدالة بين الأجيال

لا يمكن حماية الاقتصاد من دون مصدات مالية مستقلة. ولهذا تحتاج الدولة إلى هيكلية مزدوجة: محفظة للاستقرار تمتص صدمات الأسعار وتمول العجز الطارئ، ومحفظة للأجيال تحول جزءاً من الإيرادات النفطية إلى أصول استثمارية طويلة الأمد.

زيارة الزيدي إلى واشنطن:
بين الآمال العراقية والاشتراطات الأمريكية

زيارة مفصلية في توقيت حساس... ملفات معقدة وتحديات كثيرة

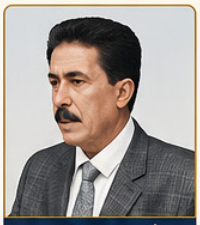

فرح الخزاعي

أجندة الزيارة الرئيسية

- الملفات الاقتصادية والاستثمارية
- الملفات الاستراتيجية والأمنية
- الطاقة والغاز وإيجاد بدائل تصديرية للنفط
- تطوير البنية التحتية والربط الإقليمي

دلالات وتوقيت الزيارة

- توقيت حرج في ظل منطقة شرق أوسطية ملتهبة
- حاجة العراق للدعم السياسي والاقتصادي والأمني
- البحث عن شراكة مستدامة واستقرار إقليمي
- الفرصة قبل جلاء القوات الأجنبية في 30 سبتمبر القادم

الآمال العراقية والرؤية الأمريكية

تحديات داخلية وخارجية

ضغوط داخلية من الطبقة السياسية والمنتفعين

- نفوذ الفصائل والتوازنات الإقليمية
- تقلبات الموقف الأمريكي وعدم اليقين
- تعقيدات الواقع الأمني والاقتصادي

الاشتراطات والتحديات الأمريكية

- نزع سلاح الفصائل (ملف معقد وحساس)
- مطاردة شبكات الفساد ومحاسبة كبار المسؤولين
- إصلاحات مؤسسية شفافة ومستدامة
- التزامات حول الحوكمة والشفافية في الإنفاق

الآمال العراقية

- دعم الاستثمار في الطاقة والغاز وتقليل الهدر المالي
- إيجاد بدائل تصديرية النفط وتفعيل الخط العراقي-الأردني
- دعم سياسي لكبح التدخلات الإقليمية في الشأن العراقي
- مطاردة شبكات الفساد واسترداد الأموال المنهوبة عالميا

سقف التوقعات على الصعيد الشعبي

أمل الشعب بتحقيق إصلاح حقيقي ومحاسبة الفاسدين واسترجاع الأموال

مئات المليارات هدر سنوي في قطاعي الطاقة والغاز

12-6 ساعات تجهيز الكهرباء في معظم المحافظات

+40% نسبة الشباب تحت سن 25 عاماً تعاني من البطالة

السيناريوهات المحتملة للزيارة

سيناريو التحديات
تعثر المباحثات وتزايد الضغوط وصعوبة تحقيق المطالب

سيناريو مشروط
اتفاقات جزئية مع ضغوط مستمرة وشروط من البداية إلى النهاية

سيناريو النجاح
شراكة استراتيجية وتحقيق مكاسب عراقية ملموسة

الملفات الحيوية المطروحة

- الاستثمار وتسهيل الأعمال
- الأمن والاستقرار الإقليمي
- الربط الكهربائي الإقليمي
- الربط البري والسككي
- النفط والغاز والطاقة

الخلاصة

نجاح الزيارة لن يقاس فقط بالإتفاقات، بل بمدي قدرة الحكومة على تحويلها إلى خطوات عملية تحسن حياة المواطن، وتعيد الثقة بالدولة، وتحقق مستقبلًا أفضل للعراق.

زيارة الزيدي إلى واشنطن: بين الآمال العراقية والاشتراطات الأمريكية

فرج الخزاعي

زيارة الزيدي إلى واشنطن: بين الآمال العراقية والاشتراطات الأمريكية

غادر رئيس مجلس الوزراء العراقي، علي فالح الزيدي، متوجهاً إلى الولايات المتحدة الأميركية، حاملاً معه ملفات ثقيلة تتصل بمستقبل الدولة العراقية وتطلعات شعب أنهكته الحروب والصراعات، وأضعفه الفساد الإداري والمالي، وأفقد مؤسساته جزءاً كبيراً من قدرتها على أداء وظائفها الأساسية. فالعراق، بعد سنوات طويلة من الأزمات، ما يزال يبحث عن مسار إصلاحي واضح يعيد بناء الدولة ويستجيب لمطالب المواطنين في الأمن والخدمات والعمل والعدالة. لقد تعددت أشكال الاحتجاج الشعبي خلال السنوات الماضية، من المظاهرات والاعتصامات إلى انتفاضة تشرين عام ٢٠١٩، التي حملت خطاباً صدامياً ورغبة واضحة في تصحيح مسار العملية السياسية. غير أن تلك المطالب، على الرغم من حجم التضحيات، لم تؤد إلى تغيير جذري في بنية النظام أو في أساليب إدارة الدولة. وعلى المسار الديني، توالت تحذيرات المرجعية العليا ونصائحها للطبقة السياسية بضرورة إجراء إصلاحات ملموسة، ومحاربة الفساد، وتحمل المسؤولية الوطنية، إلا أن الاستجابة بقيت محدودة، الأمر الذي دفع المرجعية إلى إغلاق أبوابها أمام زيارات السياسيين، منعاً لاستغلال تلك اللقاءات في الدعاية الانتخابية أو منح شرعية معنوية لممارسات لم تتغير. في هذا السياق، تأتي زيارة الزيدي إلى واشنطن محملة بملفات اقتصادية وأمنية واستراتيجية معقدة. ولذلك تُقرأ الزيارة، في أوساط صناع القرار والرأي العام، من خلال ثنائية الآمال والمخاوف: هل تنجح في رسم خارطة طريق لشراكة متوازنة ومستدامة، أم تصطدم باشتراطات أمريكية وضغوط داخلية وإقليمية تجعل نتائجها محدودة؟

دلالات التوقيت السياسي

تأتي الزيارة في لحظة إقليمية شديدة الحساسية، إذ يعيش الشرق الأوسط على وقع حروب متشابكة وتوترات أمنية متصاعدة. وفي مثل هذه البيئة، يحتاج العراق إلى سياسة خارجية أكثر توازناً، تحمي قراره الوطني وتمنع تحوله إلى ساحة لتصفية الحسابات بين القوى الإقليمية والدولية. ومن المنظور السياسي، يسعى الزيدي إلى الحصول على دعم أميركي يخفف من حجم التدخلات الخارجية في الشأن العراقي، ويضع كوابح أمام نفوذ دول الجوار داخل مؤسسات الدولة وقراراتها السيادية. لكن هذا الهدف يظل معقداً، لأن الولايات المتحدة نفسها تنظر إلى العراق بوصفه جزءاً من توازناتها الإقليمية، لا دولة منفصلة تماماً عن صراعها مع إيران وبقية القوى المؤثرة في المنطقة. ولهذا، فإن نجاح الزيارة سيعتمد على قدرة الوفد العراقي على تحويل العلاقة مع واشنطن من علاقة أمنية تقوم على الاستجابة للأزمات إلى شراكة سياسية تحترم السيادة العراقية، وتدعم مؤسسات الدولة، وتحد من استخدام العراق ساحة للصراع بالوكالة.

الاقتصاد والطاقة وبدائل التصدير

لا يقل الملف الاقتصادي أهمية عن الملف السياسي. فالعراق يواجه ركوداً اقتصادياً وضغوطاً متزايدة على موارده، إلى جانب مخاوف مرتبطة بانخفاض صادراته عبر مضيق هرمز، ما يفرض البحث عن بدائل عاجلة وآمنة لتصدير النفط وحماية شريان الموازنة العامة. ومن هنا تبرز أهمية مشروع الخط العراقي الأردني الممتد من البصرة إلى حديثة ثم العقبة، الذي يمكن أن يوفر منفذاً إضافياً للصادرات النفطية ويقلل الاعتماد على مسار واحد. وقد بحث الزيدي هذا الملف بالتنسيق مع وزير الخارجية الأردني، الذي تزامنت زيارته إلى واشنطن مع زيارة الوفد العراقي، بما يفتح المجال أمام تفاهمات ثلاثية تشمل الطاقة والنقل والاستثمار. كما يحتل الربط الكهربائي مع الأردن موقعاً مهماً في جدول الأعمال، خصوصاً في ظل صيف عراقي شديد الحرارة وتراجع ساعات تجهيز الكهرباء في المحافظات. ومع ذلك، فإن الحل الحقيقي لا يكمن في استيراد الطاقة بصورة دائمة، بل في استخدام الاتفاقات الخارجية مرحلة انتقالية لتطوير قطاع الكهرباء المحلي، واستثمار الغاز المصاحب، ورفع كفاءة الإنتاج والنقل والتوزيع.

الاشتراطات الأميركية الصعبة

من المتوقع أن تصطدم ملفات الطاقة والاستثمار وبدائل التصدير باشتراطات أميركية صعبة التنفيذ في المدى القريب. ويأتي ملف نزع سلاح الفصائل في مقدمة هذه الاشتراطات، ولا سيما مع ربطه بموعد جلاء القوات الأجنبية، ومنها الأميركية، في الثلاثين من سبتمبر المقبل. لكن العراق لا يمتلك حتى الآن رؤية معلنة ومتكاملة بشأن مستقبل الفصائل وألوية الحشد الشعبي. فهل تتجه الحكومة إلى إعادة هيكلة الحشد ودمج بعض تشكيلاته مع الجيش؟ أم تكتفي بتغيير القيادات وإعادة توزيع المسؤوليات؟ وهل يمكن تنفيذ عملية نزع السلاح في ظل تهديدات إقليمية مستمرة وانقسام سياسي داخلي حول مفهوم المقاومة ودور الفصائل؟ من المنظور الأميركي، يمثل حصر السلاح بيد الدولة شرطاً لبناء شراكة أمنية مستقرة. أما من منظور الواقع العراقي، فإن هذا الملف يتداخل مع توازنات حزبية وعقائدية وإقليمية، ما يجعل حسمه بحاجة إلى توافق سياسي واسع وخطة تدريجية تحفظ هيبة الدولة ولا تدفع البلاد إلى مواجهة داخلية.

مكافحة الفساد والطريق الملغوم

يبرز ملف مكافحة الفساد بوصفه أحد أكثر الملفات حساسية. فالإدارة الأميركية قد تضغط باتجاه ملاحقة شبكات الفساد وغسل الأموال وتهريب الموارد، غير أن هذا المسار يشبه طريقاً ملغوماً، لأن التحقيقات الجدية قد تصل إلى شخصيات نافذة تحتل الصفوف الأولى في العملية السياسية. إن نجاح الحكومة في هذا الملف يتطلب استقلال القضاء، وحماية الأجهزة الرقابية، وتوفير معلومات مالية موثوقة، والتعاون الدولي لتعقب الأموال المهربة. كما يتطلب استعداداً لمواجهة مقاومة من شبكات المصالح والمنتفعين الذين قد يرون في الإصلاح تهديداً مباشراً لنفوذهم الاقتصادي والسياسي. ولا يمكن لمكافحة الفساد أن تتحول إلى أداة لتصفية الحسابات أو استهداف طرف دون آخر، بل يجب أن تقوم على معايير قانونية واضحة، وأن تشمل جميع المتورطين بصرف النظر عن مواقعهم وانتماءاتهم. وإلا فإن الحملة ستفقد ثقة المواطنين، وتتحول إلى جولة أخرى من الصراع السياسي.

سقف التوقعات الشعبية

يرفع الشارع العراقي سقف توقعاته من الزيارة، في ظل البطالة وسوء الخدمات واستمرار الفساد. ويأمل المواطنون أن تسهم واشنطن في دعم الاستثمار بقطاعات الطاقة والغاز، وإنهاء الهدر الذي يكلف الموازنة مبالغ ضخمة سنوياً، إضافة إلى مساعدة العراق في استرداد الأموال المنهوبة وملاحقة كبار المتهمين عبر التعاون القضائي والإنتربول الدولي. لكن هذه الآمال قد تتجاوز ما تستطيع زيارة واحدة تحقيقه. فالولايات المتحدة تتحرك وفق مصالحها الاستراتيجية، ولا يمكنها أن تكون بديلاً عن الإرادة العراقية أو المؤسسات الوطنية. كما أن أسلوب إدارة الرئيس دونالد ترامب، المعروف بتقلب قراراته وربط الدعم بالمصالح المباشرة، قد يجعل الوعود الأميركية خاضعة للحسابات السياسية والاقتصادية المتغيرة.

الخاتمة

إن زيارة الزيدي إلى واشنطن ليست رحلة بروتوكولية، بل اختبار لقدرة الحكومة العراقية على إدارة علاقة معقدة مع قوة دولية مؤثرة، من دون التفريط بالسيادة أو تحويل البلاد إلى جزء من صراعات الآخرين. وتتوقف قيمة الزيارة على النتائج العملية التي ستعود بها: هل ستفتح مسارات حقيقية للاستثمار والطاقة وبدائل التصدير؟ وهل ستدعم بناء المؤسسات ومكافحة الفساد وحصر السلاح بيد الدولة؟ أم ستنتهي ببيانات دبلوماسية عامة لا تغير شيئاً في حياة العراقيين؟ إن الشراكة الخارجية يمكن أن تساعد العراق، لكنها لا تستطيع إصلاحه بدلاً عن أبنائه. فالتغيير الحقيقي يبدأ من إرادة سياسية داخلية، ومؤسسات قادرة على تنفيذ القانون، وخطة اقتصادية وأمنية تحمي الدولة من الفساد والتبعية. وما لم تتحول نتائج الزيارة إلى التزامات قابلة للقياس والتنفيذ، ستبقى الآمال أكبر من الواقع، وسيواصل الشعب انتظار إصلاح طال تأجيله.

ما رأي زعيم التيار الصدري في الحكومة الجديدة؟

وهل يشكل هذا القرار اساسا لمكافحة الفساد؟

محمد آل سفير

تغريدة السيد مقتدى الصدر

إن ما قام به الأخ رئيس مجلس الوزراء علي الزيدي من حملة اعتقالات ضد الفاسدين، إنما هي حملة إصلاحية بطولية نأمل استمرارها.

- أعادت الأمل إلى قلوب العراقيين
- إشادة بالقضاء والقوات الأمنية
- دعوة لوقفة سلمية بعد صلاة الجمعة تأييداً للحملة الإصلاحية
- رفع رايات "سيد الإصلاح" الإمام الحسين وأعلام العراق حصراً
- ختم بالقول: «فجزيتم عنا وعن الوطن خير الجزاء»

الحدث القضائي

- ضبط (40) سبيكة ذهبية بوزن كيلوغرام واحد لكل سبيكة
- مصوغات ذهبية بوزن (5) كيلوغرامات
- كشف استخدام شركات لتحويل الأموال إلى خارج العراق بوسائل غير قانونية

ودع الفاسدين | دعم وطني واسع | استعادة ثقة الشارع | سيادة القانون | خطوة استباقية

تحليل تغريدة السيد الصدر

- دعم السيد الصدر يقوي موقف الحكومة إقليمياً ودولياً
- رؤية سياسية ثاقبة وتوجيه حكيم للشارع العراقي
- النهج الحالي للحكومة هو ما أراده السيد الصدر منذ سنوات
- أشار إلى ضرورة استمرار الإصلاح وملاحقة الفاسدين
- اعتزل العمل السياسي بسبب الفساد وتضخم المشاكل بلا جدوى
- ينادي باللحمة الوطنية وترك الطائفية والتعايش السلمي
- السيد الصدر الثقل الأقوى في الشارع العراقي
- ثمار ما نادي به من سنوات ضد الفاسدين بدأت تُجني الآن

ماذا لو توقفت مكافحة الفساد؟

- عودة الفاسدين وبحار الفساد من جديد
- تفكك النظام واتهزاز الثقة بالمؤسسات
- استمرار هدر المال العام والديون
- فقدان فرص الاستثمار والنمو الاقتصادي
- زيادة الفقر والبطالة والجريمة والفوضى

تعطيل القرار = تفاقم الأزمة وانهيار الدولة

هل يشكل قرار الزيدي أساساً لمكافحة الفساد؟

الاستمرار على نفس النهج هو المفتاح ← قرار الزيدي الحاسم هو أساس نحو الصواب ← الفساد يلتهم الاقتصاد والمجتمع

اجتماع متلفز دعا فيه الزيدي إلى:

- مكافحة الفساد كلمة مبدأ
- إعادة بناء الثقة بالدولة ومؤسساتها
- إصلاح منظومة الهيكل السياسي للدولة
- منهجية إصلاح متكاملة

الردع القانوني هو عين الصواب والسير على القانون يصنع من العراق أمجاداً حضارية جديدة

الفساد الحكومي... أصل انهيار الدول

- تحذيرات تاريخية من الفساد
- كارسطوا: الحكومات الفاسدة تحكم لصالح الحاكم لا الشعب
- الإمام علي (ع): حذر من فساد الحكام، فساد البطانة، الغش، السرقة...
- الفساد الحكومي هو ما يفجر الأزمات ويُفكك المنظومة السياسية

قرار الزيدي غير المعادة المتعارف عليها منذ سنوات

- استرداد الأموال المنهوبة بناء الاقتصاد ورفع الرواتب وتحسين الحياة
- ضبط الحدود وسيادة العراق وحماية قرار الدولة
- استقرار سياسي واجتماعي وتماسك الوحدة الوطنية
- تقليص البطالة والقضاء عليها بشكل تام
- تقوية الهيكل القانوني وصعوبة خرق القانون وتطبيق العدالة
- تشجيع الصناعة الوطنية وإعادة تشغيل المصانع وتوفير فرص العمل
- تحفيز الاقتصاد وجذب الاستثمارات والشركات الكبرى
- بيئة أمنة خالية من الإرهاب والجريمة والسرقة

رسالة أخبـرة

نشيد بإصلاحات الزيدي ونأمل الاستمرار فيها، ونشكر كل مـن دعمه، وفي مقدمتهم السيد الصدر، ونأمل أن يبقى سنداً قوياً لحكومة الإصلاح.

الخلاصة

النجاح الحقيقي لا يكون في ضبط الأموال بعد غسلها، بل في منع غسلها ابتداء.

- استمرار الإصلاح ومساءلة المقصرين هما الضمان لحماية سمعة العراق، وتعزيز سيادة القانون، وبناء دولة عادلة وقوية.

ما رأي زعيم التيار الصدري في الحكومة الجديدة؟ وهل يشكل هذا القرار اساسا لمكافحة الفساد؟

محمد آل سفير

حملة الزيدي لمكافحة الفساد: بين الدعم الشعبي وضرورة الإصلاح الشامل

يمثل ما أقدم عليه رئيس مجلس الوزراء العراقي، علي الزيدي، من إصدار مذكرات قبض ومداهمة منازل عدد من المتهمين بالفساد داخل المنطقة الخضراء، خطوة مهمة في مسار مواجهة الفساد الذي أنهك الدولة العراقية طوال سنوات. وتكتسب هذه الخطوة أهميتها من كونها استهدفت شخصيات ومواقع كان يُنظر إليها سابقاً بوصفها بعيدة عن المساءلة، الأمر الذي منح الشارع العراقي شعوراً بأن القانون قد يبدأ أخيراً في الاقتراب من مراكز النفوذ، لا أن يبقى مقتصراً على صغار الموظفين والمتهمين المحدودين. ولا يعني ذلك أن ملف الفساد قد أُغلق، أو أن جميع المتورطين قد خضعوا للمحاسبة، إذ ما تزال هناك ملفات مرتبطة بعهود سابقة وشخصيات نافذة لم تصل إليها التحقيقات أو الإجراءات القضائية بعد. لكن ما جرى يمكن اعتباره بداية استباقية قد تتحول، إذا استمرت وفق القانون ومن دون انتقائية، إلى عامل ردع حقيقي لكل من يفكر في الاعتداء على المال العام أو استغلال المنصب لتحقيق مكاسب شخصية. وقد لاقت الحملة ردود فعل إيجابية في أوساط واسعة من الشارع العراقي، ولا سيما بعد إشادة زعيم التيار الصدري، السيد مقتدى الصدر، بالإجراءات المتخذة. ووفق ما ورد في تغريدته، وصف الصدر حملة الاعتقالات بأنها «حملة إصلاحية بطولية»، معرباً عن أمله في استمرارها، ومشيراً إلى أنها أعادت الأمل إلى قلوب العراقيين بعد سنوات من هيمنة الفاسدين على مقدرات الشعب. كما أشاد الصدر بدور القضاء العراقي والقوات الأمنية، ولا سيما الجهات المختصة بمكافحة الإرهاب والفساد، ودعا إلى وقفة سلمية بعد صلاة الجمعة تأييداً للحملة الإصلاحية، على أن تُرفع فيها رايات الإمام الحسين، بوصفه رمزاً للإصلاح، إلى جانب الأعلام العراقية حصراً، تزامناً مع شهر محرم الحرام. ويكشف هذا الموقف عن رغبة واضحة في تحويل دعم مكافحة الفساد من مجرد موقف سياسي إلى حالة شعبية سلمية تساند مؤسسات الدولة حين تتحرك في الاتجاه الصحيح.

دلالات موقف السيد مقتدى الصدر

عند تحليل موقف السيد مقتدى الصدر، يمكن ملاحظة عدة دلالات سياسية وشعبية. أولها أن الحملة الحالية تبدو، من وجهة نظر أنصاره، امتداداً للمطالب التي رفعها الصدر منذ سنوات بشأن محاسبة الفاسدين وإصلاح مؤسسات الدولة. ولذلك ينظر جزء من الشارع إلى الإجراءات الأخيرة بوصفها بداية عملية لجني ثمار خطاب إصلاحي ظل حاضراً في الحياة السياسية العراقية. وثانيها أن الصدر ما يزال يمتلك ثقلاً جماهيرياً كبيراً، وأن موقفاً واحداً يصدر عنه يمكن أن يؤثر في الرأي العام ويمنح الحكومة دعماً شعبياً واسعاً. كما أن دعوته المتكررة إلى اللحمة الوطنية، ورفض الطائفية، وتعزيز التعايش السلمي، تمنح تأييده للحملة بعداً يتجاوز المصالح الحزبية الضيقة. أما اعتزاله العمل السياسي في مراحل سابقة، فقد ارتبط، بحسب خطابه، بتضخم الفساد وتعقد الأزمات وفشل القوى السياسية في تقديم حلول جدية. ومن هنا تكتسب عودته إلى دعم خطوة حكومية محددة أهمية خاصة، لأنها توحي بأن الحكومة الحالية تقترب، في بعض إجراءاتها، من الإصلاحات التي طالب بها الصدر سابقاً. كذلك ركزت التغريدة على ضرورة الاستمرار، وهي إشارة بالغة الأهمية؛ لأن مكافحة الفساد لا تُقاس بحملة واحدة أو باعتقال عدد محدود من المسؤولين، بل بقدرة الدولة على بناء منهج دائم للمحاسبة، يشمل جميع المتورطين من دون تمييز، ويمنع إعادة إنتاج الشبكات نفسها بأسماء جديدة.

هل تشكل قرارات الزيدي أساساً لمكافحة الفساد؟

يمكن أن تشكل قرارات الزيدي أساساً صحيحاً لمواجهة الفساد، بشرط ألا تكون مؤقتة أو انتقائية. فقد تحدث رئيس الوزراء، في اجتماع متلفز، عن منهجية لإصلاح الهيكل السياسي والإداري للدولة، وهو ما يعني أن المطلوب يتجاوز المداهمات والاعتقالات إلى مراجعة القوانين والإجراءات والمؤسسات التي سمحت للفساد بالانتشار. والحديث عن فساد الحكومات ليس جديداً في الفكر السياسي. فقد رأى فلاسفة، مثل أرسطو، أن الحكومة الفاسدة هي التي تعمل لمصلحة الحاكم أو الفئة المسيطرة بدلاً من المصلحة العامة. وفي التراث الإسلامي، يقدم الإمام علي بن أبي طالب، عليه السلام، نموذجاً واضحاً في التحذير من فساد الحكام والبطانة، ومن الغش والسرقة واستغلال أموال الناس. فالفساد الحكومي ليس مجرد مجموعة من المخالفات الفردية، بل قد يتحول إلى أصل لانهيار الدولة والمنظومة السياسية. وعندما تصبح الرشوة والواسطة والتزوير وخرق القانون ممارسات مألوفة في الدوائر والشوارع، فإنها تنتقل تدريجياً من كونها سلوكاً استثنائياً إلى ثقافة عامة تشجع الآخرين على الاستهتار بالقواعد. لذلك، ينبغي أن يشمل الإصلاح مكافحة الرشوة والمحسوبية والتزوير والوظائف الوهمية، إلى جانب معالجة الخروقات اليومية، بدءاً من الالتزام بقانون المرور وصولاً إلى الانضباط الإداري داخل مؤسسات الدولة. فالإصلاح الحقيقي منظومة متكاملة، ولا يمكن بناء بيئة سليمة إذا جرى التعامل مع بعض مظاهر الفساد وترك جذورها المؤسسية والاجتماعية.

ماذا يحدث إذا توقفت الحملة؟

إذا اقتصرت مكافحة الفساد على عدد محدود من السياسيين أو المديرين وأصحاب المناصب، فإنها قد تعالج بعض الأعراض من دون القضاء على المشكلة. ووفق نظرية الأنساق في علم السياسة، التي ارتبطت بأعمال ديفيد إيستون، فإن النظام السياسي يتكون من أجزاء مترابطة، وإن إصلاح جزء معزول قد يصطدم بالخلل الموجود في بقية الأجزاء. فشبكات الفساد لا تعمل بصورة منفردة، بل ترتبط أحياناً بالمال السياسي، والتعيينات، والعقود، والحماية الحزبية، وبعض الأجهزة الإدارية والاقتصادية. وإذا لم تُفكك هذه الروابط، فإن إبعاد أشخاص محددين لن يمنع ظهور بدلاء عنهم، وقد تعود المنظومة القديمة بعد انتهاء الزخم الإعلامي. ولهذا، فإن تعطيل قرارات الإصلاح أو التراجع عنها سيمنح الفاسدين فرصة لاستعادة نفوذهم، ويضعف ثقة المواطنين بالحكومة والقضاء. أما الردع القانوني المستمر، وتطبيق القانون على الجميع، فيمكن أن يعيدا للدولة هيبتها ويؤسسا لمجتمع أكثر انضباطاً.

نتائج استمرار الإصلاح

إن استمرار الحكومة في مكافحة الفساد يمكن أن يحقق نتائج واسعة. فأمن الدولة لا ينفصل عن النزاهة؛ لأن شبكات الفساد قد توفر بيئة للجريمة المنظمة والمخدرات والتهريب والإرهاب. كما أن وجود مؤسسات منضبطة يشجع الشركات الكبرى على الاستثمار، ويوفر فرص العمل، ويدعم الصناعة الوطنية وإعادة تشغيل المصانع المتوقفة. وسيسهم تطبيق القانون في تقوية الهيكل الإداري، والحد من البطالة عبر توسيع النشاط الاقتصادي المنتج، وتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي. كما أن استرداد الأموال المنهوبة وإعادتها إلى خزينة الدولة يمكن أن يدعم الخدمات والبنية التحتية وفرص العمل، بدلاً من الاكتفاء بزيادة الإنفاق غير المنتج. ويمتد الإصلاح أيضاً إلى حماية الحدود والسيادة، ومنع أي اعتداء أو تدخل خارجي، لأن الدولة القوية داخلياً تكون أكثر قدرة على الدفاع عن مصالحها خارجياً.

الخاتمة

إن حملة الزيدي تمثل خطوة جديرة بالتأييد ما دامت ملتزمة بالقانون ومستقلة عن التصفية السياسية. لكن قيمتها الحقيقية ستظهر في استمرارها، وشمولها، وقدرتها على الوصول إلى جذور الفساد لا إلى بعض رموزه فقط. ومن هنا تأتي أهمية الدعم الشعبي والسياسي الذي أعلنه السيد مقتدى الصدر، لأنه يمنح الحكومة قوة إضافية لمواجهة شبكات المصالح. غير أن هذا الدعم يجب أن يقترن برقابة دائمة، وقضاء مستقل، وإجراءات شفافة تضمن ألا يتحول الإصلاح إلى شعار مؤقت. ويبقى الأمل أن تستمر الحكومة في هذا الطريق، وأن تتعاون معها القوى الوطنية من أجل بناء دولة تحكمها المؤسسات والقوانين، لا المصالح والمحاصصة، وأن تصبح مكافحة الفساد مشروعاً وطنياً شاملاً يعيد إلى المواطن ثقته بالدولة ومستقبله.

واشنطن في الفخ الإيراني: كيف تحوّل «الحسم الخاطف» إلى حرب بلا مخرج؟

د. حكيم هويدي شجر

الأهداف الأميركية والإسرائيلية في المواجهة مع إيران

1. **إسقاط النظام** — إضعاف النظام إلى حد الانهيار
2. **تفكيك البرنامج النووي** — إنهاء الملف النووي نهائياً
3. **تدمير القدرات الصاروخية** — تجريد إيران من أدوات الردع والهجوم
4. **تفكك إيران داخليا** — دفع البلاد إلى كيانات متصارعة وحرب أهلية

النتيجة حتى الآن: لا هدف تحقق بالكامل

لماذا لم يتحقق الحسم رغم الضربات؟

- **التفكك الداخلي لم يحدث** — الضغط الخارجي عزز التعبئة الداخلية بدلاً من تفكيكها
- **القدرات الصاروخية باقية وفاعلة** — استمرار إطلاق الصواريخ والمسيرات وتوسع الردود
- **النظام الإيراني متماسك** — لا مؤشرات حاسمة على قرب سقوطه
- **المعرفة النووية لا تُدمر** — الخبرات العلمية تستمر رغم تدمير المنشآت

معادلة المواجهة: تفوق عمودي أمريكي مقابل تصعيد أفقي إيراني

التصعيد الإيراني «الأفقي»
توسيع جغرافية المواجهة

- استهداف قواعد ومصالح في عدة دول
- تعطيل ممرات الطاقة والتجارة العالمية
- توزيع كلفة الحرب على واشنطن وحلفائها

VS

التفوق الأمريكي «العمودي»
ضربات كثيفة وعميقة داخل إيران

- قدرات تدمير عالية وعمليات عميقة
- تركيز على شلّ البنى الحيوية والمنشآت

استحقاق الكونغرس التصفية – نوفمبر 2026

انتخابات الكونغرس النصفية نوفمبر 2026

ماذا لو خسر الجمهوريون الأغلبية؟

- رئاسة مقيدة سياسيًا
- لجان تحقيق واستجوابات
- صعوبات في تمرير التشريعات والتمويل
- استمرار الحرب سيصبح أكثر كلفة وتعقيداً

الضغوط الاقتصادية المتصاعدة على واشنطن

- **أعباء إضافية على المواطن الأمريكي** — تكاليف أعلى للطاقة والسلع والخدمات
- **اهتزاز الأسواق العالمية** — تقلبات البورصات وتراجع الثقة بالمستقبل
- **اضطراب الملاحة والتجارة** — تهديد ممرات الطاقة والشحن وارتفاع تكاليف التأمين
- **ارتفاع أسعار النفط** — تجاوز 90 دولاراً للبرميل في فترات التصعيد

توسيع الضربات = توسيع الحرب

- **ارتفاع الكلفة إلى مستويات يصعب التحكم بها**
- **دخول دول أكثر في الصراع**
- **توسيع نطاق المواجهة**
- **زيادة وتيرة الضربات**

لماذا فشلت الحلول المؤقتة؟

- **تعود الأطراف سريعاً لمربع الصدام**
- **لا تقدم ضمانات طويلة الأمد**
- **تعالج لخطة التصعيد فقط**
- **لا تعالج جذور الصراع**

الخلاصة

- **واشنطن في فخ حرب استنزاف بلا نهاية قريبة**
- **أو ضمان استقرار ما بعد الحرب**
- **لكنها لا تستطيع صناعة تسوية سياسية**
- **القوة العسكرية تستطيع تدمير المنشآت**

المأزق الاستراتيجي لواشنطن

لا هدف نهائي واقعي.. لا استراتيجية خروج مقنعة

المواجهة لم تعد حرباً خاطفة.. بل استنزاف طويل الأمد يعيد رسم موازين القوى في المنطقة والعالم

واشنطن في الفخ الإيراني: كيف تحوّل «الحسم الخاطف» إلى حرب بلا مخرج؟

د. حكيم هويدي شجر

المأزق الأميركي-الإسرائيلي في مواجهة إيران: أهداف مرتفعة ونهاية غائبة

منذ بداية المواجهة، ارتفع سقف الأهداف الأميركية والإسرائيلية بصورة لافتة، فلم تعد العمليات العسكرية تُقدَّم بوصفها وسيلة محدودة لردع إيران أو احتواء قدراتها، بل ارتبطت بأهداف كبرى تمس النظام الإيراني وبرنامجه النووي وقدراته الصاروخية. غير أن اتساع الأهداف لم يرافقه وضوح مماثل في وسائل تحقيقها أو في شكل النهاية السياسية المطلوبة، الأمر الذي يكشف عن مأزق استراتيجي متزايد. تمثل الهدف الأول في إسقاط نظام الجمهورية الإسلامية، أو إضعافه إلى مستوى يدفعه نحو الانهيار الداخلي. إلا أن النظام بقي متماسكاً، ولم تظهر مؤشرات حاسمة على قرب سقوطه. بل إن الضغط الخارجي، في بعض المراحل، أسهم في تعزيز التعبئة الداخلية، ومنح السلطة فرصة لإعادة صياغة الصراع بوصفه معركة دفاع عن السيادة والدولة.

البرنامج النووي وحدود القوة العسكرية

أما الهدف الثاني، فتمثل في تفكيك القدرات النووية الإيرانية وإنهاء الملف النووي نهائياً. وقد تعرضت منشآت وبنى مرتبطة بالبرنامج إلى أضرار وضربات مؤلمة، غير أن الحديث عن القضاء الكامل عليه لا يزال بعيداً عن التحقق. فالمنشآت المادية يمكن تدميرها أو تعطيلها، لكن المعرفة العلمية والخبرات البشرية وشبكات البحث لا يمكن محوها بالغارات الجوية وحدها. ولذلك، فإن أي نجاح عسكري في إبطاء البرنامج لا يعني إنهاءه، بل قد يدفع إيران إلى إعادة بنائه في ظروف أكثر سرية. ومن هنا يظهر الفرق بين تدمير منشأة وتأمين تسوية دائمة. فالقوة العسكرية تستطيع إلحاق الضرر، لكنها لا تستطيع إزالة الدوافع السياسية والأمنية التي تقف خلف البرنامج النووي. وإذا لم تُعالج هذه الدوافع ضمن اتفاق قابل للاستمرار، فإن الضربات قد تؤجل الأزمة من دون أن تنهيها.

الصواريخ والمسيّرات ومعادلة الردع

جاء الهدف الثالث متمثلاً في تدمير القدرات الصاروخية الباليستية والطائرات المسيّرة وتجريد إيران من أدوات الردع والهجوم. غير أن استمرار طهران في إطلاق الصواريخ والمسيّرات، واتساع نطاق ردودها الإقليمية، يشيران إلى أن هذا الهدف لم يُحسم. قد تكون العمليات العسكرية نجحت في تدمير مخازن ومنصات ومراكز قيادة، لكنها لم تتمكن من إنهاء القدرة الإيرانية على الرد. كما أن طبيعة هذه الترسانة، القائمة على الانتشار والتعدد والتمويه، تجعل القضاء عليها بالكامل مهمة شديدة التعقيد. وتنظر إيران إلى هذه القدرات بوصفها ركيزة أساسية لتعويض التفوق الجوي والتكنولوجي الأميركي والإسرائيلي، ما يجعل التخلي عنها أو تدميرها الكامل أمراً غير مرجح من دون تغيير شامل في البيئة الأمنية الإقليمية.

سيناريو التفكك الداخلي

أما الهدف الرابع غير المعلن، وفق بعض القراءات السياسية، فيقوم على دفع إيران نحو التفكك الداخلي وتحويلها إلى كيانات متصارعة تستنزف ما تبقى من قدراتها في حرب أهلية طويلة. إلا أن هذا السيناريو لم يتحقق حتى الآن. فبدلاً من تفكك الدولة، أدى الخطر الخارجي إلى تعزيز بعض أشكال التضامن الداخلي، حتى بين أطراف تختلف مع السلطة في ملفات سياسية واجتماعية. فحين تشعر المجتمعات بأنها مهددة من الخارج، قد تتراجع خلافاتها الداخلية مؤقتاً أمام أولوية الدفاع عن الدولة ووحدة الجغرافيا. وهنا يتجلى المأزق الاستراتيجي الذي تواجهه واشنطن وتل أبيب وبعض حلفائهما الإقليميين: امتلاك القدرة على إلحاق أضرار واسعة بإيران لا يعني امتلاك القدرة على فرض نهاية سياسية للحرب. لقد نجحت العمليات العسكرية في توجيه ضربات مؤلمة، لكنها لم تتحول إلى نصر استراتيجي يحقق الأهداف الكبرى.

التصعيد الأفقي في مواجهة التفوق العمودي

في المقابل، تعتمد إيران ما يمكن تسميته بـ«التصعيد الأفقي»، أي توسيع جغرافية المواجهة وضرب أهداف وقواعد ومصالح متعددة في أكثر من دولة، بهدف تعويض التفوق العسكري الأميركي «العمودي» القائم على تنفيذ ضربات كثيفة وعميقة داخل الأراضي الإيرانية. وبهذه الاستراتيجية، تحاول طهران توزيع كلفة الحرب على الولايات المتحدة وحلفائها، وتهديد ممرات الطاقة والتجارة، وجعل النزاع أزمة إقليمية ودولية لا مواجهة ثنائية محدودة. فكلما توسعت الجغرافيا، ازدادت صعوبة السيطرة على الحرب وارتفعت كلفتها الاقتصادية. غير أن هذا النهج يحمل مخاطر كبيرة، لأنه قد يدفع دولاً إضافية إلى الانخراط في الصراع، ويزيد احتمالات الخطأ في الحسابات، ويحوّل الضربات المتبادلة إلى سلسلة تصعيد يصعب كبحها.

الكلفة الاقتصادية والسياسية للحرب

اقتصادياً، يواجه الرئيس دونالد ترامب ضغوطاً داخلية متزايدة، وسط مخاوف من تحول المواجهة إلى «حرب أبدية» جديدة. فاستمرار القتال واضطراب طرق الملاحة والطاقة يرفعان أسعار النفط، ويزيدان تكاليف النقل والتأمين، ويؤثران في الأسواق العالمية، ثم تنتقل هذه الأعباء إلى المواطن الأميركي في صورة ارتفاع في الأسعار وتراجع في الثقة الاقتصادية. وكلما طالت المواجهة من دون نتائج واضحة، ازدادت صعوبة إقناع الرأي العام بأن الكلفة البشرية والاقتصادية والسياسية مبررة. ولم تثبت التفاهمات المرحلية أو ترتيبات وقف إطلاق النار المؤقتة قدرتها على صناعة سلام مستدام، لأنها عالجت لحظة التصعيد من دون معالجة جذور الصراع. ولذلك، سرعان ما عادت الأطراف إلى المواجهة، لأن الخلافات المتعلقة بالأمن الإقليمي، والبرنامج النووي، والعقوبات، والردع، بقيت من دون تسوية حقيقية.

انتخابات الكونغرس ومأزق القرار

تزداد الأزمة تعقيداً مع اقتراب انتخابات الكونغرس النصفية في نوفمبر ٢٠٢٦. فإذا خسر الجمهوريون أغلبيتهم في إحدى غرفتي الكونغرس أو كلتيهما، فقد يجد الرئيس نفسه أمام رئاسة مقيدة سياسياً، ولجان تحقيق واستجوابات، وصعوبات في تمرير التمويل والتشريعات. وعندئذ ستصبح مواصلة الحرب أكثر كلفة داخلياً، ولا سيما إذا ارتفعت أسعار الطاقة أو تزايدت الخسائر أو غاب الإنجاز العسكري الواضح. وقد يحاول البيت الأبيض تسريع العمليات قبل الانتخابات لتحقيق صورة نصر، لكن هذا المسار قد يؤدي إلى توسيع الحرب بدلاً من حسمها.

غياب الهدف النهائي

لم تعد الولايات المتحدة أمام حرب خاطفة يمكن حسمها خلال أيام أو أسابيع، بل أمام حرب استنزاف سياسية واقتصادية وعسكرية مفتوحة. وأي محاولة لتسريع الحسم قد تؤدي إلى توسيع الحرب ورفع كلفتها إلى مستويات يصعب التحكم بها. إن المشكلة الأساسية ليست في قدرة الولايات المتحدة على توجيه مزيد من الضربات، بل في غياب هدف نهائي واقعي واستراتيجية خروج مقنعة. فماذا يحدث بعد تدمير المنشآت؟ ومن يضمن استقرار إيران والمنطقة؟ وكيف يمكن منع إعادة بناء القدرات المستهدفة؟ ومن يتحمل كلفة الفوضى إذا انهارت الدولة أو اتسعت الحرب؟ هذه الأسئلة تكشف أن القوة العسكرية، مهما بلغت، لا تستطيع وحدها صناعة تسوية سياسية أو ضمان استقرار ما بعد الحرب. ومن دون تحديد نهاية قابلة للتحقق، ستظل واشنطن عالقة بين خيارين كلاهما مكلف: التراجع من دون تحقيق الأهداف المعلنة، أو الاستمرار في حرب طويلة لا تبدو لها نهاية قريبة.

الخاتمة

تكشف المواجهة أن الفارق كبير بين القدرة على تدمير الأهداف والقدرة على فرض نظام سياسي جديد أو سلام مستدام. فقد تستطيع الولايات المتحدة وإسرائيل إضعاف إيران وإلحاق خسائر كبيرة بها، لكن ذلك لا يساوي بالضرورة انتصاراً استراتيجياً. أما إيران، فتعتمد على الصمود وتوسيع نطاق الكلفة، أملاً في تحويل التفوق العسكري لخصومها إلى عبء سياسي واقتصادي. وبين هذين المسارين، تتجه المنطقة نحو حرب استنزاف مفتوحة لا يملك أي طرف تصوراً واضحاً لكيفية إنهائها. ولهذا يبقى السؤال الحاسم: هل تستطيع واشنطن تحويل قوتها العسكرية إلى نتيجة سياسية قابلة للاستمرار، أم أن غياب استراتيجية الخروج سيجعلها أسيرة حرب تستطيع توسيعها، لكنها لا تعرف كيف تنهيها؟

استثناء إسرائيل في الرد الإيراني يقلق تل أبيب ... بوصلة المواقف ...

جليل هاشم البكاء

> في الحروب، قد يكون اختيار الأهداف وترتيب الأولويات أكثر تأثيراً من الصواريخ نفسها.

لماذا يثير الاستثناء القلق في إسرائيل؟

- قد يكون تأجيلاً مؤقتاً لمرحلة لاحقة.
- استنزاف القدرات الدفاعية في المحيط قبل استهدافها.
- احتمال تغير الظروف العسكرية والسياسية لاحقاً.
- إيران معروفة بسياسة النفس الطويل وإدارة التصعيد على مراحل.

الحقائق الراهنة

- إيران تدير الصراع على مراحل وتختار التوقيت والهدف بعناية.
- إسرائيل تعتمد على شبكات دفاعية أمريكية وغربية في المنطقة.
- إسرائيل تفسر هذا الاستثناء كجزء من تكتيك إيراني محسوب وليس انسحاباً.
- إيران ردت على الضربات الأمريكية دون استهداف إسرائيل في البداية.

احتمالات إيران الاستراتيجية

01 استنزاف القدرات العسكرية للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة.

02 إضعاف منظومات الدفاع الجوي والإنذار المبكر في محيط إسرائيل.

03 توسيع هامش المناورة الاستراتيجية قبل الانتقال إلى مرحلة الرد المباشر.

04 اختيار توقيت الضربة بما يحقق أكبر أثر ممكن بأقل تكلفة.

الطبقات الدفاعية المحيطة بإسرائيل

تعتمد إسرائيل على شبكة معقدة من الدفاعات والوجودات:

- شبكات استخبارية ولوجستية متقدمة
- قواعد ومنشآت أمريكية وغربية في المنطقة
- منظومات دفاع جوي (ثاد – باتريوت حيتس – القبة الحديدية)
- أقمار صناعية إنذار مبكر ومراقبة

⚠ استنزاف أو إضعاف هذه الطبقات يزيد من انكشاف إسرائيل لاحقاً.

استثناء أم تأجيل؟

منظور إيران	VS	منظور إسرائيل
تحديد الأولويات من منظور الاستراتيجية		الاستثناء = خطر مؤجل
إدارة المعركة على مراحل		قد يسبق اختباراً أكثر حساسية
الهدف: تحقيق أكبر أثر بأقل تكلفة		الانتظار قد يكون أكثر إرهاقًا من المواجهة

موقف واشنطن... بين المصالح والتورط

- في هذه الحالة، تتغير قواعد الاشتباك ويصبح الجميع جزءاً من المواجهة.
- أي دعم استخباري أو لوجستي لإسرائيل قد يعتبره إيران مشاركة مباشرة.
- ولكن اتساع الصراع قد يجعل الفصل أكثر صعوبة.
- تسعى واشنطن لفصل مصالحها عن مصالح إسرائيل.

التداعيات المحتملة على إسرائيل

- خطر استهداف منشآت حيوية وحساسة.
- احتمال اختراق الدفاعات في حال الإرهاق.
- ضغط نفسي واجتماعي على الجبهة الداخلية.
- تأثير على السياحة والاستثمارات والنمو.
- أضرار اقتصادية نتيجة اتساع نطاق الحرب.

سيناريوهات مستقبلية محتملة

1. **تأجيل الرد**
   تصعيد لاحق ضد إسرائيل بعد استنزاف القدرات الدفاعية في المنطقة.
2. **رد مباشر**
   انخراط إسرائيل عسكرياً أو استخبارياً يودي إلى استهدافها بصورة مباشرة.
3. **احتواء متبادل**
   ضغوط دولية وإقليمية للعودة إلى مسار تفاوضي ومنع اتساع الصراع.

بوصلة المواقف

- واشنطن: إدارة الأزمة ومنع اتساعها مع حماية مصالحها.
- طهران: فرض معادلات ردع جديدة وتغيير قواعد الاشتباك.
- تل أبيب: القلق من المجهول والاستعداد لأسوأ الاحتمالات.
- المجتمع الدولي: الدعوة للتهدئة وتجنب كارثة إقليمية.

الخلاصة

استثناء إسرائيل في الرد الإيراني ليس نهاية الخطر. بل قد يكون مرحلة تهدئة قبل اختبار أصعب. يبقى المشهد مفتوحاً على احتمالات عديدة، وفي قلبها سؤال واحد: هل يتحول الصراع المحدود إلى حرب شاملة. أم تنجح الحسابات السياسية في احتوائه؟

استثناء إسرائيل في الرد الإيراني يقلق تل أبيب - بوصلة المواقف -

جليل هاشم البكاء

نجاح إيران في إبقاء إسرائيل تحت الضغط النفسي

لا تقتصر الحروب الحديثة على الضربات العسكرية المباشرة، ولا تُقاس نتائجها بعدد الصواريخ والطائرات وحده، بل تشمل أيضاً إدارة الخوف، وصناعة الغموض، والتحكم في توقيت الرد، واختيار الأهداف وفق ترتيب يربك الخصم ويمنعه من بناء صورة واضحة لما سيأتي لاحقاً. ومن هذا المنظور، يمكن قراءة السلوك الإيراني الأخير بوصفه محاولة لإبقاء إسرائيل تحت ضغط نفسي وجعل جبهتها الداخلية في ترقب دائم. فالضربة التي لم تقع قد تكون، في بعض الأحيان، أشد تأثيراً من الضربة التي وقعت فعلاً. ذلك أن الخطر المعروف يسمح للمؤسسة العسكرية والأمنية باتخاذ إجراءات محددة، أما الخطر المؤجل والمجهول فيفرض حالة استنفار مفتوحة تستنزف الأعصاب والموارد معاً. وهنا يكمن جانب من الذكاء في إدارة التصعيد؛ إذ لا يكون الهدف مجرد إلحاق الضرر المادي، بل دفع الخصم إلى استهلاك قدراته قبل أن يعرف متى ستبدأ المواجهة الحقيقية وأين ستقع.

لماذا أثار غياب الضربة القلق؟

اعتادت إيران، في خطابها السياسي والعسكري، وضع إسرائيل ضمن دائرة خصومها الأساسيين. ولذلك كان من الطبيعي أن يثير عدم وضعها في مقدمة الرد الإيراني على الضربات الأميركية سلسلة واسعة من التساؤلات داخل الأوساط الإسرائيلية. فهل كان ذلك استبعاداً حقيقياً لإسرائيل من بنك الأهداف؟ أم كان تأجيلاً محسوباً ضمن خطة تصعيد متعددة المراحل؟ من وجهة النظر الإسرائيلية، لا يعني الاستثناء المؤقت الخروج من دائرة الخطر، بل قد يعني العكس تماماً. فتل أبيب تدرك أن العقيدة الإيرانية لا تقوم دائماً على الرد الفوري والمتماثل، بل تعتمد في كثير من الأحيان على إدارة الصراع وفق حسابات زمنية وجغرافية معقدة. ولذلك فإن تأخر الاستهداف قد يُقرأ باعتباره دليلاً على أن طهران تبحث عن توقيت أكثر ملاءمة، أو عن بيئة عملياتية تقل فيها قدرة الخصم على الاعتراض والدفاع. ويزيد الغموض قلق إسرائيل لأنه يمنعها من تقدير حجم الرد ونوعه وحدوده. فإذا كانت الضربة مؤجلة، فمن الصعب تحديد ما إذا كانت ستأتي منفردة، أو ضمن موجة إقليمية واسعة، أو بعد استنزاف جزء من الدفاعات الأميركية والغربية المحيطة بها.

استنزاف طبقات الدفاع المحيطة بإسرائيل

تعتمد إسرائيل، بدرجات متفاوتة، على بيئة إقليمية تضم قواعد أميركية، ومنظومات إنذار مبكر، وشبكات رادار واعتراض، وقدرات استخبارية ولوجستية تشكل طبقات حماية متقدمة. إذا تعرضت هذه الشبكات لضغط متواصل نتيجة المواجهة المباشرة بين واشنطن وطهران، فإنها قد تواجه استنزافاً مادياً وعملياتياً. فالصواريخ الاعتراضية محدودة، وتشغيل منظومات الدفاع لفترات طويلة يفرض كلفة مرتفعة ويستهلك الموارد التقنية. ومن هنا يظهر احتمال أن يكون تأجيل استهداف إسرائيل جزءاً من حساب يهدف إلى انتظار تراجع فعالية بعض طبقات الدفاع المحيطة بها. وفي حال تحقق ذلك، قد تجد تل أبيب نفسها مطالبة بالاعتماد بدرجة أكبر على قدراتها الذاتية، في وقت تكون فيه جبهتها الداخلية قد دخلت بالفعل مرحلة طويلة من الترقب والاستنفار. ولا يعني ذلك بالضرورة وجود خطة إيرانية محسومة لضرب إسرائيل بعد استنزاف الدفاعات، لكنه يمثل احتمالاً حاضراً في الحسابات الإسرائيلية. فالمؤسسات العسكرية تبني تقديراتها على أسوأ السيناريوهات الممكنة، لا على النيات المعلنة وحدها، ولذلك يصبح كل تأخير في الرد مصدراً لمزيد من التحليل والاستعداد.

الضغط النفسي بوصفه سلاحاً

لا يعمل الضغط النفسي في الفراغ، بل يترك آثاراً مباشرة في المجتمع والاقتصاد والمؤسسة العسكرية. فحالة الانتظار تفرض إبقاء منظومات الإنذار في جاهزية مرتفعة، وتزيد من الضغط على الملاجئ والخدمات الطارئة، وتؤثر في حركة الطيران والأسواق والاستثمار والحياة اليومية. كما يخلق الغموض خلافات داخلية حول مستوى التهديد وطريقة التعامل معه. فبعض الجهات قد تدعو إلى ضربة استباقية، بينما تحذر أخرى من أن مثل هذه الخطوة قد تمنح إيران الذريعة لتوسيع الحرب. وبين الاتجاهين، تبقى القيادة السياسية أمام خيارات صعبة، لأنها لا تستطيع إعلان انتهاء الخطر، ولا تضمن أن توسيع التصعيد سيؤدي إلى نتائج يمكن السيطرة عليها. وهكذا يتحول الانتظار إلى أداة استنزاف بحد ذاته. فالخصم لا يحتاج إلى إطلاق الصواريخ كل يوم كي يفرض كلفة يومية، بل يكفي أن يبقي احتمال استخدامها قائماً، وأن يمنع الطرف الآخر من العودة إلى حالة طبيعية ومستقرة. ويتضاعف هذا التأثير حين يصبح المجتمع غير قادر على تحديد نهاية زمنية لحالة الطوارئ. فالاستنفار القصير يمكن احتماله، أما الجاهزية المفتوحة فتؤثر في الثقة بالحكومة، وفي استقرار الأسواق، وفي قدرة المؤسسات على المحافظة على إيقاعها الطبيعي.

حدود الفصل بين واشنطن وتل أبيب

تزداد المخاوف الإسرائيلية مع إدراك أن الولايات المتحدة، مهما حاولت الفصل بين مصالحها ومصالح حليفتها، قد تجد صعوبة في الحفاظ على هذا الفصل إذا اتسعت المواجهة. فإسرائيل ترتبط بالولايات المتحدة بعلاقات عسكرية واستخبارية ولوجستية عميقة، وأي حرب إقليمية واسعة ستجعل التمييز بين أدوار الطرفين أقل وضوحاً. حتى إذا أعلنت إسرائيل أنها لم تشارك مباشرة في العمليات الأميركية، فقد ترى إيران أن تقديم الدعم الاستخباري أو الدفاعي أو اللوجستي يجعلها جزءاً من المعركة. وفي هذه الحالة، لن يعود النقاش منصباً على من بدأ المواجهة، بل على طبيعة المشاركة وحدودها. وقد تفرض تطورات الميدان على تل أبيب الانخراط لاحقاً لحماية مصالحها أو قواعدها أو مجالها الجوي، وهو ما قد يغير قواعد الاشتباك بصورة جذرية. ولهذا لا تستطيع إسرائيل التعامل مع الحرب الأميركية الإيرانية بوصفها مواجهة بعيدة عنها. فالترابط بين الطرفين يجعل الحياد الإسرائيلي الكامل أمراً صعباً، ولا سيما إذا استُخدمت قواعد أو منظومات أو معلومات مشتركة في العمليات. وقد تعتبر طهران أن هذا الترابط يلغي الفاصل بين الدعم غير المباشر والمشاركة الفعلية.

التأجيل لا يعني الإلغاء

في الحسابات العسكرية، قد يكون التأجيل جزءاً من الخطة لا تراجعاً عنها. فالجبهة المهاجمة قد تنتظر ظروفاً أكثر ملاءمة، أو تحولاً في توزيع القوات، أو تراجعاً في مخزون الصواريخ الاعتراضية، أو اتساعاً في انشغال الولايات المتحدة على جبهات أخرى. ومن هذه الزاوية، لا تنظر تل أبيب إلى استثنائها من الرد الأول بوصفه مكسباً صافياً. فالمكسب الحقيقي يتحقق عندما يزول الخطر، لا عندما يُؤجل. أما بقاء الاحتمال مفتوحاً، فيعني استمرار الاستنزاف النفسي والعسكري والاقتصادي، مع عدم القدرة على تحديد موعد النهاية. ويزداد هذا الاحتمال ثقلاً لأن إيران عُرفت بسياسة النفس الطويل وتوزيع الردود على مراحل وساحات مختلفة. لذلك قد يكون التأخير جزءاً من محاولة لإرباك الحسابات الإسرائيلية، ودفعها إلى الإنفاق والاستنفار المستمر، قبل اتخاذ أي قرار بشأن المرحلة التالية. وقد يكون الهدف الإيراني، في المقابل، مجرد إبقاء إسرائيل خارج المواجهة المباشرة عبر التهديد الضمني، من دون اتخاذ قرار فعلي بضربها. وفي هذه الحالة، يتحول الغموض إلى وسيلة ردع تمنع تل أبيب من الانخراط الكامل إلى جانب واشنطن.

مخاطر سوء التقدير

مع ذلك، فإن استراتيجية الغموض تحمل مخاطرها أيضاً. فإبقاء الخصم في حالة خوف دائم قد يدفعه إلى التصرف بصورة استباقية، أو إلى توجيه ضربة واسعة لتقليص ما يراه تهديداً مؤجلاً. كما يزيد تعدد الأطراف في المنطقة احتمال الخطأ في الحسابات أو سوء تفسير التحركات العسكرية. ولهذا قد يتحول الضغط النفسي من أداة ردع إلى سبب للتصعيد إذا اعتقد أحد الأطراف أن الانتظار يضعفه أكثر مما يحميه. وفي مثل هذه البيئة، قد تقود إشارة خاطئة أو تقدير ناقص إلى مواجهة لم يكن أي طرف يريدها في ذلك التوقيت.

الخاتمة

نجحت إيران، وفق هذا التحليل، في فرض حالة من الترقب على إسرائيل، لا عبر الضربة المباشرة فقط، بل عبر تأجيلها المحتمل وإبقاء نواياها غامضة. وقد جعل ذلك الجبهة الداخلية الإسرائيلية تعيش تحت ضغط السؤال المستمر: هل انتهى الخطر فعلاً، أم أن ما جرى ليس سوى مقدمة لمرحلة أكثر حساسية؟ إن الحروب لا تُدار بالنيران وحدها، بل بالتوقيت والرسائل والغموض وترتيب الأولويات. وقد يكون عدم استهداف إسرائيل في البداية محاولة لإعادة تشكيل البيئة العسكرية قبل الانتقال إلى مرحلة أخرى، أو مجرد وسيلة لردعها وإبقائها خارج المواجهة المباشرة.

لقد حصحص الحق
في وضع نهاية للعدوان السعودي
الذي يدفع ثمن غطرسته

محمد علي الحريشي

SHAHID KHAMES INSTITUTE FOR STRATEGIC STUDIES
www.shahidkhames.com

الخلاصة

- اليمن امتلك قوة ردع حقيقية موازين المعادلة.
- على السعودية تنفيذ الالتزامات أو انتظار الأسوأ.
- المراهنة على أمريكا والشرعية فشلت.
- السلام خيار متاح ...إذا احترمت السعودية حقوق اليمن.

من العدوان إلى الردع: محطات رئيسية

- **مايو 2025**: خطاب القائد عبدالملك الحوثي بدء مرحلة جديدة من الردع والضغط
- **2024 - 2025**: تطوير الترسانة الصاروخية والمسيرة والبحرية والدفاعات الجوية
- **أكتوبر 2023**: طوفان الأقصى، اليمن يدخل المعركة دعماً لغزة
- **2023**: اتفاق "خارطة الطريق" في مسقط (تجميد بسبب الضغوط الأمريكية)
- **أبريل 2022**: إعلان الهدنة وبدء وبدء مسار المفاوضات اليمنية السعودية
- **2022**: طلب سعودي للوساطة العمانية بعد خسائر ميدانية واقتصادية
- **مارس 2015**: بدا العدوان السعودي الأمريكي على اليمن

ما الذي تطالب به صنعاء اليوم؟

- تنفيذ كامل لبنود خارطة الطريق دون مماطلة أو شروط جديدة
- رفع الحصار الاقتصادي بالكامل على الموانئ والمطارات
- دفع المرتبات وفق الكشوفات الرسمية لعام 2014
- احترام سيادة اليمن ووقف كل أشكال التدخل
- مراجعة المراحل القادمة بما يحقق الحقوق المشروعة لليمن

مكاسب اليمن بعد سنوات من الصمود

- دفاعات جوية متطورة وفعالة
- تقدم كبير في الطيران المسير
- تطوير دقيق الترسانة الصاروخية
- تحرير عشرات الآلاف من الكيلومترات المربعة
- تشكيل وتدريب مئات الألوية النوعية
- قوة بحرية منازة في البحر الأحمر

نتيجة المواجهة

- اليمن أصبح رقماً صعباً في المنطقة
- معادلات قوة جديدة لصالح اليمن
- تفكك التحالف وهروب أمريكا من البحر الأحمر

لماذا تماطلت السعودية؟

- ضغوط أمريكية وصهيونية لعرقلة تنفيذ خارطة الطريق
- كسب الوقت لهزيمة قوى المقاومة
- إشراطات جديدة لإدخال ما تسمى "الشرعية" كطرف ند
- رفض صنعاء لانتهاك الاتفاق الأصلي بين اليمن والسعودية
- تضرر سعودي كبير بعد استهداف أرامكو والقواعد والمنشآت

أمام السعودية

2 خيار العناد

- عزلة وخسائر متراكمة
- تصعيد أوسع وأشد
- تدمير المقدرات العسكرية
- دفع الثمن اقتصادياً

1 خيار السلام

- استقرار وأمن للمنطقة
- علاقات متوازنة ومصالح مشتركة
- احترام سيادة اليمن
- الوفاء الكامل بالالتزامات

رسالة أخيرة

اليمن اختار طريق الحق والكرامة، وصبر طويلاً... لكنه اليوم يقول للمعتدي:

إما سلام عادل يحفظ كرامتنا وسيادتنا... أو انتظار نهاية غطرستك.

لقد حصحص الحق في وضع نهاية للعدوان السعودي الذي يدفع ثمن غطرسته

محمد علي الحريشي

خارطة الطريق اليمنية-السعودية: بين تعثر التنفيذ وتبدل موازين القوة

بعد سنوات من الصبر السياسي والعسكري، عادت قيادة صنعاء إلى مطالبة السعودية بتنفيذ التزاماتها الواردة في خارطة الطريق التي جرى التوصل إليها عام ٢٠٢٣ في العاصمة العمانية مسقط، بوساطة عمانية ومباركة من المبعوث الأممي إلى اليمن. وقد تناولت تلك الخارطة جملة من الملفات الإنسانية والاقتصادية والسياسية، في مقدمتها رفع القيود عن المطارات والموانئ، وتنظيم آلية لصرف مرتبات موظفي الدولة على مستوى اليمن وفق كشوفات عام ٢٠١٤، والانتقال تدريجياً إلى ترتيبات أوسع تمهد لسلام مستدام. غير أن تنفيذ هذه التفاهمات تعثر، بحسب الرؤية التي تقدمها صنعاء، نتيجة ضغوط أميركية وإسرائيلية هدفت إلى منع تحول الاتفاق إلى مسار مستقل بين اليمن والسعودية. فقد رأت واشنطن وتل أبيب أن تسوية مباشرة بين الطرفين قد تعيد تشكيل موازين الإقليم، وتحد من قدرة القوى الخارجية على استخدام الحرب اليمنية ورقة ضغط في الصراعات الأوسع.

من الاتفاق إلى المماطلة

قبل اندلاع عملية طوفان الأقصى بأشهر، بدأت تظهر شروط وتفسيرات جديدة لبنود خارطة الطريق. وتمثلت إحدى أبرز نقاط الخلاف في محاولة إدخال ما يسمى بالحكومة الشرعية طرفاً مساوياً لقيادة صنعاء في اللجان والآليات التنفيذية، رغم أن المفاوضات الأساسية جرت بين صنعاء والرياض برعاية عمانية، ولم تكن تلك الحكومة طرفاً أصيلاً في صياغة التفاهمات. ومن وجهة نظر صنعاء، كان الهدف من هذا التعديل نقل الصراع من مساره اليمني-السعودي إلى حوار داخلي بين أطراف يمنية، بما يسمح للرياض بالظهور في موقع الوسيط بدلاً من الطرف المسؤول عن الحرب والحصار وما ترتب عليهما من أضرار. كما كان من شأن هذا المسار أن يخفف الأعباء القانونية والسياسية عن السعودية، ويمنحها وقتاً إضافياً لإعادة ترتيب أوراقها. وقد رفضت صنعاء هذا التصور، لأن تغيير هوية الأطراف بعد اكتمال التفاوض كان سيؤدي إلى إفراغ خارطة الطريق من مضمونها، وتحويلها من اتفاق لمعالجة آثار الحرب إلى عملية تفاوضية جديدة مفتوحة على شروط لا نهاية لها.

طوفان الأقصى وتغير البيئة الإقليمية

اندلعت عملية طوفان الأقصى في أكتوبر ٢٠٢٣ بينما كانت خارطة الطريق مجمدة. عندها دخل اليمن، بقيادة صنعاء، في معركة إسناد غزة، وفتح جبهة البحر الأحمر ضد السفن المرتبطة بإسرائيل أو الداعمة لها، وفق ما أعلنته القوات المسلحة اليمنية. وقد أدت هذه المشاركة إلى تحولات مهمة في القدرات العسكرية اليمنية. فخلال المواجهة، راكم الجيش خبرات واسعة في استخدام الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة والدفاعات الجوية والقدرات البحرية، كما طور آليات القيادة والسيطرة والتدريب والتأهيل، ووسّع تشكيلاته النوعية. وترى صنعاء أن هذه التحولات أفشلت رهانات قامت على إضعاف محور المقاومة، ثم الانتقال لاحقاً إلى فرض شروط استسلام على اليمن. فقد كانت بعض التصورات تقوم على إنهاء مقاومة غزة، وإضعاف حزب الله، وتغيير موازين القوى في سوريا، ثم استخدام هذا الزخم لفرض ترتيبات على صنعاء تشمل نزع السلاح، وحل قوات أنصار الله، وإعادة القوى الموالية للرياض إلى العاصمة. لكن استمرار الحرب واتساع جبهاتها، إلى جانب صمود القوى المستهدفة، جعل هذه الرهانات أقل واقعية، ومنح اليمن خبرة وقدرة أكبر على الردع والمناورة.

لماذا لجأت السعودية إلى الوساطة العمانية؟

بحسب قراءة صنعاء، لم تتجه السعودية إلى الوساطة العمانية بدافع الرغبة المجردة في السلام، بل بعد تغير موازين القوة ميدانياً. فقد وصلت الصواريخ والطائرات المسيّرة اليمنية إلى منشآت نفطية واقتصادية وعسكرية حساسة، وتعرضت منشآت تابعة لأرامكو وقواعد عسكرية لأضرار أثرت في الاقتصاد والأمن السعوديين. وفي الوقت نفسه، حققت القوات التابعة لصنعاء مكاسب ميدانية واسعة خلال أعوام ٢٠١٩ و٢٠٢٠ و٢٠٢١، واستعادت مناطق في الحديدة وحجة وصعدة والجوف ومأرب والبيضاء ولحج وتعز وشبوة، في مواجهة قوى محلية كانت مدعومة بغطاء جوي من التحالف. كما شهد التحالف العسكري الذي قادته الرياض حالة من التفكك والتراجع، وبقي الدور الأساسي محصوراً في السعودية والإمارات. ومع ازدياد الكلفة وارتفاع مخاطر وصول المواجهة إلى العمق السعودي، أصبحت الوساطة العمانية مخرجاً لتجنب هزيمة عسكرية أكبر، ووسيلة للانتقال من الميدان إلى طاولة التفاوض. ومن هنا جاءت هدنة أبريل ٢٠٢٢، ثم المفاوضات التي أفضت إلى خارطة الطريق في مسقط. ومع ذلك، لم تكن التفاهمات، من وجهة نظر صنعاء، محققة لكل الطموحات اليمنية، بل قامت على توازن نسبي للمصالح وتنازلات متبادلة على أمل بناء علاقة مستقبلية تقوم على حسن الجوار، وأمن الحدود، وإنهاء الحرب والحصار.

الحاجة إلى إعادة تقييم الخارطة

اليوم، وبعد التطور الكبير في القدرات العسكرية اليمنية، ترى صنعاء أن العودة إلى تنفيذ خارطة الطريق يجب ألا تتم بالصيغة ذاتها التي وُضعت قبل التحولات الأخيرة. فموازين القوة تغيرت، والتهديدات الإقليمية اتسعت، كما أثبت اليمن قدرته على فرض نفسه لاعباً مؤثراً في البحر الأحمر والممرات البحرية. ومن ثم، فإن أي تفاوض جديد ينبغي أن يراعي المكاسب التي تحققت، وأن يعيد النظر في البنود التي قد تقيد السيادة أو الاستقلال، ولا سيما في المرحلة الثانية المتعلقة بمستقبل الدولة اليمنية وترتيباتها السياسية والأمنية. فالسلام، من منظور صنعاء، لا يعني العودة إلى ما قبل الحرب، ولا فرض وصاية خارجية بصيغة جديدة، بل إنهاء العدوان والحصار، وتسوية الحقوق الإنسانية والاقتصادية، وضمان عدم استخدام اليمن ساحة نفوذ أو ورقة تفاوض إقليمية.

مرحلة جديدة في العلاقة مع الرياض

بعد الخطاب الأخير للسيد عبد الملك الحوثي، دخلت العلاقة اليمنية-السعودية مرحلة أكثر حساسية. فالرسالة الأساسية التي أرادت صنعاء إيصالها هي أن باب السلام ما يزال مفتوحاً، لكنه لم يعد مفتوحاً إلى ما لا نهاية. أمام السعودية، وفق هذا التصور، خياران: إما تنفيذ التزاماتها، والمضي في رفع القيود ودفع المرتبات ومعالجة آثار الحرب، وإما العودة إلى دائرة التصعيد التي قد تهدد منشآتها الاقتصادية والعسكرية من جديد. ولا ترى صنعاء أن التعويل السعودي على القوى اليمنية المقيمة في الخارج يمكن أن يغير المعادلة، لأن تلك القوى تفتقر، في نظرها، إلى قاعدة داخلية مستقلة وإلى قدرة عسكرية وسياسية تتيح لها فرض مشروعها. كما أن الاعتماد على الدعم الأميركي لم يعد ضمانة كافية، بعد أن أظهرت المواجهة في البحر الأحمر حدود القوة الأميركية في تحقيق حسم سريع.

الخلاصة

استخدمت القيادة اليمنية، خلال السنوات الماضية، أدوات التفاوض والوساطة والرسائل السياسية قبل الانتقال إلى التصعيد العسكري. غير أن استمرار المماطلة جعل الثقة تتراجع، ودفع صنعاء إلى التأكيد أن السلام الحقيقي يجب أن يقوم على التزامات واضحة، لا على وعود مؤجلة أو شروط تُضاف كلما اقترب التنفيذ. إن خارطة الطريق ما تزال تمثل فرصة لإنهاء الحرب، لكنها لم تعد وثيقة جامدة منفصلة عن المتغيرات. فإذا أرادت السعودية تجنب عودة المواجهة، فعليها الانتقال من إدارة الوقت إلى تنفيذ الالتزامات، ومن التعامل مع اليمن بوصفه ساحة نفوذ إلى التعامل معه بوصفه دولة مستقلة وشريكاً في الأمن الإقليمي. أما استمرار التأجيل والرهان على تغير الموازين، فقد يقود إلى نتائج أكثر كلفة على الطرفين، ولا سيما أن اليمن اليوم ليس هو اليمن الذي دخلت ضده الحرب قبل أكثر من عقد. لقد تغيرت قدراته وخبراته وموقعه الإقليمي، وأصبحت أي تسوية لا تعترف بهذه الحقيقة عرضة للفشل قبل أن تبدأ.

هل شرّع لبنان دخول "الشرع" لقتال المقاومة؟

مشروع أمريكي-إسرائيلي لزج سوريا في الحرب على المقاومة اللبنانية

د. نسيب حطيط

تصريحات ومواقف

ترامب: سأكلف الشرع بدخول لبنان للقضاء على حزب الله

تركيا: معارضة لتقسيم إيران وتحذير من الفتنة

الشرع: نفي نية الدخول.. وتصريحات مترددة

الرئيس اللبناني: اتفاق الإطار لا يحتاج لموافقة البرلمان

دلالات وتوقيت الزيارة

المجال السياسي
حاجة العراق للدعم الأمريكي لكبح تدخل دول الجوار في الشأن العراقي

المجال الاقتصادي
ملفات الطاقة والاستثمار والبحث عن بدائل تصديرية للنفط وإنقاذ الاقتصاد

أهداف المشروع الأمريكي من زج سوريا في الحرب على المقاومة

1. **مساعدة إسرائيل في حربها على المقاومة**
وتقصير حرب الاستنزاف وضرب أهم جبهة داعمة للمحور المقاوم

2. **التخلص من الجماعات التكفيرية الفائضة**
بعد إنجاز مهمتهم.. وإراحة الشرع من ضغوطهم ومطالبهم

3. **إشعال فتنة مذهبية (سنية – شيعية)**
تستدعي تدخل العراق وإيران وجر المنطقة لحرب واسعة

السياق الإقليمي المشتعل

مؤشرات التحضير للتدخل السوري

1. ادعاءات مصادرة شحنات أسلحة مُهربة إلى المقاومة
2. احتمال تفجيرات أو اغتيالات ولوم حزب الله أو المقاومة
3. تهيئة ذريعة التدخل بحجة حماية أمن سوريا ولبنان
4. جشد جماعات نازحة ومغررة لتجنيدها ضد المقاومة

الاشتراطات الأمريكية

نزع سلاح الفصائل
شرط أساسي قبل أي دعم

مطاردة شبكات الفساد
وإسترداد الأموال المنهوبة

إصلاحات اقتصادية وهيكلية
وتفعيل الشفافية والحوكمة

تعزيز التعاون الأمني
ضمن أجندة أمريكية واضحة

مخطط المشروع الأمريكي لزج سوريا في لبنان

1. **إنزال بحري أمريكي**
للسيطرة على جزر طنب الكبرى والصغرى
2. **شل الملاحة الإيرانية**
في مضيق هرمز وقطع الشريان النفطي
3. **تحييد الردع الإيراني**
عسكرياً واقتصادياً
4. **تكليف الشرع**
بالتدخل البري في لبنان لقتال المقاومة
5. **إشعال فتنة داخلية**
وإضعاف الجبهة المقاومة من الداخل
6. **فرض واقع جديد**
بسط أمريكي-إسرائيلي شامل على المنطقة

الخلاصة

القضاء على المقاومة اللبنانية هو الهدف الأول للتحالف الأمريكي-الإسرائيلي.
فلا تراهنوا على تصريحاتهم.
بل على أفعالهم ومخططاتهم.

ماذا يجب على المقاومة وأهلها؟

- ☑ اليقظة وقراءة ما يخططون لا ما يقولون
- ☑ الاستعداد لكل سيناريوهات التدخل
- ☑ توحيد الجبهة الداخلية وتعزيز الوحدة
- ☑ العمل السياسي والإعلامي والدبلوماسي
- ☑ تطوير قدرات الردع والجاهزية

مخاطر استمرار المشروع

- حرب إقليمية واسعة
- تدمير مقدرات الدول والشعوب
- تفتيت دول وخرائط جديدة
- تهديد طرق الطاقة العالمية

هل شرّع لبنان دخول "الشرع" لقتال المقاومة؟

د. نسيب حطيط

لبنان بين خطر التدويل واحتمال توسيع الحرب عبر البوابة السورية

تطرح بعض القراءات السياسية احتمال أن تكون الإدارة الأميركية برئاسة دونالد ترامب تعمل على تهيئة غطاء سياسي وعملياتي يسمح بانخراط قوات سورية أو تشكيلات مسلحة مرتبطة بالسلطة الجديدة في دمشق داخل الساحة اللبنانية، بذريعة مواجهة حزب الله أو المساهمة في إعادة تشكيل التوازنات الأمنية على الحدود. ولا توجد، في النص المتداول، أدلة حاسمة تثبت أن قراراً من هذا النوع قد اتُّخذ فعلاً، إلا أن الفكرة تعكس مخاوف متزايدة من انتقال الحرب على المقاومة اللبنانية إلى مرحلة أكثر اتساعاً وتعقيداً. تنبع هذه المخاوف من أن إسرائيل، رغم حجم الدمار الذي ألحقته بلبنان وبالبنية العسكرية والمدنية للمقاومة، لم تتمكن حتى الآن من فرض نهاية سياسية للحرب، ولا من نزع سلاح حزب الله أو القضاء على قدرته الكاملة على الرد. كما تدرك تل أبيب وواشنطن أن تحويل هذا الهدف إلى واقع قد يتطلب حرب استنزاف طويلة، وربما سنوات من المواجهة الأمنية والعسكرية والسياسية. ومن هنا، ترى هذه القراءة أن الولايات المتحدة قد تبحث عن أدوات إقليمية إضافية لتسريع الضغط على حزب الله، ولا سيما أن بقاء المقاومة اللبنانية يشكل، في نظر خصومها، عنصراً قادراً على إعادة تنشيط محور المقاومة بعد الضربات التي تعرض لها في أكثر من ساحة. فالمقاومة في لبنان لا تمثل قوة محلية فحسب، بل تُعد، ضمن هذا التصور، حلقة مركزية في شبكة إقليمية أوسع.

فرضية الدور السوري

يربط المقال بين التحركات الأميركية الأخيرة واحتمال تكليف السلطة السورية الجديدة بدور أمني أو عسكري داخل لبنان. ووفق هذه الفرضية، قد يُطلب من دمشق الانخراط في مواجهة حزب الله مقابل تثبيت موقعها السياسي والحصول على دعم أميركي وتركي. غير أن هذا الاحتمال يبقى في نطاق التحليل السياسي، ولا يمكن التعامل معه بوصفه قراراً معلناً أو خطة مثبتة من دون وثائق أو تصريحات رسمية واضحة. ويشير النص إلى أن تصريحات المسؤولين السوريين التي نفت وجود نية للتدخل في لبنان لا تكفي وحدها لتبديد الشكوك، لأن الضغوط الخارجية قد تفرض لاحقاً خيارات لم تكن مطروحة في البداية. كما يربط بين اللقاءات الإقليمية والتحركات الدبلوماسية وبين محاولة بناء شرعية سياسية لأي دور سوري محتمل. لكن أي تدخل من هذا النوع سيواجه إشكالات قانونية وسياسية كبيرة. فدخول قوات أجنبية إلى لبنان يحتاج إلى أساس دستوري وقانوني واضح، ولا يمكن أن يُعالج بوصفه قراراً تنفيذياً محدوداً. كما أن تجاوز المؤسسات الدستورية، أو محاولة تمرير ترتيبات أمنية خارج الحكومة ومجلس النواب، سيؤدي إلى أزمة داخلية عميقة ويضع شرعية الدولة نفسها موضع نزاع.

أهداف المشروع المفترض

وفق التحليل الذي يقدمه النص، يمكن تلخيص الأهداف المحتملة لمشروع إشراك قوى سورية أو مجموعات مسلحة في الحرب على المقاومة بثلاثة مسارات أساسية. الأول هو تخفيف العبء عن إسرائيل ومنع تحول الحرب إلى استنزاف طويل لا تستطيع تحمله سياسياً واقتصادياً. فإدخال أطراف إضافية إلى المواجهة قد يوزع الكلفة ويضاعف الضغوط على حزب الله. أما المسار الثاني فيتمثل في استخدام مجموعات مسلحة أصبحت عبئاً على السلطة السورية الجديدة، عبر إعادة توجيهها نحو جبهة خارجية. ويستحضر النص تجارب تاريخية استُخدمت فيها تشكيلات مسلحة في صراعات دولية ثم جرى التخلص من فائضها أو إعادة توظيفها بعد انتهاء مهمتها. أما المسار الثالث، وهو الأخطر، فيرتبط بإشعال صراع مذهبي في لبنان والمنطقة. فإذا تحولت المواجهة من نزاع سياسي وعسكري إلى صدام ذي طابع سني-شيعي، فإن آثارها لن تتوقف عند الحدود اللبنانية، بل قد تستدعي تدخلات من العراق وإيران، وتفتح مسارات يصعب التحكم بها. ولهذا، فإن أي محاولة لزج جماعات لبنانية أو فلسطينية أو سورية في مواجهة داخلية ستؤدي إلى تفكيك النسيج الاجتماعي اللبناني، وتحويل الصراع من مواجهة مع إسرائيل إلى حرب أهلية متعددة الأطراف. وهذا السيناريو يخدم القوى الخارجية التي تسعى إلى إضعاف لبنان، لكنه يدمر الدولة والمجتمع معاً.

استدعاء التجربة التاريخية

يقارن النص بين هذا السيناريو وبين مرحلة دخول القوات السورية إلى لبنان خلال الحرب الأهلية، حين جرى التدخل في سياق طلبات داخلية وإقليمية معقدة. لكنه يشير أيضاً إلى أن التحالفات تبدلت لاحقاً، وأن القوى التي طلبت التدخل السوري انقلبت عليه ثم لجأت إلى الحماية الإسرائيلية. وتحمل هذه المقارنة تحذيراً من إعادة تدوير التاريخ بصورة جديدة: أي استخدام سوريا لضبط لبنان أو تفكيك المقاومة، ثم تحميلها لاحقاً مسؤولية الفوضى أو التخلي عنها بعد انتهاء المهمة. غير أن الظروف الحالية تختلف عن سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، ما يفرض الحذر من إسقاط التجارب السابقة بصورة آلية على الواقع الراهن.

المؤشرات الأمنية وخطر صناعة الذرائع

يرى الكاتب أن تزايد الإعلانات السورية عن ضبط شحنات أسلحة متجهة إلى لبنان قد يُستخدم مستقبلاً لبناء سردية تبرر التدخل. كما يخشى من وقوع تفجيرات أو محاولات اغتيال داخل سوريا يجري اتهام حزب الله بها، بما يسمح بتقديم التدخل بوصفه دفاعاً عن الأمن السوري لا خدمة لأمن إسرائيل. وهذه فرضية خطرة تحتاج إلى أدلة قبل اعتمادها، لكنها تكشف أهمية عدم التعامل باستخفاف مع حملات التهيئة الإعلامية والسياسية. فالحروب الكبرى غالباً ما تسبقها روايات تبريرية، وتراكمات أمنية، ومحاولات لإقناع الرأي العام بأن التدخل أصبح ضرورة لا خياراً. ومن هنا، ينبغي للبنان وسوريا وسائر الأطراف المعنية بناء آليات تحقيق شفافة ومستقلة في أي حادث أمني، لمنع استخدام الاتهامات غير المثبتة ذريعة للتصعيد أو التدخل.

مسؤولية الدولة اللبنانية

يحذر النص من أن بعض المسؤولين اللبنانيين قد يسهمون، بوعي أو من دون وعي، في فتح المجال أمام تدخلات خارجية تحت عناوين أمنية أو سياسية. ولذلك فإن أي اتفاق يمس السيادة أو يسمح بدخول قوات أجنبية يجب أن يخضع للنقاش الدستوري والرقابة المؤسسية، لا أن يُحسم بقرار فردي أو تفاهمات مغلقة. كما أن معالجة سلاح حزب الله لا يمكن أن تتم عبر حرب أهلية أو استدعاء قوة خارجية، بل من خلال حوار وطني شامل يربط استراتيجية الدفاع بمستقبل الدولة وسيادتها وأمن حدودها. فالضغط الخارجي قد يفرض وقائع مؤقتة، لكنه لا يبني استقراراً دائماً.

الخاتمة

تعكس هذه القراءة خوفاً حقيقياً من أن تتحول الحرب على المقاومة اللبنانية إلى مشروع إقليمي واسع، تشارك فيه أطراف سورية ولبنانية وفلسطينية، تحت مظلة أميركية وإسرائيلية. لكنها تبقى قراءة تحليلية تحتاج إلى تحقق ومتابعة، ولا يجوز تحويلها إلى حقيقة نهائية من دون أدلة. المؤكد أن الولايات المتحدة وإسرائيل ستواصلان الضغط على حزب الله، وأن لبنان سيبقى معرضاً لمحاولات إعادة تشكيل توازناته. لكن مواجهة هذه المخاطر لا تكون بالشعارات، بل ببناء موقف وطني، وحماية المؤسسات، ومنع الفتنة المذهبية، ورفض أي تدخل خارجي لا يستند إلى الشرعية الدستورية. إن أخطر ما قد يواجه لبنان ليس فقط اتساع الحرب، بل تحوله إلى ساحة يقتل فيها اللبنانيون بعضهم بعضاً خدمة لمشاريع خارجية. ولذلك ينبغي أن تُقرأ التحركات الإقليمية بواقعية، وأن تُبنى السياسات على ما يمكن إثباته، لا على الافتراض وحده، مع الاستعداد لكل الاحتمالات من دون الانزلاق إلى الفوضى التي يريدها خصوم لبنان.

مدرسة أمريكية في كربلاء

فرصة تعليمية أم سؤال ثقافي وسيادي؟

الخبر: توقيع اتفاقية لإنشاء مدرسة أمريكية دولية في محافظة كربلاء

د. عدي عدنان البلداوي

مواصفات المشروع كما وردت في الأخبار

- مساحة المشروع: 50,000 متر مربع
- اعتماد المعايير التعليمية الأمريكية
- مراعاة الخصوصية العراقية: عدم اختلاط – العربية التربية الإسلامية

المدرسة ليست مشروعاً عقارياً فقط... بل قضية مجتمع، وثقافة، وهوية

سياسة أمريكية... وفجوة الثقة

- قصف مدرسة للبنات جنوب إيران (أكثر من 70 تلميذة)
- تبرير الجريمة دون اعتذار
- تهديد الحضارة الإيرانية بالزوال

فجوة بين خطاب التعليم وسلوك السياسة

الذهب وغسل الأموال

نقل وتهريب خارج العراق ← تحويل إلى سبائك ذهب ← أموال غير مشروعة

شراء الذهب بكميات كبيرة من أساليب غسل الأموال الأكثر شيوعاً

الأسئلة الجوهرية

- كيف أمكن شراء عشرات الكيلوغرامات من الذهب دون اكتشاف مبكر؟
- هل التزم المتعاملون بالإبلاغ عن العمليات المشبوهة؟
- هل جرى تحليل البلاغات في الوقت المناسب؟
- هل اتخذت تدابير لتجميد الأموال قبل اكتمال الجريمة؟

العراق... واقع مضطرب

- فشل في السياسة والإدارة والتعليم والصحة
- ارتفاع الجريمة والعنف الأسري والاجتماعي
- الإدمان والانتحار بين الشباب
- مشاكل عائلية متفاقمة
- إخفاق حكومي مستمر مدعاة للسخرية

لماذا الاستمرار في الإصلاح مهم؟

- استقرار اقتصادي واجتماعي
- تقليص البطالة والقضاء عليها
- تقوية الهيكل القانوني وصعوبة خرق القانون
- تشغيل المصانع المتوقفة ودعم الصناعة الوطنية
- تشجيع الاستثمار والاقتصاد الشركات الكبرى
- بيئة أمنة خالية من الإرهاب والجريمة

ثمار الإصلاح على الدولة والمجتمع

مكافحة المخدرات والانحراف ← استقرار سياسي وثقة دولية ← زيادة الرواتب وتحسين المعيشة ← استرداد الأموال وبناء خزينة الدولة ← ضبط الحدود وحماية السيادة

منظومة مكافحة غسل الأموال في العراق

ماذا لو توقفت مكافحة الفساد؟

- عودة الفاسدين وسيطرة شبكات المصالح
- تفاقم الجريمة والبطالة والفقر
- هروب الاستثمارات وتراجع الاقتصاد
- انهيار ثقة الجمهور بالدولة والنظام
- ضياع مستقبل الأجيال وزيادة الانحراف

معركة الطف... نحو معركة الثقافة

اليوم: المعركة مستمرة: وعي، تعليم، ثقافة ← ما بعد عاشوراء: معركة ثقافية وعي وبناء ← القرن الأول (يوم عاشوراء): معركة عسكرية

لا تكفي الطفوس... بل نحتاج إلى وعي يبني الإنسان والمجتمع

قصة السيد والمعلم البريطاني... درس في الخداع الاستعماري

- دهشة الناس: «هل هؤلاء هم الإنجليز؟»
- قتل السائق المنفذ للجريمة
- قتل السيد المعمم دهساً بأمر المحتل

يُصنع الجريمة... ثم يتظاهر أنه يعاقب منفذها منطق الخداع الاستعماري

الرسالة

قلبي عليك، وأنت يا وطني" "تنام على حجر.

الخلاصة

مدرسة أمريكية في كربلاء ليست مجرد خبر... بل اختبار لوعي المجتمع وفعالية مؤسسات الدولة.
"الإصلاح الحقيقي يبدأ من مكافحة الفساد وحماية الهوية وبناء التعليم الوطني المستقل.
العراق بحاجة إلى مشروع وطني لا تابع ولا مسترد بلا مساءلة.

مدرسة أمريكية في كربلاء

د. عدي عدنان البلداوي

مدرسة أمريكية في كربلاء: سؤال التعليم والهوية والثقافة

تناقلت وكالات أنباء ومنصات إعلامية خبراً عن توقيع اتفاقية لإنشاء مدرسة أمريكية دولية في محافظة كربلاء، عقب مؤتمر عراقي-أمريكي نظمته غرفة تجارة واشنطن في الولايات المتحدة، وبمشاركة رسمية عراقية. ووفق المعلومات المتداولة، ستُقام المدرسة على مساحة تقارب خمسين ألف متر مربع، وستعتمد المعايير التعليمية الأمريكية في مناهجها وإدارتها، مع التأكيد على مراعاة الخصوصية العراقية، وعدم اختلاط الطلاب والطالبات، وتدريس اللغة العربية والتربية الإسلامية. في ظاهر الأمر، قد يبدو المشروع استثماراً تعليمياً جديداً يضاف إلى سلسلة المبادرات الرامية إلى تطوير قطاع التعليم في العراق. غير أن إنشاء مدرسة أمريكية في مدينة كربلاء لا يمكن اختزاله في الجوانب العقارية أو الفنية وحدها؛ لأن المدرسة ليست مبنى ومناهج وقاعات دراسية فقط، بل مؤسسة تصوغ وعي الأجيال، وتؤثر في منظومة القيم واللغة والهوية وطريقة فهم المجتمع لذاته وللعالم.

التعليم قضية مجتمع قبل أن يكون مشروعاً استثمارياً

تتداخل في أي مشروع تعليمي ثلاثة عناصر: التربية والتعليم والثقافة. وهي لا تخص الدولة وحدها، بل تتصل بتكوين الإنسان وبناء شخصيته وانتمائه. ولهذا لا ينبغي التعامل مع المدرسة بوصفها مجرد مذكرة تعاون بين بلدين. إن اختيار كربلاء مكاناً للمشروع يمنحه أبعاداً إضافية بسبب مكانة المدينة الدينية والتاريخية. ومن هنا يصبح السؤال متعلقاً بطبيعة التعليم، والمرجعية الثقافية للمناهج، وقدرة المجتمع على الاستفادة من الخبرات الحديثة من دون التفريط بهويته. فالمشكلة ليست في الاستفادة من التجارب الدولية، وإنما في تحويل التعليم إلى قناة لفرض نموذج ثقافي واحد بوصفه الطريق الوحيد إلى التقدم.

واقع التعليم العراقي وسؤال الأولويات

يعيش العراق منذ أكثر من عقدين ظروفاً سياسية واجتماعية وأمنية مضطربة، انعكست بصورة مباشرة على مؤسسات الدولة، ولا سيما التعليم والصحة والخدمات العامة. وقد أدى ضعف الإدارة وتراكم الفساد وغياب التخطيط طويل الأمد إلى تراجع البنية التحتية التعليمية، واكتظاظ الصفوف، ونقص الأبنية المدرسية، وتفاوت مستوى التعليم بين المحافظات والمناطق. وفي الوقت الذي يجري فيه الحديث عن مدرسة دولية كبيرة، ما تزال مناطق عراقية تضم مدارس طينية أو أبنية متهالكة، ويضطر طلاب إلى الدوام المزدوج أو الثلاثي. وهذه المفارقة تفرض سؤالاً: هل الأولوية إنشاء مؤسسة نخبوية محدودة الاستيعاب، أم إصلاح التعليم العام؟ ولا يعني ذلك رفض المشروع، بل وضعه ضمن سياسة وطنية متكاملة. فقد تكون المشاريع الدولية مفيدة إذا نقلت المعرفة وطورت المناهج، لكنها تصبح مقلقة إذا عملت كجزر منفصلة عن واقع التعليم أو كرست الفوارق الطبقية.

السياسة الأمريكية وفجوة الثقة

ترتبط حساسية المشروع أيضاً بصورة الولايات المتحدة في الوعي العراقي والشرق أوسطي. فالعلاقة بين العراق وواشنطن لم تُبنَ على التعليم والتعاون الثقافي فقط، بل ارتبطت بالحرب والاحتلال والتدخل السياسي والعسكري، وما أعقب ذلك من اضطرابات عميقة في بنية الدولة والمجتمع. كما أن السياسة الخارجية الأمريكية في فلسطين ولبنان وإيران وسائر المنطقة خلقت فجوة واسعة بين الخطاب المتعلق بحقوق الإنسان والتعليم والديمقراطية، وبين الممارسات العسكرية والسياسية على الأرض. ويورد النص رواية عن استهداف مدرسة ابتدائية للبنات في جنوب إيران خلال هجوم عسكري، وسقوط عدد كبير من التلميذات، وهي رواية تُستحضر هنا لا بوصفها حقيقة جرى التحقق منها داخل المقال، بل مثالاً على الصورة التي يرى من خلالها الكاتب التناقض بين خطاب التعليم وسلوك القوة. ومن هذه الزاوية، يصبح من الصعب فصل المدرسة عن السياق السياسي الأوسع. فالثقة بالمؤسسات التعليمية الأجنبية لا تُبنى بالمناهج وحدها، بل تتأثر بتاريخ الدولة الراعية وسياساتها ومواقفها من شعوب المنطقة.

قصة علي الوردي ومنطق الخداع الاستعماري

يستحضر الكاتب قصة منسوبة إلى كتاب «لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث» للدكتور علي الوردي، تتحدث عن رجل دين من أهالي الناصرية كان يحذر الناس من الاحتلال البريطاني. ووفق الرواية، دبّر مسؤول بريطاني حادثة دهس الرجل، ثم قتل السائق أمام الناس متظاهراً بالغضب والاقتصاص للضحية، ليصنع صورة أخلاقية تخفي الجريمة الأصلية. بصرف النظر عن توثيق تفاصيل القصة، فإن دلالتها الرمزية واضحة: قد يصنع المحتل الأزمة، ثم يظهر في صورة المنقذ أو المعاقب لمنفذها. كما قد يستخدم القوة من جهة، ويقدم التعليم والإدارة والخدمات من جهة أخرى، ليعيد تشكيل وعي المجتمع تجاهه. ولهذا يطالب النص بعدم الاكتفاء بالمظهر الخارجي لأي مشروع، بل قراءة أهدافه وسياقه وآثاره بعين نقدية. فالمؤسسة التعليمية قد تكون أداة للمعرفة، وقد تتحول أيضاً إلى وسيلة للقوة الناعمة إذا غابت الرقابة الوطنية والرؤية الثقافية الواضحة.

من واقعة الطف إلى المعركة الثقافية

ينتقل المقال من سؤال المدرسة إلى رمزية كربلاء ونهضة الإمام الحسين، عليه السلام. فمعركة الطف لم تنته بانتهاء المواجهة العسكرية يوم عاشوراء، بل تحولت بعد ذلك إلى معركة ثقافية وأخلاقية تتعلق بمعنى العدل والحرية ومقاومة الظلم وصيانة كرامة الإنسان. ومن هنا، لا ينبغي اختزال القضية الحسينية في النعي والمواكب وموائد الطعام، على أهمية هذه الشعائر في حفظ الذاكرة وتعزيز التكافل. فجوهر النهضة يفرض بناء وعي قادر على التمييز بين الحق والباطل، وعلى مواجهة الخداع والاستلاب والتبعية. إن كربلاء، بما تمثله من مركز ديني وثقافي، تحتاج إلى مشروع تربوي يربط الشعائر بالمعرفة، والزيارة بالوعي، والخدمة بالمسؤولية الاجتماعية. فالمعركة الثقافية لا تُخاض بالشعارات، بل بالمناهج، والبحث العلمي، وإعداد المعلمين، ودعم القراءة، وبناء شخصية الطالب القادرة على التفكير النقدي.

أمركة العالم وساحة التعليم

في النظام العالمي المعاصر، لم تعد الهيمنة تعتمد على الجيوش والاقتصاد وحدهما، بل أصبحت الثقافة والتعليم والإعلام والتكنولوجيا أدوات أساسية في تشكيل المجتمعات. ومن هنا ظهر مفهوم «أمركة العالم ثقافياً»، الذي يشير إلى انتشار النموذج الأمريكي في اللغة وأنماط الحياة والتعليم والاستهلاك. ولا يعني ذلك أن كل ما يأتي من الولايات المتحدة مرفوض أو ضار، فهناك تجارب علمية وتعليمية متقدمة يمكن الاستفادة منها. لكن الاستفادة تختلف عن التبعية، والانفتاح لا يعني التخلي عن القدرة على النقد والاختيار. لذلك يجب أن تخضع المدرسة المقترحة لرقابة تربوية وثقافية عراقية واضحة، وأن تُعلن مناهجها، وآليات إدارتها، ومصادر تمويلها، وأهدافها بعيدة المدى. كما ينبغي ضمان ألا تكون اللغة العربية والتربية الإسلامية مواد هامشية، بل جزءاً أصيلاً من بناء شخصية الطالب.

الخاتمة

لا يرفض هذا الطرح التعليم الحديث أو التعاون مع المؤسسات الدولية، لكنه يرفض التعامل مع المشروع خارج سياقه السياسي والثقافي. فالعراق يحتاج إلى تطوير مدارسه ومناهجه، لكنه يحتاج قبل ذلك إلى مشروع وطني مستقل يحدد ما الذي يريد بناءه في عقل الطالب وشخصيته. أما كربلاء، فلا يجوز النظر إليها بوصفها موقعاً عقارياً مناسباً فقط، بل مدينة تحمل ذاكرة حضارية ومسؤولية ثقافية. ولهذا ينبغي أن يكون المجتمع شريكاً في مناقشة المشروع، لا متلقياً لقرار جاهز. إن القضية الحسينية ليست طقساً منفصلاً عن الحياة، بل مدرسة في الوعي والكرامة ومقاومة الاستلاب. وإذا كان المجتمع يريد حماية هذه الرسالة، فعليه أن ينتقل من الاكتفاء بإحياء الذكرى إلى بناء المؤسسات التعليمية والثقافية القادرة على حمل معناها. فالسؤال ليس: هل نحتاج إلى مدرسة أمريكية؟ بل: ما نوع التعليم الذي نريده للعراق، ومن يحدد أهدافه، وكيف نستفيد من العالم من دون أن نفقد ذاكرتنا وهويتنا واستقلال وعينا؟

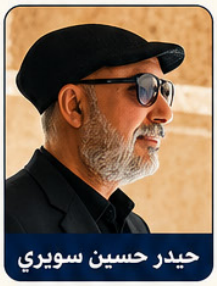

حصانة «الخمس نجوم».. حين يطالب السارق باعتذار من الضحية!

أسئلة برسم «الوجاهة المزيفة»

1. أين كانت هذه الحصانة عندما سرقت المليارات؟
2. هل تريدون اعتقالا خمس نجوم؟
3. هل تنتظرون اعتذار الشعب منكم؟
4. القيمة الحقيقية تصنعها الأمانة ونزاهة اليد

من يسرق الوطن.. لا وضع اجتماعي له ولا حصانة تحميه!

من كان يتباكى على الحصانة؟

يتباكون على «الحصانة الدستورية» و«الوضع الاجتماعي الخاص» لمن أثروا على حساب جوع الناس.

حجم الفساد المنهوب من أموال الشعب

- **نقص حاد** في الخدمات الصحة / التعليم البنى التحتية
- **10 مليون** عراقي يواجهون انعدام الأمن الغذائي
- **40%** من العراقيين تحت خط الفقر حسب تقارير رسمية
- **300+** مليار دولار هُدرت أو سرقت خلال سنوات

الحصانة ليست درعاً للجريمة

الحصانة المزيفة	VS	الحصانة الحقيقية
تحصين للمفسد للاختباء بعد سرقة الوطن		حماية للنائب ليدافع عن الشعب ويشرع لخدمته

القانون فوق الجميع

من المحكمات العلنية.. إلى «هندسة العفو العام»

- شمول كبار الفاسدين بقانون «العفو العام»
- ترتيبات وصفقات في غرف مظلمة
- بث على الشاشات للتعرف على من سرق أحلامهم
- الشعب يريد محاكمات علنية عادلة

إعادة تدوير الفساد.. وإصدار «شهادة براءة» قانونية!

من يسرق الوطن.. لا مكانة له

- الوطن ليس غنيمة للسارقين
- التاريخ لا يرحم الفاسدين
- المحاسبة العادلة حق لا منة
- الشعب مصدر السلطة والشرعية
- لا احترام لمن باع كرامة الشعب
- لا وجاهة لسارق المال العام

الخلاصة

- لن نسكت حتى تعود أموالنا.. ويعود الحق.
- الحصانة شرعت لتمكين النائب من خدمة الشعب.. لا للاحتماء بعد الجريمة.
- من يسرق الوطن.. لا وضع اجتماعي له.
- لن ينطلي على هذا الشعب تباكيكم على «بريستيج» الفاسد.

الشعب يريد محاسبة عادلة.. لا صفقات ولا أعذار!

حصانة الـخمس نجوم"- حين يطالب السارق باعتذار من الضحية!

حيدر حسين سويري

الحصانة لا تحمي الفساد:

حين يتحول الاعتراض على الاعتقال إلى دفاع عن الامتيازات في مشهد يدعو إلى السخرية، يخرج بعض النواب والنائبات أمام الكاميرات بملامح يغلب عليها الامتعاض، لا لأن مليارات البلد نُهبت، ولا لأن مؤسسات الدولة أُفرغت من مضمونها، ولا لأن ملايين المواطنين يعيشون تحت ضغط الفقر والبطالة وسوء الخدمات، بل لأن طريقة إلقاء القبض على بعض المتهمين بالفساد لم تكن، في رأيهم، ملائمة لـ«مقامهم الاجتماعي» أو «حصانتهم الدستورية». ويبدو أن المشكلة، بالنسبة إلى هؤلاء، لا تكمن في الجريمة المالية نفسها، بل في الصورة التي ظهر بها المتهم لحظة القبض عليه، وكأن القانون مطالب بأن يوفر له مراسم خاصة تحفظ هيبته حتى أمام جهات التحقيق. هذا الخطاب يكشف عن خلل عميق في فهم معنى الحصانة وموقع النائب في الدولة. فالحصانة الدستورية لم تُشرع لتحويل المسؤول إلى شخص فوق القانون، ولم تُمنح له كي تكون ملاذاً عند ظهور شبهات الفساد، بل وُجدت لحماية دوره النيابي، وتمكينه من التعبير والمساءلة والتشريع من دون تعرضه للابتزاز أو الانتقام السياسي. أما حين تتحول الحصانة إلى جدار يفصل المسؤول عن العدالة، فإنها تفقد معناها الدستوري، وتتحول إلى امتياز طبقي يناقض مبدأ المساواة أمام القانون.

أين كانت الحصانة حين سُرقت الأموال؟

من حق المواطن أن يسأل: أين كان هذا الحرص على الكرامة حين كانت أموال الدولة تُهدر؟ وأين كانت الحساسية تجاه «الوضع الاجتماعي» عندما كانت عائلات كاملة تعجز عن تأمين الدواء أو الغذاء أو أجور السكن؟ وهل فكر من يطالب اليوم بمعاملة استثنائية للمتهمين بكرامة أبناء الشعب الذين شاهدوا ثروات بلدهم تُحوّل إلى حسابات وأملاك في الخارج؟ حين تُسرق أموال الصحة، تكون النتيجة مريضاً يفقد العلاج، وحين تُنهب أموال التعليم يظهر الضرر في مدرسة متهالكة أو طفل يدرس في بيئة لا تليق به، وحين تضيع أموال البنية التحتية يدفع المواطن الثمن في طرق مدمرة وكهرباء متقطعة ومياه ملوثة. لذلك، لا يجوز اختزال القضية في طريقة توقيف المتهم. فكل دينار يُنهب من المال العام يترك أثراً في حياة الناس، وكل مسؤول يستغل موقعه يشارك في إضعاف الدولة وتوسيع دائرة الفقر وفقدان الثقة بالمؤسسات.

هل المطلوب اعتقالات من فئة خمس نجوم؟

يبدو، من شدة الاعتراضات، أن بعضهم يريد تحويل عمليات القبض إلى خدمات فندقية. فربما يتوقعون أن تصل الجهات المختصة بسيارات فارهة، وأن يقدم الضابط اعتذاراً مسبقاً، ثم يُنقل المتهم إلى جناح خاص تتوفر فيه وسائل الراحة، حفاظاً على صورته الاجتماعية. وتعبر هذه السخرية عن فجوة واسعة بين من يريد قانوناً واحداً للجميع، ومن يتصور قانوناً خاصاً بالشخصيات النافذة. إن احترام حقوق المتهم واجب لا نقاش فيه، ويجب أن تخضع كل عملية قبض وتفتيش وتحقيق للقانون، من دون إهانة أو تعذيب أو تشهير خارج الأطر القضائية. لكن احترام الحقوق شيء، والمطالبة بامتيازات طبقية شيء آخر. فالمتهم، مهما كان منصبه، لا يفقد حقوقه القانونية، لكنه لا يكتسب حقاً في معاملة تفوق ما يحصل عليه بقية المواطنين. وهنا تظهر المعادلة الصحيحة:لاانتقام خارج القانون، ولا حماية فوق القانون.

هل ينتظرون اعتذار الشعب؟

من يتابع خطاب المتباكين على «مكانة» المتهمين يكاد يظن أن الخطوة التالية ستكون مطالبة الشعب العراقي بتقديم اعتذار رسمي؛ لأنه أزعج بعض المسؤولين وطالب بمحاسبتهم، وربما لأنه تجرأ على السؤال عن أمواله المنهوبة. لكن المكانة الاجتماعية الحقيقية لا تُشترى بالثروة، ولا تُصنع بالمناصب والسيارات والحمايات، بل تُبنى بالأمانة ونظافة اليد وخدمة الناس. ومن يرتضي لنفسه الاستيلاء على قوت الفقراء أو استغلال النفوذ لتحقيق مصالحه، يهدم بيده كل احترام اجتماعي كان يتمتع به. فالناس قد تحترم المنصب، لكنها لا تحترم من يسيء استخدامه، والهيبة التي تحتاج إلى حصانة لحمايتها من الحقيقة ليست هيبة، بل قناع يسقط عند أول اختبار للعدالة.

من المحاكمات العلنية إلى هندسة العفو

لا تتوقف المشكلة عند الاعتراض على طريقة الاعتقال، بل تمتد إلى ما يجري خلف الأبواب المغلقة. ففي الوقت الذي ينتظر فيه الشارع محاكمات شفافة تكشف شبكات الفساد ومسارات الأموال وحجم الضرر الذي أصاب الدولة، تتصاعد المخاوف من ترتيبات سياسية وقانونية تهدف إلى إخراج بعض المتهمين من دائرة المساءلة. ويبرز هنا الحديث عن إمكانية توظيف قوانين العفو العام بطريقة تسمح بشمول شخصيات متهمة بجرائم فساد كبيرة، أو فتح ثغرات قانونية تعيد تدوير المتهمين وتمنحهم فرصة للعودة إلى الحياة السياسية والاقتصادية من دون محاسبة حقيقية. قد يُستخدم العفو العام لمعالجة أوضاع اجتماعية أو أخطاء محددة، لكنه يتحول إلى أداة خطيرة عندما يُصمم لحماية أصحاب النفوذ أو لطمس جرائم المال العام. فالتشريع الذي يُفترض أن يحمي المجتمع لا يجوز أن يتحول إلى مظلة تحمي من اعتدى على حقوقه. وإذا أصبح القانون نفسه جزءاً من عملية إنقاذ الفاسدين، فإن الخلل لم يعد في الأشخاص فقط، بل في بنية النظام الذي ينتج الحماية ويمنع المحاسبة.

المحاكمة العادلة لا الاستعراض

يطالب كثيرون بمحاكمات علنية تُبث أمام الناس، وهو مطلب مفهوم في ظل اتساع فجوة الثقة بين المواطن والمؤسسات. لكن الأهم من الاستعراض الإعلامي هو ضمان محاكمة عادلة وشفافة تستند إلى الأدلة، وتحفظ حقوق الدفاع، وتمنع التدخلات السياسية، وتنتهي بأحكام قابلة للتنفيذ واسترداد الأموال المنهوبة. فالهدف ليس إشباع الرغبة في الانتقام، بل بناء ردع قانوني حقيقي. ولا قيمة لاعتقال يُبث على الشاشات إذا انتهى الملف بعد أشهر بتسوية غامضة أو إطلاق سراح أو اختفاء الأدلة. كما لا قيمة لحملة واسعة إذا كانت انتقائية وتستهدف خصوماً محددين، بينما تترك شبكات أخرى من دون مساءلة. العدالة لا تكتمل بصورة القبض، بل بما يأتي بعدها: التحقيق المهني، والقضاء المستقل، وكشف الأموال، ومصادرتها، ومحاسبة المتورطين، ومنعهم من العودة إلى المواقع التي استُغلت في ارتكاب الجرائم.

الحصانة لخدمة الشعب لا لحماية السارق

على النواب الممتعضين أن يدركوا أن الحصانة شُرعت لتمكين النائب من الدفاع عن الشعب، لا للاحتماء بها بعد ظهور اتهامات تتعلق بسرقة أمواله. وهي لا تمنع التحقيق، ولا تحول دون المساءلة، ولا تمنح صاحبها تفوقاً قانونياً على بقية المواطنين. إن الدفاع عن كرامة المتهم يجب أن يكون جزءاً من الدفاع عن كرامة كل إنسان، لا مناسبة لتخصيص معاملة استثنائية للنافذين. ومن يرفع شعار الدستور عليه أن يقبل بمبدأ المساواة أمام القانون وحماية المال العام. لقد تعب العراقيون من رؤية الفاسد قوياً والمواطن ضعيفاً، ولذلك لن تنطلي عليهم محاولات تحويل المتهم إلى ضحية أو تصوير تنفيذ القانون اعتداءً على مكانته الاجتماعية.

الخاتمة

إن الدولة التي تريد استعادة ثقة مواطنيها مطالبة بتطبيق القانون على الجميع، مع احترام كامل لحقوق المتهمين ومنع أي تجاوز أثناء القبض والتحقيق. لكنها مطالبة، في الوقت نفسه، برفض الامتيازات المصطنعة، وإغلاق أبواب الصفقات، ومنع استخدام العفو العام لإعادة تدوير الفساد. فمن يسرق الوطن لا يحميه منصب، ولا تمنحه الثروة مكانة أخلاقية، ولا يجوز أن تتحول الحصانة إلى درع في وجه العدالة. أما الاحترام الحقيقي، فيصنعه الإخلاص والأمانة وخدمة الناس. سيظل التاريخ أكثر قسوة من أي محكمة، لأنه لا ينظر إلى السيارات التي نُقل فيها المتهمون، ولا إلى ألقابهم ومناصبهم، بل يسجل من حمى المال العام، ومن نهبه، ومن وقف مع العدالة، ومن بكى على «هيبة» الفاسد ونسي كرامة الشعب.

كاريكاتير

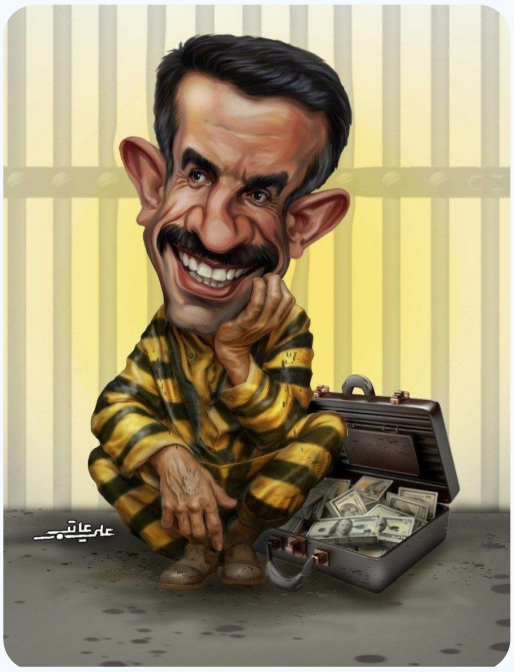

شفط المال السايب.. والوضع الخايب!

بريشة وقلم: علي عاتب

صُدِمَ الشعب المغلوب على أمره من حجم المال العام المسلوب؛ مليارات الدنانير تُحرق في (التنانير)، وصناديق الدولارات تُخزّن في المزارع، و(كَواني) تُدفن تحت الأرض ملأى بالذهب المنهوب!.

وإذا ما سلّطنا الضوء على متهمٍ من الخط الثالث أو حتى الرابع، نجد أن (سربوتاً واحداً) قد شفط أموالاً خيالية.. وبحسب وكالة الانباء العراقية واستناداً إلى اعترافات المتهم (الجميلي)، فإن المسروقات قُدّرت بـ: (٣٨٠ كيلوغرام ذهب و١٥٠ مليار دينار عراقي، كذلك ١١مليون دولار أمريكي إضافة لـ ٧٠ عقاراً و٣ معامل طحين) والتحقيق مستمر.

هذا الرقم المهول مؤشرٌ صارخ على خلل مؤسساتي عميق.. فأين كانت الجهات الرقابية من هذا الهدر الهائل والوضع المائل؟! خصوصاً أن هذه الأموال كانت تُنهَب بشكل منظم وعلى فترات متباعدة خلال عمل الحكومة السابقة.. وإلا، كيف مرّت سرقة هذه المبالغ المرعبة التي يعجز اللسان عن نطقها من بين أيدي عشرات الهيئات القانونية والرقابية ولجان مجلس النواب، دون أن يلتفت إليها ناظر أو يوقفها مراقب حريص؟!

وعلى الرغم من أن الجميلي (فرهد الميزانية)، لكنه للأمانة يستحق جائزة أفضل (دليل سياحي) في مغارة (الخمط المنظم)؛ فلولاه لما انكشفت تلك السرقات الضخمة، ولما أُلقي القبض على العديد من المسؤولين المتورطين بناءً على اعترافاته!.. مو لو مو مو.

#اشارة
#الجميع
#المتابعين

النفط الأبيض ينفع في اليوم الأسود..

بريشة وقلم: علي عاتب

قال الرحالة (حامض النومي) في كتابه الموسوم (وسائل التفاهم وشفط الدراهم):أن عجوزاً أثقلها الكِبَر، وأضناها التَعب بعد أصابة إبنها البكر بـ (داء الثول).. فسألت عن دوائه، فقيل لها: عليكِ بحكيم عارف يعالج (حالات الحَول وداء الثول)، يقطن في (قبيلة الحَكة)، يجلس على الدكة، على ضفاف دجلة بالطريق المؤدي الى مكة. فشدّت الرحال، وقطعت تذكرتين في قافلة الأباعر المُتجهة لبغداد بعد أن دفعت (خمسطعش درهماً فضة)، حتى بلغت مضارب القوم، فرأت قصورا زرقاء، ونظاماً يسرّ الناظرين، (ففتحت أربع وياله)، وقالت: هنا الدواء والشفاء..وبعد التي والتيّا، مثلت وإبنها بين يدي الحكيم، فلما كشف عن أمره قال:يا هذه.. لا تيأسَي لثوله، فإن الزمان زمانه، والمناصب لأهله، والقوم يرفعون شعار (الرجل الغير مناسب في المكان المناسب) وقد أقبل عهدٌ تُطلب فيه البِلادة، وتُرفع فيه الجهالة، ويُستعان بأمثاله على شفط الأموال.ثم قال:هاتِي (دهن الكمَتيته) من بطن شاه حمراء في وعاء من جلد صخلة عرجاء وسطعش جناح ذبابة شمطاء، ثم تجلبيهن لنا بعد مزجهن بالخلاط، ودعيه في مضاربنا سنين عدداً.ففعلت ثم إنصرفت..ودارت الأيام، وبعد سنوات فإذا ببابها يُطرق، لقد عاد إبنها بموكبٍ رسمي من خيول التاهوات الأصيلة، وعليه علامات الجاه والثراء.**فقال:(يا أمّاه، قد عُدت مُحملا بصناديق الدولارات الخضراء والدنانير الحمراء.. وقد وليتُ على ولايات النفط وشؤون الشفط).فأطرقت العجوز رأسها وقالت:(أهذا من كدّ يمينك أم من وجع البلاد؟) فقال:(ويلكِ !.. أتردّين غنائم الفرهود؟)فولت العجوز بوجهها عنه وتركت المال وصانت اليد، وقالت:(لو تاركتك أثول، ولا إتصير أحول ما تشوف الحلال من الحرام)..غضب إبنها وتركها وعاد إلى مستنقعه الآسن بالفساد.. ولم تمضِ إلا أياما معدودة حتى أخذه رجال السلطان بتهمة فرهدة نفط البلاد والثراء على حساب العباد.**

#فنقاوم
#علي_عاتب
#رسوم_كاريكاتير_العراق

عرض كتاب

اتفاقيات ابراهام

ا.د جاسم يونس الحريري

يتناول هذه الكتاب دراسة وتحليل مايسمى أتفاقيات أبراهام بين الكيان الصهيوني ودولة الامارات العربية المتحدة ومملكة البحرين التي وقعت عام 2020التي تعتبر أكبر أختراق صهيوني خطير لمنطقة الخليج العربي بعد أن ورطت سلطنة عمان وقطر سابقا بفتح ممثليات صهيونية في دولهم وحاول هذه المرة أن يوسع وجوده الرسمي في دولتين خليجيتين جديدتين أيمانا منه لجعل دول مجلس التعاون الخليجي القوس الثاني لحماية حدوده من أي حركات مقاومة تنطلق مستقبلا من الاراضي الخليجية ولتحييد دول الخليج الستة من تقديم أي دعم عسكري أو لوجستي رسمي وشعبي لفصائل المقاومة الفلسطينية لجعلها خاوية التأثير في الساحة الفلسطينية والاقليمية،والدولية،والتأثيرعلى الموقف التفاوضي الفلسطيني في تسويات مستقبلية معه،ولسحب دول الخليج العربية الستة في تحالف مضاد ضد ايران لخلق النزاعات وتفتيت الشعوب،وأبعادها عن أي مواجهات عسكرية،وأشغال المنطقة بنزاعات عسكرية يمكن أن توثر على الامن الاقليمي والدولي في آن واحد.وفندت الدراسة الاسباب الاماراتية والبحرينية في توقيع اتفاقيات ابراهام حيث وقعتا أتفاقيات سلام مع الكيان الصهيوني بمزاعم أيقاف ضم أراضي الفلسطينيين اليها وتقول أن تصرفها يمثل شأن داخلي ولايمكن لاي دولة في المنطقة أن تقف ضده والتدخل فيه لانه يمثل تدخل في الشؤون الداخلية لهما لكن الدراسة اثبتت عكس ذلك لان الامارات والبحرين في الحقيقة عضوين في الجامعة العربية وهذا الوعاء العربي الرسمي يرفض رفضا قاطعا توجهات الكيان الصهيوني لتوسيع أستيطانه ،والجرائم اليومية التي يرتكبها بحق الشعب العربي الفلسطيني الذي يتعرض للاستيلاء على أرضه بالقوة،وزج أبناءه الفلسطينيين في السجون الصهيونية ويتعرضون لابشع أنواع التعذيب النفسي، والجسدي،والاعتداءات الجنسية وهم يمثلون أمام المحاكم الصهيونية وتصدر بحقهم أحكام بشعة للمكوث في السجون لعشرات السنين بالرغم من كونهم مواطنين فلسطينيين وليسوا مستوطنين صهاينة

مركز دراسات الشهيد الخامس

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة رسالته ومحور جهوده ركزت على النهضة العلمية وتصنيف نظام قضايا العالم العربي والإسلامي ولاسيما الشرق الأوسط وتعزيز الحوار البناء بين الرأي والرأي الآخر.

يضم المركز ثلة من النخب الفكرية والعلمية في العالم العربي والإسلامي لتحقيق رسالته، كما يتكون المركز من أربع لجان علمية وهي:

- اللجنة الثقافية الاجتماعية
- اللجنة السياسية الأمنية
- لجنة الأدب والفن
- اللجنة الاقتصادية

شُكْرًا وَتَقْدِيرًا

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير

إلى جميع الكتّاب والباحثين الكرام الذين أسهموا بمقالاتهم القيمّة وأفكارهم النيرة في العدد الأخير من الأسبوعية.

SHAHID KHAMES INSTITUTE FOR STRATEGIC STUDIES
مرکز دراسات الشهید الخامس
مرکز دراسات الشهید الخامس